

کتاب  
الملاح

# اغانى الاميرة بكشف الغمة للمقرئ







سلسلة شهرية تصدر عن دار الهلال

رئيس مجلس الإدارة : مكرم محمد أحمد

نائب رئيس مجلس الإدارة : عبد الحميد حمروش

رئيس التحرير : مصطفى نبيل

مدير التحرير : عايد عياد

مركز الإدارة :

دار الهلال ١٦ محمد عز العرب . تليفون . ٢٦٢٥٤٥٠ سبعة خطوط  
العدد ٤٧٢ - رمضان ١٤١٠ - إبريل ١٩٩٠ KITAB AL-HILAL

أسعار البيع للعدد العادي فئة ١٥٠ قرشاً

لبنان ٧٠٠ ليرة . الأردن ٦٠٠ فلس . الكويت ٥٠٠ فلس . العراق ١ دينار .  
السعودية ٧ ريالات . البحرين ١٢٠٠ فلس . الدوحة ٨ ريالات . دبي ٨  
دراهم . أبو ظبي ٨ دراهم . مسقط ٨٠٠ بيضة . تونس ١٦٥٠ مليما . المغرب  
١٥ درهما . غزة والضفة ١ دولار . الجمهورية العربية اليمنية ٨ ريالات .  
جمهورية اليمن الديمقراطية ١٥٠ سنتا . لندن ١٥٠ بنى . إيطاليا ٣٠٠٠ ليرة .



اشتريته من شارع المتنبي ببغداد  
فسي 18 / ذو الحجة / 1443 هـ  
فسي 17 / 07 / 2022 م هـ

سرمد حاتم شكر السامرائي

الغلاف تصميم الفنان  
محمد أبو طالب

٢. سرمد حاتم شكر

# إِخْلَامُ الْأُمَمِ بِكُتُبِ الْغُرَرِ

تأليف

نقي الدين أحمد بن علي المقرئ

تقديم

الدكتور سعيد عبد الفتاح عاشور

---

دار الهلال



## تقديم

إذا جاز لنا أن نطلق على عصر سلاطين المماليك في مصر والشام اسم « عصر النهضة الثانية » في عالم الاسلام ، نظرنا لما تميز به ذلك العصر من انجازات ضخمة في شتى الآفاق السياسية والحضارية ، فأننا نلمس من خلال دراسة تلك النهضة أن القرن التاسع الهجرى - الخامس عشر الميلادى - شهد نشاطا واسعا في علم التاريخ ، ذلك أن هذا القرن زخر بعدد وافر من اعلام المؤرخين الذين سموا بصنعة التاريخ وأثروا المكتبة التاريخية بمئات المؤلفات المتعددة الألوان المتباينة الطابع والأهداف ، منها كتب الحوليات والطبقات والتراجم والسير والوقائع وغيرها .

ونذكر من مؤرخى القرن التاسع الهجرى - الخامس عشر للميلاد - على سبيل المثال لا الحصر ، ابن حجر صاحب كتاب « انباء الغمر » وكتاب « الدرر الكامنة » ، والعينى صاحب كتاب « عقد الجمان في تاريخ أهل

الزمان » و خليل بن شاهين صاحب كتاب « زبدة كشف الممالك وبيان الطرق والمسالك » وابن تغرى بردى صاحب كتاب « النجوم الزاهرة » وكتاب « المنهل الصافى » وكتاب « حوادث الدهور فى مدى الأيام والشهور » ، وابن الصيرفى صاحب كتاب « نزهة النفوس والابدان فى تواريخ اهل الزمان » وكتاب « انباء الحصر فى انباء العصر » ، والسخاوى صاحب كتاب « التبر المسبوك فى نيل السلوك » ، وابن اياس صاحب كتاب « بدائع الزهور فى وقائع الدهور » ، والسيوطى صاحب كتاب « حسن المضامرة بأخبار مصر والقاهرة » وكتاب « تاريخ الخلفاء أمراء المؤمنين » ... وغير هؤلاء من المؤرخين الذين لم نذكر سوى نماذج من مؤلفاتهم . على انه يعنىنا من هذا الحشد الكبير من مؤرخى القرن التاسع الهجرى المؤرخ تقي الدين أحمد بن على المقرئى ، الذى يعتبر دون أدنى شك شيخ مؤرخى ذلك العصر . ذلك أن عظمة المقرئى لا ترجع الى وفرة مؤلفاته وغناها بالمادة العلمية فحسب ، وانما أيضا الى صدق حاسته التاريخية وبعد نظره ، وقدرته على ربط الأسباب بالنتائج ، وتقويم الأحداث تقويما دقيقا بعيدا عن ملكة تاريخية مرهفة .

وقد ولد المقرئى فى القاهرة حوالى سنة ٧٦٦هـ (١٣٥٦م) ، وتوفى فيها سنة ٨٤٥هـ (١٤٤٢م) ، واتصفت نشأته بطابع دينى علمى قوى ، فتتلمذ على عدد من كبار شيوخ عصره ممن زخرت بهم القاهرة فى عصر



سلاطين الممالك ، وفى شبابه ولى عدة وظائف ، منها وظيفة موقع بديوان الانشاء بالقلعة - وهى من الوظائف التى كان لا يليها الا من هو على قدر كبير من سعة العلم والثقافة وحسن الأسلوب . ثم عين المقرئ بعد ذلك نائبا ينوب عن قاضى القضاة الشافعى ، وتولى الخطابة بجامع عمرو ثم بمدرسة السلطان حسن حتى ولى الامامة لجامع الحاكم مع نظارة هذا الجامع ، ثم صار مدرسا للحديث بالمدرسة المؤيدية ، وفى سنة ٨٠١ هـ - أى فى عهد السلطان الظاهر برقوق - ولى حسبة القاهرة والوجه البحرى ، كذلك تردد على دمشق عدة مرات حيث قام بالتدريس فى بعض مدارسها . وعندما عاد من دمشق الى القاهرة اعتزل الوظائف العامة ، وعكف على التأليف حتى صنف من الكتب ما خلد اسمه على رأس مؤرخى وعلماء عصره .

### ● ثروة نادرة

وتتصف الثروة الضخمة التى خلفها المقرئ فى مجال المؤلفات التاريخية بأن قسما منها عبارة عن كتب كبيرة ضخمة متعددة الاجزاء ، والقسم الآخر عبارة عن كتب صغيرة او كتيبات هى اقرب الى الرسائل او المقالات التى يعالج كل منها موضوعا محددا بعينه . فمن الموسوعات الضخمة التى ألفها المقرئ نذكر حوليته كتاب ( السلوك لمعرفة دول الملوك ) ، وقد أرّخ فيه

المقريزى لمصر منذ بداية الدولة الأيوبية حتى قبيل وفاته سنة ٨٤٥هـ . وكتاب فى خطط مصر والقاهرة أسماه « المواعظ والاعتبار وذكر الخطط والآثار » ، كتاب « المقهى الكبير » الذى استهدف به المقريزى أن يكون معجما لتراجم أهل مصر وحكامها والوافدين عليها منذ اقدم العصور حتى أيامه .

أما مكتبة المقريزى الصغيرة فتضم عددا من المؤلفات المحددة الحجم والهدف ، يعالج كل منها موضوعا معينا ذا صبغة تاريخية أو اجتماعية أو ثقافية أو اقتصادية ... أو غير ذلك ، مما يجعل لكل كتاب وزنا خاصا .. ومن هذه الكتب - على سبيل المثال - ما خصصه المقريزى لموضوع الأوزان والأكيال والمقاييس والنقود ، ومنها ما تعرض لذكر قبائل العرب التى نزلت بمصر منذ الفتح الاسلامى ، وانفرد بعضها بالقاء أضواء على جغرافية حضرموت فى جنوب شبه الجزيرة العربية أو على الدويلات الاسلامية ، بالحبشة ، واختص أحدها بتناول موضوع التنازع والتنافس على الخلافة بين بنى أمية وبنى هاشم ...

ومهما يكن من أمر ، فإننا نرى أن أهم مؤلفات المقريزى الصغيرة هو كتاب « إغاثة الامة بكشف الغمة » ، نظرا لما يحويه من آراء اقتصادية واجتماعية قيمة ، وهى آراء سبق بها المقريزى عصره بكثير ، وبعبارة أخرى فإن المقريزى فى هذا الكتاب لم يكن مؤرخا عظيما فحسب بل ايضا ناقدا اجتماعيا كريما

ومحلا اقتصاديا مبرزاً .

ويرى البعض أن المقریزی فی عناية بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية انما تأثر باستاذہ ابن خلدون الذی التقى به وتلمذ علی یدیه . ولكن علينا ان نلاحظ أن عظمة ابن خلدون فی میادين الفكر الاقتصادي والاجتماعی انما تتمثل اساسا فی مقدمته الشهيرة وما تحویها من نظرات فلسفية عميقة ، حقيقة انه استشهد فی آرائه فی تلك المقدمة بكثير من الشواهد التاريخية ولكنه عندما ينتقل الى سرد أحداث التاريخ فی كتابه « العبر وديوان المبتدأ والخبر » لا يعطى نفس القدر من الاهتمام للعوامل الاجتماعية والاقتصادية وأثرها فی تشكيل التاريخ وانما يغلب علی كتابته طابع السرد العام للأحداث التاريخية . أما المقریزی فنراه فی كتاباته التاريخية ينظر بعين آلى أحداث التاريخ ، والعين الأخرى الى الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية التى أسهمت فی تشكيل تلك الأحداث مما یوضح أنه كان يتمتع بحاسة فكرية نفاذة .

### ● ظواهر للأزمة الاقتصادية

وتبدو هذه الحاسة أشد ما تكون وضوحا فی كتاب « اغاثة الأمة بكشف الغمة » ، وهو الكتاب الذی أراد به المقریزی أن يكشف النقاب عن الأزمات الاقتصادية التى تعرضت لها مصر منذ أقدم العصور حتى أيامه فی

يصف الأول من القرن التاسع الهجرى ، الخامس عشر  
ملياد ويبدو أن الذى دفعه الى تأليف هذا الكتاب هو  
انه فقد ابنته الوحيدة فى الوباء الذى اجتاح مصر بين  
سنتى ٧٩٦ ، ٨٠٨ هـ ، مما ترك اثرا عميقا فى نفسه ،  
فعكف على الكتابة فى تتبع تلك الظاهرة وتعليلها وتحليلها  
حتى فرغ من تدوين مادتها العلمية فى أقل من عام ،  
وبعد ذلك قام « بترتيب هذه المقالة وتهذيبها فى ليلة  
واحدة من ليالى المحرم سنة ثمان وثمانمائة » .

وفى هذا الكتاب ربط المقرئ بين ثلاث ظواهر  
أساسية ، هى انخفاض منسوب الفيضان مما يترتب عليه  
عدم توافر المياه اللازمة لزراعة الأرض ، فيعم القحط  
وتنتشر المجاعة . وهذا بدوره يؤدى الى هزال الدواب  
وضمور الاجساد لنقص التغذية ، حتى يعجز الانسان  
والحيوان عن تحمل الجوع فيتساقطوا فريسة للموت فى  
الطرق ، وربما ظلت جثثهم ملقاة أياما فى العراء لا  
يوجد من يدفننها ويوارئها فى التراب ، حتى يؤدى تعفننها  
الى انتشار الوباء .

وهكذا تتبع المقرئى الازمات الاقتصادية التى  
تعرضت لها مصر منذ القدم - قبل الطوفان - حتى أيامه ،  
فربط بين « قصر مد النيل » من جهة ، والقحط ونقص  
الغلال من جهة أخرى ، وما يترتب على هذا وذاك من  
نتائج ، اذ « أنتشر الوباء وفشت الأمراض ، وكثر الموتى  
حتى عجز الناس عن تكفين الأموات ودفنهم » ، ولم يفت  
المقرئى فى كتابه « اغاثة الأمة » ان يشير الى ان هذه



النكبات التى يتعرض لها البشر بين فينة وأخرى انما هى عقوبة ينزلها الله عز وجل بالناس « اذا خالفوا أمره وأتوا محارمه فيصيبهم بذلك جزاء بما كسبت أيديهم » .

ويصف المقريزى ما كان ينتاب المجتمع فى تلك الظروف القاسية ، اذ كثيرا ما « ما ج الناس » ، وسادت الاضطرابات وتنتشر الفتن ، ويكثر الخطف والعدوان ، فى حين لا يجد بعضهم الا التضرع الى الله فيقصدون الجوامع للدعاء والابتهال وتأدية صلاة الاستسقاء ، وربما اشتد تراحمهم عند محاريب المساجد ، فيموت بعضهم « فى الزحام » ولا تصلى الجمعة .

وكما يحدث عادة فى تلك الظروف يستغل بعض التجار الموقف ، فيتلاعبون بالعملة والنقود ، ويختزنون الغلال ويرفعون اسعارها فى صورة مبالغ فيها ، بحيث تعجز عامة الناس عن شراء مايتقوتون به . ومن المعروف أن اسعار السلع والحاجات مرتبطة بعضها ببعض ، فاذا قلت الغلال وارتفع سعر الخبز ، صحب ذلك ارتفاع سعر السكر والعسل ، وعدمت الفواكه ، وقفزت أسعار الفروج والبطيخ والسفرجل والبيض وقل وجودها فى الأسواق .

وكانت الفئة المستفيدة من هذه الأوضاع هم عامة التجار والباعة «فتكثر أرباحهم وتزداد فوائدهم» . فاذا كان الحاكم حازما فانه يبادر بالنظر فى « أمر الاسعار ، فنضرب جماعة من الطحانين وطيف بهم وجمع سماسرة الغلات بمكان واحد ، « وتقدم الا تباع الغلات الا هناك

فقط . هذا مع وضع تسعيرة للخبز والغلال وربما لجأت الحكومة الى توزيع لفقراء والمعوزين على أرباب الأموال والقادرين ، بحيث يقوم كل منهم باطعام عدد من الجياع .

ويوضح المقريزي أن هذا الخل الاقتصادي كان يصحبه خل اجتماعي واضح ، يتمثل في انكماش الطبقة الوسطى التي هي عماد أي مجتمع ، في الوقت الذي تتضخم الطبقتان العليا والدنيا في المجتمع ، ومعنى هذا أن المجتمع يصاب بانتفاخ في طرفيه وضئور في وسطه ، ففي تلك الازمات الاقتصادية يزداد ثراء الطبقة العليا - التي يطلق المقريزي على أفرادها « أهل الدولة » ويصفهم بأنهم « تزايدت في الملذات رعبتهم وعظمت في احتكار اسباب الرفه نهمتهم » . ويأتي هذا الخل الاجتماعي مصحوباً بارتفاع اجور « أرباب الصنائع » من الحرفيين والعمال والمهنيين « كالبناة والفعلة وأرباب الصنائع والمهن » ، ويحدث هذا كله في الوقت الذي تنكمش فيه الطبقة الوسطى من العلماء والفقهاء والمستخدمين ونحوهم ، فيصبحون « بين ميت أو مشتهى لموت لسوء ما حل بهم » ، وهكذا يصاب المجتمع بصدع خطير بعد أن يهتز بناؤه ويختل توازنه .

وعندما يستعرض المقريزي في كتابه « اغاثة الأمة » ذلك الخل وتلك النكبات ، فانه لا يكتفى بوصف الاحداث وانما يتخطى ذلك الى النقد والتحليل وتحكيم ما يهتدى اليه فكره من مبادئ وقوانين اقتصادية واجتماعية ، وفي كل ذلك يلتزم المقريزي بأسلوب واضح يجمع بين العمق

والإيجاز ، ولعل أعظم ما يسترعى الانتباه هو أن المقریزی لا يكتفى بوصف الداء ، وإنما يحاول جاهدا أن يضع يده على أسبابه ليتوصل إلى الدواء ، وهذا هو ما قصده من العنوان الذي اختاره لكتابه ، وهو « أغاثة الأمة بكشف الغمة » أي كشف الغم والشدة وإزالة الكرب لاغاثة الأمة من المصائب التي تحل بها .

أما أسباب « هذه المحن » فيقسمها المقریزی إلى قسمين قسم يرتبط بالكوارث الطبيعية ، وهي ما يعبر عنه المقریزی « بأحوال الوجود وطبيعة العمران » ، ويعنى بذلك « قصور جريان أنيل بمصر ، وعدم نزول المطر بالشام والعراق والحجاز وغيره ، أو آفة تصيب الغلات من سمائم تحرقها أو رياح تتلفها أو جراد أكلها . وما شابه ذلك ؟

ويرجع المقریزی القسم الثاني من أسباب تلك الكوارث إلى « سوء تدبير الزعماء والحكام وغفلتهم عن النظر في مصالح العباد » ، وذلك أنه أخذ على الحكام عدم تولية مناصب الدولة لمن يستحقها ، فوصل إلى أن المناصب « كالوزارة والقضاء ونيابة الأقاليم وولاة الحسبة وسائر الأعمال كل جاهل ومفسد وظالم لتوصله بأحد حواشي السلطان .. » أي يكفي أن يكون أحد هؤلاء الجهلة المفسدين على صلة بالمقربيين من الحاكم ليلي مناصبا خطيرا ، مما يؤدي إلى إهدار القيم وهدم جهاز الدولة وضياع هيبتها ، ويبدى المقریزی أسفه لأن المسؤولين والحكام لم يفيقوا في تلك المحن .

وبدلاً من أن ينتبهوا في تلك الظروف القاسية إلى خطورة الأوضاع التي تمر بها البلاد والعباد ، إذا بهم يهونون من شأنها ولا ينظرون إلا تحت أقدامهم .. وهكذا « تزايدت غباوة أهل الدولة ، وأعرضوا عن مصالح العباد ، وأنهمكوا في اللذات لتحقق عليهم كلمة العذاب » على قول المقرئ .

ويربط المقرئ بين ولاية الوظائف العامة وانتشار الرشوة ، بحيث غدت وظائف الدولة « لا يمكن التوصل إلى شيء منها إلا بالمال الجزيل . ولم يكن هذا الأمر بخاف على الحكام وحاشيتهم » وإنما يذكر المقرئ أن الحكام أنفسهم « طمعوا في أخذ الأموال والبراطيل والحميات » .

وفي تفسيره للآزمات الاقتصادية التي كانت تمر بها البلاد ، ألقى المقرئ باللوم على الحكام لتلاعبهم بالعملة واكتثارهم من ضرب النقود الرديئة والمزيفة ، مما ترتب عليه اختفاء العملة السليمة الجيدة من السوق ، وفقاً للقانون الذي وضعه جريشام بعد ذلك بأكثر من قرن من الزمان والذي ينص على أنه إذا وجدت في السوق عملتان أحدهما جيدة والآخرى رديئة ، فإن العملة الرديئة تطرد العملة الجيدة من السوق . ويؤكد المقرئ على أن الذهب والفضة فقط هما أساس المعاملات الاقتصادية « ولا تصلح المعيشة إلا بهما » . ولكنه يوضح أن انحراف الحكام وعدم التزامهم بالقواعد الاقتصادية السليمة ، جعلهم يكثر من ضرب الفلوس



النحاسية ، ويفرضون على الناس التعامل بها ، فاختلفى الذهب والفضة » ودهى الناس بسبب ذلك داهية اذهبت المال واوجبت قلة الاقوات ، وتعذر وجود المطلوبات لاختلاف النقود .

وبعد فان المؤرخ تقى الدين احمد بن على المقرئ الذى عاش فى حلقة من حلقات العصور الوسطى اثبت فى كتابه « اغاثة الامة بكشف الغمة » أنه تجاوز بفكره دائرة تلك العصور ، اذ استطاع ان يقدم من الآراء والاحكام ما يردده اليوم رجال الفكر فى عصورنا الحديثة .

وقد استرعى هذا الكتاب انظار الباحثين فى جامعاتنا منذ نحو نصف قرن ، فقام استاذنا المرحوم الدكتور محمد مصطفى زيادة - استاذ تاريخ العصور الوسطى بجامعة القاهرة - بتحقيق الكتاب بالاشتراك مع المرحوم الاستاذ الدكتور جمال الدين محمد الشيال . وصدر كتاب « اغاثة الامة » لأول مرة سنة ١٩٤٠ عن لجنة التأليف والترجمة والنشر بالقاهرة ثم صدرت طبعة ثانية جديدة منقحة للكتاب سنة ١٩٥٧ وهى الطبعة المعتمدة .

د . سعيد عبدالفتاح عاشور

## أسماء المراجع المتداولة في الحواشي

- : ابن إياس ( محمد بن أحمد .. الحنفى المصرى )  
بدائع الزهور فى وقائع الدهور ، ٢ أجزاء ، ( بولاق ،  
القاهرة ، ١٢١١ هـ ) .  
: ابن بطوطة ( محمد بن عبد الله اللواتى الطنجى )  
تحفة النظار فى غرائب الأمصار وعجائب الأسفار ، ٤  
أجزاء .

( ed. Defrémery & Sanguinetti, Imprimeriale, Im-  
periale Paris, 1853-1859 ) :

- انظر أيضاً ( Gibb ) فى المراجع الأوربية .  
ابن معاتى ( الأسعد شرف الدين أبى المكارم بن أبى  
سعيد .. ) قوانين الدواوين ( مطبعة إدارة الوطن ،  
القاهرة ، ١٢٩٩ هـ ) .

ابن وصيف شاه ( إبراهيم ) : كتاب اخبار مصر لما  
قبل الإسلام . كتاب جواهر البحور ووقائع الأمور ،  
وعجائب الدهور ( مخطوط رقم ٢٢٥٥ تاريخ ، دار الكتب  
المصرية ) .

أبو الفداء ( الملك المؤيد عماد الدين .. إسماعيل ) :  
المختصر في أخبار البشر ( دار الطباعة ، إستانبول ،  
١٢٨٦ هـ ) .

أبو المحاسن ( جمال الدين يوسف بن تغرى بردى ) :  
النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ( دار الكتب  
المصرية ، القاهرة ، ١٩٢٩ ) .

البغدادى ( عبد اللطيف ) : كتاب الإفادة والاعتبار  
( مطبعة المجلة الجديدة ، القاهرة ، سنة ؟ ) .

حسن ( حسن إبراهيم ) . الفاطميون في مصر  
( وزارة المعارف العمومية ، القاهرة ، ١٩٣٢ ) .

حسن ( زكى محمد ) . كنوز الفاطميين ( دار الآثار  
العربية ، القاهرة ، ١٩٣٧ ) .

السيوطى ( جلال الدين عبد الرحمن .. ) حسن  
المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة ، جزءان . ( مطبعة  
الموسوعات ، القاهرة ، ١٣٢١ هـ ) .

الطبرى ( أبو جعفر محمد بن جرير ) : تاريخ الرسل  
والملوك . ( De Goeje )

عنان ( محمد عبد الله ) : مصر الإسلامية وتاريخ

الخطط المصرية ، ( مطبعة دار الكتب المصرية ،  
القاهرة ، ١٩٣١ ) .

فهرس دار الكتب المصرية .

القلقشندي ( أبو العباس أحمد ... ) صبح الأعشى  
في صناعة الإنشا ، ١٤ جزءاً ، ( دار الكتب المصرية ،  
القاهرة ، ١٩١٣ - ١٩١٩ ) .

الكندي ( أبو عمر محمد بن يوسف ) . كتاب الولاة  
والقضاة .

( ed R. Guest...)

الماوردي ( أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب  
البصري البغدادي ) : الأحكام السلطانية ( مطبعة  
الوطن ، القاهرة ، ١٢٩٨ هـ ) .  
محيط المحيط .

المقریزی ( تقي الدين أحمد بن علي ... ) :  
الأوزان والأكيال الشرعية . (ed. Tychsen, Rostock, 1797).  
السلوك لمعرفة دول الملوك ، نشر محمد مصطفى  
زيادة ، ج ١ ، ( مطبوعات لجنة التأليف والترجمة  
والنشر ، القاهرة ، ١٩٣٣ - ١٩٣٩ ) .

( شذور العقود في ذكر النقود ) (ed. Tychsen, Rostock, 1797).

أنظر أيضا . ( De Sacy ) في أسماء المراجع الأوربية .

المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار ، جزءان



( بولاق ، القاهرة ، ١٢٧٠ هـ ) .  
 النويرى ( شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب ) ،  
 نهاية الأرب فى فنون الأدب ( دار الكتب المصرية ،  
 القاهرة ، ١٩٢٩ ) .  
 ياقوت ( شهاب الدين أبو عبد الله ... الحموى ) :  
 كتاب معجم البلدان ، ٦ أجزاء .  
 ( ed. Wustenfelf, Leipzig, 1866-1870 ).

## المراجع الأوربية

Cambridge Mediaeval History, Vol. 2.  
 De Bouard (M.) : Sur L'exolution Monétaire  
 de l'Egypte Mèdiévale. (Rev. Soc. Econ.  
 Polit. Etc. XXX, la Caire, 1939).  
 Defrémery & Sanguinetti : Ibn Battoutah,  
 Voyages.  
 انظر ابن بطوطة فى المراجع العربية .  
 De Sacy (Sylvestre) : Traité Des Monnaies  
 Musulmanes, trad.de l'Arabe de Makrizi  
 (Bibliothèque des Arabisants Français.  
 Tome 1. pp. 9-66; Le Caire, Imprimère de  
 l'Institut Français, d'Archeologie Orien-  
 tale, 1905).  
 Dozy (R.P.A.) : Dictionnaire Des Noms Des  
 Vêtements chez

Les Arabes. (Amsterdam, Müller, 1845).

Supplément Aux Dictionnaires Arabes (Brill, Leiden, 1881).

Gibb (H.A.R.) : Ibn Battuta. (Beutterworth. London 1929).

Encyclopaedia of Islam.

Lane-Poole (Stanley.) : Caire. (Dent, London, 1924).

Le Strange (G) : Palestine Under The Moslems. (Palestine Exploration Fund, London, 1890).

Muir (Sir W.) : The Caliphate. ed. Weir. (Edinburgh, Grant, 1924).

Quatremère, (E) : Histoire Des Sultans Mamlouks. 2 Vols. (Paris 1037 – 1852).

Sauvaire, (M. H.) : Materiaux Pour Servir à l'Histoire de la

Numismatique et de la Métrologie Musulmanes, 2 Volumes. (Eetrait du Journal Asiatique, Paris, Imprimerie Nationale, 1872, 1885).

( ن )

كتبها لتكون فصلاً من فصول كتاب « إغاثة الأمة » ، ثم جعلها بعد ذلك كتاباً مستقلاً بعنوان خاص .

وسيلأحظ القارىء فى ثنايا المتن هنا عرضاً لطيفاً  
للأساليب التى كان أرباب الحكم فى مصر يطبقونها  
لتخفيف آلام المجاعات وأمراضها عن الشعب المصرى  
فى العصور الوسطى ، وهى لا تختلف كثيراً عن وسائل  
الملوك والحكام فى التاريخ الأوروبى إزاء الكوارث المماثلة  
فى نفس العصور ، غير أنه مما يدعو الى الغرابة أنه برغم  
تتابع المجاعات ، وبرغم ان هذا الكتاب مفرد لتاريخها فى  
مصر ، لم يذكر المقرئ سوى حادثتين يمكن الاستدلال  
منهما على يقظة الشعب وثورته على ما كان هنالك من  
أسباب اقتصادية عددها المقرئ وأسهب فى شرحها .

والكتاب - إلى هذا كله - يتضمن إشارات علمية  
معقولة ذات أهمية للمشتغلين بكتابة التاريخ المصرى فى  
العصور الوسطى ، ومن تلك إرجاع الفتح الفاطمى لمصر  
إلى عامل اقتصادى فوق العوامل الحربية المعروفة ،  
ومنها أيضاً أن الخليفة الفاطمى كان يلقب أحياناً بلقب  
« السلطان » ، وأن لفظ « روزنامج » كان من مصطلح  
الدواوين الفاطمية بمعناه المعروف فى العهد العثمانى .

ورجعنا فى نشر هذا الكتاب إلى ثلاث نسخ مخطوطة ،  
وهى : نسخة ضمن مجموعة من مؤلفات المقرئ  
الصغرى بمكتبة ولى الدين بجامع بايزيد .

( ق )

Tychsen (O. G.) : Al-Makrizi Historia Mone-

tae. Arabical ecodice Escorialensi. (Rostock, 1797).

( انظر المقریزی فی المراجع العربیة ) .

Wiet (G.) : Les Biographies du Manhal Safi, (Memoires De L'Institut D'Egypte. T. 19, Le Caire, 1932).

Zetterstèen (K.V.) : Beiträge zur Geschichte der Mamlukensultane.

(Brill, Leiden, 1919).



**المقریزی**  
**كتاب إغاثة الأمة بكشف الغمة**

## ( ١ ب ) بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم  
الحمد لله مصرّف الأمور بحكمته ، ومُجريها كيف يشاء  
بقدرته ، أنعم على قوم فأوقفهم على ماخفى من بديع  
صنعتة ، ووفقهم لاتباع ما درّس من شريعته ، وآتاهم بياناً  
وجكماً ، وألهمهم معارف وعلماً ، وأيدهم فى اقوالهم ،  
وسددهم فى أفعالهم ، حتى بينوا للناس أسباب ما نزل من  
المحن ، وعرفهم كيف الخلاص مما حلّ بهم من جليل  
الفتن ، وأضلّ آخرين فاكثروا فى الأرض الفساد ، وأملى  
لهم حتى أهلكوا بطغيانهم العباد والبلاد ، واستدرجهم  
من حيث لا يشعرون ، فهم فى ضلالهم يعمهون ، وبياطلهم  
يفرحون ، ولعباد الله يُذلّون ، وعن عبادة ربّهم  
يستكبرون .

أحمدُه حمد عبد عَرَفَ قدرَ أنعم الله عليه فعجز عن

شكرها ، وعلم أن الأمور من الله ومرجعها إلى الله ،  
فاعتمد عليه في تيسير عسرها .

وصلى الله على نبينا محمد الذي هدى الله به العباد ،  
وأزال بشرعته الجور والفساد ، وعلى آله وأصحابه ،  
وأوليائه وأحبابه ، صلاة لا ينقطع مددها ، ولا يحصى  
عددها .

وبعد فإنه لما طال أمد<sup>(١)</sup> هذا البلاء المبين ، وحلّ فيه  
بالخلق أنواع العذاب المهين ، ظنّ كثير من الناس أن  
هذه المحن لم يكن فيما مضى مثلها ولا مرّ في زمن  
شبهها ، وتجاوزوا الحد فقالوا لا يمكن زوالها ، ولا يكون  
أبداً عن الخلق انفصالها ، وذلك أنهم قوم لا يفقهون ،  
وبأسباب الحوادث جاهلون ، ومع العوائد واقفون ، ومن  
روح الله آيسون ، ومن تأمل هذا الحادث من بدايته إلى  
نهايته ، وعرفه من<sup>(٢)</sup> أوله إلى غايته ، علم أن ما بالناس  
سوى تدبير الزعماء والحكام ، ( ١ ٢ ) وغفلتهم عن النظر  
في مصالح العباد ، لا أنه كما مرّ من الغلوات<sup>(٣)</sup> ،

---

( ١ ) كذا في م ( ١٤ ب ) فقط ، وهي نسخة والتي اعتمدت أصلاً  
للفشر ، وكذلك ك ( ١٩ ب ) « أمر » .

( ٢ ) كذا في نسختي م ( ١٤ ب ) ، ك ( ١٩ ب ) ، أما نسخه وفسبها  
« وعرف من أوله غايته » ، وهو ركيك ناقص .

( ٣ ) كذا في جميع النسخ والصحيح « أغلية » ، ومفرده « علاء » .  
بفتح الغين ، أما « الغلوات » فمفردها « الغلوة » ، ومعناها « المرة »  
والغاية ، ورمية السهم أبعد ما يقدر عليه « وتحمم أيضاً على « غلاء » ،  
بكسر الغين . ( محيط المحيط ) .

وانقضى من السنوات<sup>(٤)</sup> المهلكات ، إلا أن ذلك يحتاج  
الى ايضاح وبيان ، ويقتضى إلى شرح وتبيان ، فعزمت  
على ذكر الأسباب التى نشأ منها هذا الأمر العظيم ،  
وكيف تمادى بالبلاد والعباد هذا المصائب الشنيع ،  
وأختم القول بذكر ما يزيل هذا الداء ، ويرفع البلاء ، مع  
الإلماع بطرف من أسعار هذا الزمن ، وإيراد نبذ مما غبر  
من الغلاء والمحن ، راجيا من الله سبحانه أن يوفق من  
أسند إليه أمور عبادته ، وملّكه مقاليد أرضه وبلاده ، الى  
ما فيه سداد الأمور ، وصلاح الجمهور ، [ إذ الأمور<sup>(٥)</sup> ]  
كلها - [ قلّها<sup>(٦)</sup> ] وجلّها - إذا عرفت أسبابها سهل على  
الخير صلاحها ، وبالله المستعان على كل ماعزّ وهان ،  
[ وَهُوَ يَقُولُ الْحَقُّ وَيَهْدِي<sup>(٧)</sup> ] إِلَى سَوَاءِ السَّبِيلِ [

---

( ٤ ) كذا فى نسختي م ، ك ، وفى وه السنون ، ، وهو خطأ ، ، وى له  
منشاء تهاون الناسخ .

( ٥ . ٦ ) اضيف ما بين الحاصرتين من نسختي م ، ل ، ح . الفعارة  
كالآتى : .. إذ الأمور قلّها وجلّها .

( ٧ ) اضيف ما بين الحاصرتين من ك ، ( ١٢٠ ) . وهو غير موجود فى  
نسختي و ، م

## فصل فى ذكر مقدمة حكمية تشتمل على قاعدة كلية

اعلم أيّـدك الله بـروح منه ، ووفقك إلى الفهم عنه ، أنه  
لم تزل الأمور السالفة كلما كانت أصعب على من  
شاهدها ، كانت أظرف عند ( من <sup>(١)</sup> ) سمعها . وكذلك  
لاتزال الحال المستقبلية تُتصوّر فى الوهم خيراً من الحالة  
الحاضرة ، لأن ملالة الحالة الحاضرة تزيّن فى الوهم  
الحالة المستقبلية ، فلذلك لايزال الحاضر أبداً منقوصاً  
حقه ، مجحوداً قدره ، لأن القليل من شرّه يُرى كثيراً ، إذ  
القليل من المشاهدة أرسخ من الكثير من الخبر ، وإذ  
مقاساة اليسير من الشدة أشق على النفس من تذكر  
الكثير مما سلف منها ، مثال ذلك شخص أرقتة البراغيث  
ليلة ، فتذكّر بذلك ليالى ماضية أرقتة فيها حرارة الحمى ،  
فغير ذى شك أن توهم تلك الحمى ، وتذكّر تلك الايام  
الماضية ، أخفّ من دبيب البراغيث على جسمه فى وقته

---

( ١ ) ليس لما بين الحاضرتين وجود فى و . ولكنه فى م . ك



ذلك . ولا جرم أن هذا الحال وإن كان هكذا موقعه  
 في (٢) . الوقت الحاضر من الحس ، فليس كذلك حكمه في  
 الحقيقة ، لأنه لا يقدر أحد أن يثبت القول بأن دبيب  
 البراغيث على الجسم وقرصها أنكى من حرارة الحمى ،  
 وإن السهر في حال الصحة أشد من السهر على ( ٢ ب )  
 أسباب المنية .

ولما كانت الحالتان هكذا في التمثيل ، وجب علينا أن  
 نسلم للقائلين الذين ضاقوا ذرعاً بحوادث زمنهم على  
 ما زعموه من أن هذه الحوادث صعبة عليهم ، ولانسلم  
 ( لهم ) (٣) . ما جاوزوا به الحد (٤) ، من [ ادعائهم (٥) أنها  
 في المقارنة والقياس أصعب من التي مضت ، مثاله ] لو  
 أن رجلاً قام من فراشه وهو بمصر في بعض أيام الشتاء  
 سحراً ، وبرز (٦) إلى رحاب داره ، فرأى الأمطار تازلة  
 والارض بالماء قد امتلأت ، فقال هذا يوم شديد البرد .  
 لكان ذلك من قوله غير مردود ولا منكّر . لأنه قال بما وجد  
 في نفسه ، وبما جرت عادة الناس أن يقولوه . فإن عجز  
 عن احتمال ما وصل إلى جسمه من البرد ، ورجع إلى

( ٢ ) كذا في م فقط . وهو في و . ك . من . .

( ٣ ) أضيف ما بين الحاصرتين من م ، ك

( ٤ ) كذا في م . ل . وهو في و . الحق .

( ٥ ) ليس ما بين الحاصرتين وجود في و . ولكنه في م ( ١١٥ ) . ك

( ٢ ب ) .

( ٦ ) كذا في م فقط . وفي ك . وه مره .

فراشه فالتحفت ، وقال هذا اليوم برده أشد من البرد  
الواقع ببلاد الروم والترك ، لم تجز هذه المقالة ، وعدَّ  
قائلها في الضعف واللين والغرارة<sup>(٧)</sup> بمنزلة بُنيّات الخدور  
وربّات الحجول ، بل نُخرجه عن لحافه<sup>(٨)</sup> ، ونُريه الأطفال  
وكيف يمرّون في تلك المياه ويلعبون بها ، فيعلم إذا رأى  
ذلك أن الذي أطنب فيه من الشكاية لزمانه ليس لإفراط  
شدة الزمان ، لكنه لضعف صبره وقلة احتماله .

وسأذكر إن شاء تعالى من الغلوات<sup>(٩)</sup> الماضية  
مايتّضح به أنها كانت أشد وأصعب من هذه المحن  
التي<sup>(١٠)</sup> نزلت بالناس في هذا الزمان بأضعاف مضاعفة ،  
وإن كانت هذه المحنة مشاهدة وتلك خيراً .

واعلم أن المسموع الماضي لا يكون أبداً موقعه من  
القلوب موقع الموجود الحاضر في شيء من الأشياء ،  
وإن كان الماضي كبيراً والحاضر صغيراً ، لأن القليل من  
المشاهدة أكثر من الكثير بالسمع . والله يُؤتي الحِكمةَ  
مَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُؤْتَ الحِكمةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْراً كَثِيراً ، وَمَا  
يَذْكُرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ . [ والله يَقُولُ الْحَقُّ<sup>(١١)</sup> ] وَهُوَ يَهْدِي  
السَّبِيلَ ] .

( ٧ ) العرارة - بفتح العين - التصدي بعد حكة . والعث - محيط  
المحيط )

( ٨ ) في و . بل يخرجه من لحافه وريه بالأطفال . والصعد السند هذا  
من م ( ١٥ ب )

( ٩ ) كذا في جميع النسخ . وسحاط على هذه الصيغة مساهة غير  
تعلق . ( انظر ص ٤ حاشية ٢ )

( ١٠ ) في و الذي وهو كما بالمت بالشيخ الرضى

( ١١ ) ما بين الحاصرين وارد في ك فقط

## فصل فى إيراد ما حلّ بمصر من الغلوات وحكايات يسيرة من أنباء تلك السنوات

اعلم حاط<sup>(١)</sup> الله نعمتك وتولّى عصمتك ، أن الغلاء  
والرخاء مازالا يتعاقبان فى عالم الكون والفساد ، منذ ( ٢ )  
( ١ ) برأ الله الخليفة فى سائر الأقطار وجميع البلدان  
والأمصار ، وقد دَوَّنَ نَقْلَةَ الأخبار ذلك وبَسَطُوا خبره فى  
كتب التاريخ ، وعزّى إن شاء الله تعالى أن أفرد كتاباً  
يتضمن ما حلّ بهذا النوع الأنسانى من المحن والكوائن  
المجيحة ، منذ آدم عليه السلام ، وإلى هذا الزمن  
الحاضر ، فإننى لم أرَ لأحد فى ذلك شيئاً مفرداً<sup>(٢)</sup> .  
واذكرُ هنا جليل ما حلّ بمصر خاصة من الغلاء فقط ، على  
سبيل الاختصار ، والإضراب عن التطويل والإكثار<sup>(٣)</sup> .

---

( ١ ) كذا فى جميع النسخ وهو صحيح ، ومعناه حفظ وصار وتعهد  
( محيط المحيط ) .

( ٢ ) فى و . مفرداً . والصيغة المثبتة هنا من م ( ١٥ ب ) ، وهى  
أحسن

( ٣ ) ف و . الأكرار .

فأقول وبالله أستعين فهو المعين ، قد ذكر الأستاذ إبراهيم بن وصيف<sup>(٤)</sup> شاه في كتاب أخبار لمصر لما قبل الإسلام ، وهو كتاب جليل الفائدة رفيع القدر ، أن أول غلاء وقع بمصر كان في زمن الملك السابع عشر من ملوك مصر قبل الطوفان [ واسمه أفروس بن مناوش ] الذي كان طوفان<sup>(٥)</sup> . نوح عليه الصلاة والسلام في زمنه ، على قول ابن هرجيب بن شهلوف<sup>(٦)</sup> . وكان سبب الغلاء ارتفاع الأمطار وقلة ماء النيل ، فعقمت أرحام البهائم ، ووقع الموت فيها لما أراده الله سبحانه وتعالى من هلاك العالم بالطوفان . ثم وقع غلاء في زمن فرعان بن مسور<sup>(٧)</sup> ، وهو التاسع عشر من ملوك مصر قبل

( ٤ ) يوجد قبالة هذا الاسم . بهامش الصفحة في و فقط . لعبارة التالية بخط المتن ، ونصها « لإبراهيم بن وصيف شاه كتاب جليل كثير الفوائد في أخبار مصر » . ولعل المقصود بذلك كتاب « جواهر البحور ووقائع الأمور ، وعجائب الدهور » المنسوب إلى ابن وصيف شاه . وفيه ذكر فضائل مصر ، وما ورد في تاريخها القديم وأثارها من الأساطير . يتلوه تاريخ ولاتها من المسلمين منذ الفتح العربي ، ومن هذا الكتاب نسخة فوتوغرافية بدار الكتب المصرية ، مأخوذة من نسخة خطية بالمتحف البريطاني . هذا وقد اقتبس المقرئ كثيرًا في كتابه المواعظ والاعتبار من ابن وصيف شاه ، لكن الظاهر من تلك الاقتباسات أن المقرئ انتفع بكتاب أكبر من هذا الكتاب المشار إليه . ( انظر فهرس دار الكتب المصرية ، ج ٥ ، ص ١٥٢ ، وايضا عنان ، في مصر الإسلامية ، ص ٤٢ ، حاشية )

( ٥ ) أضيف ما بين الحاصرتين من م ( ١٦٦ ) . وهو وارد في ك ( ٢٥ ب ) ايضاً ويوجد بالقلقشندى ( صبح الأعشى ، ج ٢ ، ص ٤١٢ ) إشارة إلى هذا الملك الفرعوني ، وإلى أن عهده يوافق زمن الطوفان ( ٦ ) في م فقط ( ١٦٦ ) « شهلوق » : ( ٧ ) في م فقط ( ١٦٦ ) « مسود » .

الطوفان . وسببه أن الظلم والهرج كثر حتى لم ينكره أحد ، فأجدبت الأرض وفسدت الزروع ، وجاء يعقب ذلك الطوفان ، فهلك الملك فرعان وهو سكران ، وهو أول من سمي [ باسم ] فرعان<sup>(٨)</sup> .

ثم وقع غلاء في زمن أتريب<sup>(٩)</sup> بن مصرم ، ثالث عشر ملوك مصر بعد الطوفان ، وكان سببه أن ماء النيل توقف جريه مدة [ مائة<sup>(١٠)</sup> ] وأربعين سنة ، فأكل الناس البهائم حتى فنيت كلها ، وصار الملك أتريب ماشياً ، ثم أضعفه الجوع حتى لم يبق به حركة سوى أن يبسط كفيه ويقبضهما من الجوع ، فلما اشتد الأمر عليه ، وطال احتباس النيل ، وشمل الموت أهل الإقليم ، كتب أتريب إلى لادو<sup>(١١)</sup> بن سام بن نوح عليه السلام بذلك ، فكتب لادو إلى أخيه أرفخشذ بن سام فلم يجبه بشيء ، حتى بعث الله هوداً عليه السلام ( ٣ ب ) ، فكتب إليه أتريب

---

( ٨ ) يوجد بهامش الصفحة في مخط العدة التالية ونصها : « أول من يسمى فرعان . وفي القلقندي ( صبح الاعشى . ج ٣ . ص ٤١٢ ) انشأه إلى هذا الملك ايضاً . وفي أولولته في التسمية بهذا الاسم ( ٩ ) يمسب القلقندي ( صبح الاعشى . ج ٣ . ص ٢٨٥ . ٤١٣ ) والمقرري ( امواعط والاعشار . ج ١ . ص ١٧٥ ) مدينة أتريب القديمة . وسوسعها شرقى منها الحالية بالنوح البحري إلى هذا الفرعون

( ١٠ ) اصيف ما بين الحاضرتين من م ( ١١٦ ) ويوجد بهامش الصفحة في و العبارة التالية « عدم حربان الليل أربعين سنة ( ١١ ) كذا في و . وهو في م . ل . لاوز .



يلتمس منه الدعاء برفع منازل بأرض مصر ، فأجابه هود عليه السلام : إني أدعوكم في يوم كذا ، فانتظروا فيه جرى النيل . فلما كان ذلك اليوم جمع أتريب من بقى بمصر من الرجال والنساء وهم قليل عددهم ، فدعوا الله تعالى وضجّوا واستغاثوا إليه ، وكان ذلك عند انتصاف النهار في يوم الجمعة ، فأجرى الله سبحانه وتعالى النيل في تلك الساعة ، إلا أنه لم يكن عندهم ما يزرعونه . فأوحى الله سبحانه وتعالى إلى هود عليه السلام أن أبعث إلى أتريب بمصر أن يأتي لحف جبلها ، وليحفر بمكان كذا<sup>(١٢)</sup> ، فكتب هود إلى أتريب يعلمه ، فجمع قومه وحفروا ، فإذا عقود قد عقدت بالرصاص ، وتحتها غلال كأنها وُضعت حينئذ ، وهي باقية في سنبليها لم تدرس ، فمكثوا ثمانية شهور في نقلها ، وزرعوا منها ونقمّوا نحو خمس سنين . فاخبره أخوه صابر بن مصريه<sup>(١٣)</sup> أولاد قابيل بن آدم عليه السلام لما انتشروا في الأرض وملكوها ، علموا أن حادثة تحدث في الأرض ، فبنوا هذا البناء ووضعوا فيه هذه الغلال ، فزرعت صد وأخصبت حتى بيع كل أردب بدانق<sup>(١٤)</sup> ودام الرخاء مدة مائتي سنة .

( ١٢ ) يوجد بهامش الصفحة في و فقط العبارة التي عربية جدا تذكر .

( ١٣ ) كذا في و . وهو في م ( ١٦ ب ) . صسر . حسريم .

( ١٤ ) الدانق لفظ قديم في الفارسية القديمة والآرامية أيضا ، واستعمله العرب في الجاهلية للدلالة على وزن معين . وفي النقد أيضا .

ثم وقع الغلاء في زمن الملك الثاني والثلاثين من ملوك مصر بعد الطوفان ، و [ هو ] الثاني من ملوك العمالة ، وهو الثالث من الفراعنة في قول مؤرخي القبط ، واختلف في اسم هذا الملك ، ف قيل إن اسمه نهراوس ، وقيل بل اسمه الريان بن الوليد بن درمغ العمليقي ، وهذا الغلاء هو الذي دبر أمر البلاد فيه يوسف عليه السلام ، وقد ذكره الله سبحانه وتعالى في القرآن العظيم . وتضمنته التوراة ، واشتهر ذكره في كتب الأمم الماضية والخالفة ، فأغنى عن ذكره .

ثم وقع غلاء<sup>(١٥)</sup> وجذب هلكت فيه الزروع والأشجار ، وفقدت فيه الحبوب<sup>(١٦)</sup> والثمار ، وعمّ الموت الحيوانات كلها ، وذلك عند مبعث موسى عليه الصلاة والسلام إلى فرعون ؛ وخبر هذا الغلاء مشهور في كتب الأسرثيليين وغيرهم ، وكفى إشارة ودلالة عليه قوله سبحانه وتعالى ( ١٤ ) : وَدَمَّرْنَا مَا كَانَ يَصْنَعُ فِرْعَوْنُ وَقَوْمُهُ وَمَا كَانُوا يَغْرُسُونَ ، وقوله تعالى : وَلَقَدْ أَخَذْنَا آلَ فِرْعَوْنَ بِالسِّنِينَ وَنَقَصْنَا مِنَ الْأَمْوَالِ وَالْأَنْفُسِ وَالثَّمَرَاتِ لَعَلَّهُمْ يَذْكُرُونَ .

ثم استعمل في الحصر الإسلامي كوزن ثقله عشر حبات من الشعير . أو أربعين من حبات الارز . أو ثلاثة قراريط وثمان قيراط ( Enc. Isl. Art. Danik )

( ١٥ ) في و . الغلا والجذب . ، والصيغة المثبتة هنا من م ( ١٦ ب ) . وهي أصح لانسجام العبارة كلها .

( ١٦ ) في و . الحيوانات . ، واللفظ المثبت هنا من م ( ١٦ ب ) . وهو المقصود لاتساقه مع لفظ . الثمار . التالي له . وبديل ورود لفظ . الحيوانات . في آخر الجملة .

ثم وقع بالأرض قبل مبعث النبي صلى الله عليه وسلم أنواع<sup>(١٧)</sup> من البلاء والمحن عمت المعمور من الأرض ، وخص مصر منها كثير من الغلاء ، ذكرناه في موضعه .

ثم جاء الله سبحانه وتعالى بالإسلام ، فكان أول غلاء وقع بمصر في سنة سبع وثمانين من الهجرة ، والأمير يومئذ بمصر عبد الله بن عبد<sup>(١٨)</sup> الملك بن مروان ، من قبل أبيه ، فتشأ به الناس ، لأنه أول غلاء ، وأول شدة رآها المسلمون بمصر .

ثم وقع غلاء في الدولة<sup>(١٩)</sup> الإخشيدية في محرم سنة ثمان وثلاثين وثلاثمائة ، والأمير يومئذ أبو القاسم أونوجور<sup>(٢٠)</sup> بن الإخشيد ، فتارت<sup>(٢١)</sup> الرعية ومنعوه من صلاة العتمة<sup>(٢٢)</sup> في الجامع العتيق .

---

( ١٧ ) في و « من أنواع البلاء والمحن عمت المعمور » والصيغة المثبتة هنا من م ( ١٦ ) ، وهي أحسن وأصح  
( ١٨ ) ذكر أبو المحاسن ( النجوم الزاهرة ) - طبعة القاهرة - ج ١ ، ص ٢١٠ - ٢١٦ ) أن هذا الوالي هو الذي حور دواوين مصر من القبطية إلى العربية .

( ١٩ ) عبارة وكالاتى . « ثم وقع الغلاء في دولة الإخشيد » والصيغة المثبتة هنا من م ( ١٧ ) ، وهي أكثر انسجاماً مع أسلوب المتن  
( ٢٠ ) في و « كافور » ، وهو خطأ ، والاسم المثبت هنا من م ( ١٧ ) ، والمعروف أن حكم أونوجور امتد من ٢٢٤ إلى ٢٤٩ هـ ، وأن حكم كافور بدأ سنة ٢٥٥ هـ ، انظر مثلاً ( Lane-Poole, Cairo, Tables P. 317 )  
( ٢١ ) في و « فمنعته » ، والصيغة المثبتة هنا من م .  
( ٢٢ ) العتمة هنا الثلث الأول من الليل بعد غيبوبة الشفق ، أو وقت صلاة العشاء الآخرة ، ( محيط المحيط )

ثم (٢٣) وقع غلاء فى سنة إحدى وأربعين وثلاثمائة ،  
فكثر الفار فى أعمال مصر ، واتف الغلات والكروم  
وغيرها ، ثم قصر النيل ، فنزع (٢٤) السعر فى شهر  
رمضان . وفى سنة ثلاث وأربعين وثلاثمائة ، عظم  
[ الغلاء (٢٥) ] ، حتى بيع القمح كل وَيَبْتَيْن (٢٦) ونصف  
بدينار ، ثم طلب فلم يوجد ، وثارت الرعية وكسروا منبر  
الجامع بمصر .

ثم (٢٧) وقع الغلاء فى الدولة الإخشيدية أيضا ،  
واستمر تسع سنين متتابعة ، وابتدأ فى سنة ثنتين  
 وخمسين وثلاثمائة ، والأمير إذ ذاك على بن (٢٨)  
الإخشيد ، وتدير الأمور إلى الأستاذ أبى الملك كافر  
[ الإخشيدى ] ، وكان سبب الغلاء أن ماء النيل انتهت  
زيادته إلى خمسة عشر ذراعا وأربعة أصابع ، فنزع

---

(٢٣) عبارة وهنا كالأنى . وفى سنة ٣٤١ إحدى وأربعين وثلاثمائة  
كثر الفار .. والنص المثبت بالمتن من م ( ١٧ )  
( ٢٤ ) معنى هذا الفعل هنا الجرى بسرعة ، ومنه مثلا نزع الفرس بمعنى  
جرى طلقا من غير توقف . ( محيط المحيط ) .

( ٢٥ ) اضيف ما بين الحاصرتين لتكميل العبارة .  
( ٢٦ ) الويبة مكيال للحبوب ، سعته سدس الأرب .  
( ٢٧ ) ليس ما بين الحاصرتين وجود فى و ، لكنه وارد فى م ( ١٧ ) .  
وفى ك ( ٢٢ ب - ٢٣ ا ) .  
( ٢٨ ) تولى هذا الأمير الحكم فى مصر ( ٣٤٩ - ٣٥٥ هـ . ٩٦٠ -  
٩٦٦ م ) . بعد أخيه انجود . انظر تفصيل ذلك فى أبى المحاسن  
( النجوم الزاهرة - طبعة القاهرة - ج ٣ ، ص ٢٢٥ ، وما بعدها )  
والكندى ( كتاب الولاة ، ص ٢٩٦ ) .

السعر بعد رخص ، فما كان بدينار واحد صار بثلاثة دنانير ، وعزّ الخبز فلم يوجد ، وزاد الغلاء حتى بلغ [ القمح ] كل ويبتين بدينار . وقصر مدّ النيل في سنة ثلاث وخمسين ، فلم يبلغ سوى خمسة عشر ذراعا و[ أربعة<sup>(٢٩)</sup> ] أصابع ، واضطرب فزاد مرة ونقص أخرى حتى صار [ في النصف<sup>(٣٠)</sup> ] من [ شهر<sup>(٣١)</sup> ] بابه إلى قريب من ثلاثة عشر ذراعا ، ثم زاد قليلا وانحط سريعا ، فعظم الغلاء ، وانتقضت الأعمال لكثرة الفتن ، ونهبت الضياع والغلات ، وماج الناس في مصر بسبب السعر ، فدخلوا الجامع العتيق بالفسطاط في يوم جمعة ، وازدحموا عند المحراب ، فمات رجل وامرأة في الزحام ، ولم تُصل الجمعة يومئذ ، وتمادى الغلاء الى سنة أربع وخمسين ، وكان مبلغ الزيادة أربعة عشر ذراعا وأصابع . وفي<sup>(٣٢)</sup> سنة أربع وخمسين [ نفسها ] كان مبلغ [ الزيادة ] ستة عشر ذراعا وأصابع<sup>(٣٣)</sup> . وفي سنة خمس وخمسين كان مبلغ الزيادة أربعة عشر ذراعا وأصابع ( ٤ ب ) ، وقصر مدة وقلّت جريته ، وفي سنة ست وخمسين لم يبلغ النيل سوى اثني عشر ذراعا وأصابع ، ولم يقع مثل ذلك في الملة الإسلامية ، وكان

(٢٩) اضيف مابين الحاصرتين من اسی المحاسر ( النجوم الزاهرة - طبعة القاهرة - ج ٣ ، ص ٢٢٩ ) .

(٣٠ . ٣١) اضيف مابين الحاصرتين من ( ١٧١ )

(٣٢ . ٣٣) انفردت نسخة و فقط بالعبرة الواردة هنا بين الرقمين



على إمارة مصر حينئذ الأستاذ كافور الإخشيدي ، فعظم  
الامر من شدة الغلاء .

ثم مات كافور ، فكثر الاضطراب وتعددت الفتن ،  
وكانت حروب كثيرة بين الجند والأمراء قتل فيها خلق  
كثير ، وانتهبت أسواق البلد ، وأحرقت مواضع عديدة ،  
فاشتد خوف الناس ، وضاعت أموالهم وتغيرت نياتهم ،  
وارتفع السعر ، وتعذر وجود الأقوات حتى بيع القمح كل  
وبية بدينار ، واختلف العسكر ، فلحق الكثير منهم  
بالحسن بن عبد الله بن طغج<sup>(٣٤)</sup> ، وهو يومئذ بالرملة ،  
وكاتب الكثير منهم المعز لدين الله الفاطمي<sup>(٣٥)</sup> . وعظم  
الإرجاف بمسير القرامطة إلى مصر ، وتواترت الأخبار  
بمجيء عساكر المعز من المغرب ، إلى أن دخلت سنة  
ثمان وخمسين وثلاثمائة ، ودخل القائد جوهر بعساكر  
الأمام المعز لدين الله ، وبنى القاهرة المعزية ، وكان مما  
نظر فيه أمر الاسعار ، فضرب جماعة من الطحانين وطيف  
بهم ، وجمع سماسرة الغلات بمكان واحد ، وتقدم الا

( ٣٤ ) يوجد بهامش الصفحة في و . قبالة هذا الاسم ، العبارة التالية

« طغج بضم الطاء المهملة والغين المعجمة وبعدهما جيم » .

( ٣٥ ) اضاف المقرئ بایراد هذه الحقيقة هنا - وهو يصف الصمت

السائد بمصر حين ذاك - سببا اقتصاديا لنجاح الفتح الفاطمي لمصر .

وهذا عدا الاسباب المعروفة المتواترة ، انظر مثلاً ابا المحاسن ( النجوم

الزاهرة - طبعة القاهرة - ج ٢ ، ٢٢٦ ، ج ٤ ، ص ٢٣ ، ومابعدها )

راجع ايضا المقرئ ( المواعظ والاعتبار - طبعة بولاق - ج ١ ، ص

٩٩ ) .

تُبَاع الغلات إلا هناك فقط ، ولم يجعل لمكان البيع غير طريق واحدة ، فكان<sup>(٣٦)</sup> لا يخرج قدح قمح إلا ويقف عليه سليمان بن عزة المحتسب ، واستمر الغلاء إلى سنة ستين ، فاشتدَّ فيها الوباء ، وفشت الأمراض ، وكثر الموت حتى عجز الناس عن تكفين الأموات ودفنهم ، فكان من مات يطرح في النيل . فلما دخلت سنة إحدى وستين انحلَّ السعر فيها ، واخصبت الأرض ، وحصل الرخاء .

ثم وقع الغلاء في أيام الحاكم بأمر الله وتدبير [ أبي<sup>(٣٧)</sup> محمد ] الحسن بن عمار ، وذلك في سنة سبع وثمانين وثلاثمائة ، وكان سببه قصور النيل ، فإن الزيادة بلغت إلى ستة عشر ذراعا وأصابع ، فنزع السعر وطلب القمح ( ١٨ ١ ) فلم يقدَّر عليه . واشتد خوف الناس ، واخذت النساء من الطرق ، وعظم الأمر وانتهى سعر الخبز إلى أربعة أرطال بدرهم ، ومشيت الأحوال بانحطاط السعر بعد ذلك ، فلما كانت سنة خمس وتسعين ( ١٥ ) وثلاثمائة توقف النيل حتى كسر الخليج في آخر مسرى ، والماء على خمسة عشر ذراعا وسبعة أصابع ، وانتهت

---

( ٣٦ ) في و « بمكان » ، والرسم المثبت هنا من م ( ١٧ ب )  
( ٣٧ ) اضيف مابين الحاصرتين من م ( ١٧ ب ) . وكان هذا الرجل ، حسبما ذكر ابو المحاسن ( النجوم ابراهيمية - طبعة القاهرة - ج ٤ ، ص ١٢٢ ) احد الوصيين اللذين عينهما الخليفة العزيز . وهو على فراش الموت ، للعناية بولده وخليفته الحاكم بأمر الله وقد تلقب ابن عمار هذا بلقب امين الدولة . فكان اول من استقام له هذا اللقب من المغاربة في الدولة الفاطمية .

مملوءة دراهم فرقت في الصيارف ، ونودي في الناس بالمنع من المعاملة بالدراهم القطع والمزايدة ، وأن يحملوا ما بأيديهم منها إلى دار الضرب<sup>(٤٤)</sup> ، واجلوا ثلاثاً ، فشق ذلك على الناس لتلاف أموالهم ، فإنه كان يدفع في الدرهم الواحد من الدراهم الجُدُد<sup>(٤٥)</sup> أربعة دراهم من الدراهم القطع والمزايدة<sup>(٤٦)</sup> . وأمر أن يكون الخبز كل اثنين عشر رطلاً بدرهم من الدراهم الجدد ، وأن يُصرف الدينار بثمانية عشر درهما [ منها<sup>(٤٧)</sup> ] . وضُرب عدة من الطحانين والخبازين بالسيوط<sup>(٤٨)</sup> ، وشهروا من أجل ازدحام الناس على الخبز ، فكان لا يباع إلا مبلولا ، وقصر مد النيل حتى انتهت الزيادة إلى ثلاثة عشر ذراعاً .

( ٤٤ ) بنيت دار الضرب بالقاهرة في زمن الخليفة الامر الفاطمي بجهة القشاشين قرب الجامع الأزهر ، وقد تولى بناءها الوزير المأمون بن البطائحى وسميت بالدار الأمرية ، انظر وصف هذه الدار وغيرها من دور الضرب بالاسكندرية وقوس وصور وعسقلان في القلقشندي صبح الأعشى ، ج ٣ ، ص ٢٦٩ ، ح ٤ ، ص ٤٦٥ ، لكسى كتاب القضاة ، ص ٥٩٦ - ٥٩٩ ، ابن مماتي ، قوانين الدواوير ، ص ٢٥ ، المقرئى . كتاب الأوزان والاكيال الشرعية ، ص ٤٧ - ٥٠ ، المقرئى المواعظ والاعتبار ، ج ١ ، ص ٤٠٦ ، ٤٤٥ .

( ٤٥ ) يظهر ان هذا اللفظ كان يستعمل دائما للدلالة على ما يستجد ضربه من النقود بأنواعها في عهد من العهود تمييزا لها في الغالب من النقود العتيق ، انظر القلقشندي صبح الأعشى ح ٣ ، ص ٤٦٧ .

( ٤٦ ) في و ( الزايدة ) وهى كذلك فى ك ايضا ( ٢٤ )

( ٤٧ ) اضيف ما بين الحاصرتين من م ( ١٨ ) .

( ٤٨ ) كذا فى و ، وهو جمع سوط ، على انه غير وارد فى محيط المحيط ، حيث الجمع سياط واسواط فقط

الزيادة الى ستة عشر ذراعا واصابع ، فارتفعت  
 الأسعار ، ووقفت الأحوال في الصرف ، فإن الدراهم  
 المعاملة<sup>(٢٨)</sup> كانت تسمى يومئذ بالدراهم المزايده<sup>(٢٩)</sup>  
 والقِطْع ، فتعنت<sup>(٤٠)</sup> الناس فيها . وكان صرف الدينار  
 ستة وعشرين<sup>(٤١)</sup> درهماً منها ، فتزايد سعر الدينار [ إلى  
 ان كان في سنة<sup>(٤٢)</sup> سبع وسبعين كل أربعة وثلاثين  
 درهماً بدينار ] وارتفع السعر ، وزاد اضطراب الناس ،  
 وكثر عنتهم في الصرف ، وتوقفت الأحوال من أجل ذلك ،  
 فتقدم الأمر بانزال عشرين صندوقاً من بيت<sup>(٤٣)</sup> المال

( ٢٨ ) المقصود بالدراهم المعاملة هنا ما كان منها مصروباً حسب  
 قوانين الدولة القائمة ، متداولاً بين الناس بقيمته الرسمية . انظر  
 القلقشندي ( صبح الأعشى ، ج ٢ ، ص ٤٦٥ - ٤٦٨ ) . وكذلك  
 ( Dozy, Supp. Dict. Ar. )

( ٢٩ ) في و . الزايده ، والرسم المثبت هنا من م ( ١١٨ ) . وكذلك  
 ( ١٢٤ ) ، وما يلي هنا ايضاً ( ص ١٥ . سطره ) .  
 ( ٤٠ ) كذا في م ( ١١٨ ) فقط وفي و ، ك ( ١٢٤ ) ، ، فتعنت ، انظر  
 مايلي بهذه الصفحة ( سطر ٢ ) .  
 ( ٤١ ) في و « عشرون » .

( ٤٢ ) اضيف ما بين الحاصرتين من م ( ١١٨ ) ، وهو في ك ايضاً ( ٢٤  
 ب ) .

( ٤٣ ) كان مقر بيت المال في مصر منذ الفتح العربي بالجامع العتيق  
 وينسب بناؤه الى قرّة بن شريك والي مصر ( ٩٠ - ٩١ هـ . ٧٠٩ -  
 ٧١٠ م ) ، والي اسامة بن زيد التنوخي ايضاً ، وهو صاحب الخراج في  
 ولاية عبد الملك بن رفاعه على مصر ( ٩٢ - ٩٨ هـ . ٧١٢ - ٧١٧ م )  
 انظر وصف بيت المال في ابن رسته - الاعلاق النفيسة . ص ١٦ .  
 الكندي ، كتاب الولاة . ص ٧٠ ، ١١٢ ، ١١٣ ، ١١٧ ، ٢٦٦ ، المقريزي  
 المواعظ والاعتبار . ج ٢ ، ص ٢٤٩ ، ابن دقماق - الانتصار ج ٤ ، ص  
 ٦٤ - ٦٥ ، وكذلك ( Enc. Isl. Art. Masjid )

واصاب ، فارتفعت الأسعار ، وبرزت الأوامر لمسعود الصقلي متولى<sup>(٤٩)</sup> الستر بالنظر فى أمر الأسعار فجعل خزان الغلال والطحانين والخبازين ، وقبض ( على ) ما بالساحل من الغلال ، وأمر أن لا تباع<sup>(٥٠)</sup> للطحانين ، وسعر القمح كل تليس<sup>(٥١)</sup> بدينار إلا قيراطا ، والشعير عتير وبيات بدينار ، والحبب عشر حملات بدينار ، وسعر سائر الحبوب والمبيعات ، وضرب جماعة بالسياط وشهرهم ، فسكن الناس بوجود الخبز ، ثم كثر ازدحامهم عليه ، وتعذر وجوده فى العشايا<sup>(٥٢)</sup> ، فأمر أن لا يباع القمح على الطحانين بالسعر ، واشتد الأمر فبلغ الدقيق كل حملة بدينار ونصف ، والخبز ستة أرطال بدرهم ، وتوقف النيل عن الزيادة ( ٥ ب ) . فاستسقى الناس مرتين ، وارتفع السعر فبلغت الحملة الدقيق ستة دنانير ، وكسر الخليج والماء على خمسة عشر ذراعاً فاشتد الأمر ، وبلغ القمح كل تليس اربع دنانير ، والأرز ( كل ) وية بدينار ، ولحم البقر رطل ونصف بدرهم ، ولحم

( ٤٩ ) لا يوجد بالفلقشندى ( صبح الاعشى ، ج ٣ ، ص ٤٨٠ - ٤٩٨ ) ، فى باب الوظائف بالدولة الفاطمية ، موظف بهذا الاسم على انه يوجد فى ( Dozy: Supp. Dict. Ar. ) من يسمون باسم اصحاب الستائر ، وهم طائفة من الخدام الموكلين بالحريم .

( ٥٠ ) اصيف مابين الحاصرتين من م ( ١٨ ب )

( ٥١ ) التليس - والتليسة ايضا - كيس من الصوف او الخوص ، دوسعة معينة ( Dozy: Supp. Dict. Ar. )

( ٥٢ ) العشايا جمع عشى وعشية ، ومعناه آخر النهار ، او من صلاة المغرب الى العتمة . ( محيط المحيط )



الضأن بدرهم والبصل عشر ارطال بدرهم ، والجبن ثمانى  
أواق بدرهم ، وزيت الأكل ثمانى أواق بدرهم ، وزيت الوقود  
رطل بدرهم .

وبلغت زيادة النيل فى سنة ثمان وتسعين [ أربعة  
عشر<sup>(٥٣)</sup> ] ذراعا وأصابع ، فلحقت الناس من ذلك شدائد .  
وتمادى الحال إلى سنة تسع وتسعين [ ، فكسر الخليج  
فى خامس عشر توت ، والماء فى خمسة عشر ذراعا ،  
فنقص فى تاسع عشر توت وانحط ، فعظم الأمر ، وكظ  
الناس الجوع ، فاجتمعوا بين القصرين ، واستغاثوا  
بالحاكم<sup>(٥٤)</sup> فى أن ينظر لهم ، وسألوه ألا يهمل أمرهم ،  
فركب حماره وخرج من باب البحر ، ووقف وقال : « أنا  
ماض إلى جامع<sup>(٥٥)</sup> راشدة ، فأقسم بالله لئن عدتُ  
فوجدت فى الطريق موضعا يطؤه حمارى مكشوفاً من  
الغلة لأضربن رقبة كل من يقال لى إن عنده شيئاً منها ،  
ولأحرقن داره وأنهبن ماله » . ثم توجه وتأخر إلى آخر  
النهار ، فما بقى أحد من أهل مصر والقاهرة وعنده غلة  
حتى حملها من بيته أو منزله وشونها فى الطرقات ،

---

(٥٣) انفردت نسخة م. ( ١٨ ١ ) بإيراد ما بين الحاصرتين

(٥٤) فى و ، ك ( ٢٤ ب ) « للحاكم » .

(٥٥) بنى الخليفة الحاكم بأمر الله هذا الجامع سنة ٣٩٢ هـ

( ١٠٠٢ م ) ، بجنوبى الفسطاط حيث نزلت قبيلة راشدة إبان الفتح

العربى لمصر ، وهذا أصل تسميته بذلك الاسم ، انظر القلقشندى

صبح الأعشى ، ج ٣ ، ص ٢٤٥ ، المقرئى : المواعظ والاعتبار ، ج ٢ ،

ص ٢٨٢ ، أبو المحاسن النجوم الزاهرة - طبعة القاهرة - ج ٤ ، ص

( ١٧٧ ) .

وبلغت أجرة الحمار في حمل النقلة الواحدة دينارا ، فامتلات عيون الناس ، وشبعت نفوسهم ، وأمر [ الحاكم ] بما يحتاج إليه كل يوم ، ففرضه على أرباب الغلات بالنسيئة ، وخيّرهم بين أن يبيعوا بالسعر الذي يقرّره بما فيه من الفائدة المحتملة لهم وبين أن يمتنعوا فيختم على غلاتهم ولا يمكنهم من بيع شيء منها إلى حين دخول الغلة الجديدة . فاستجابوا لقوله وأطاعوا أمره . وانحلّ السعر وارتفع الضرر ، والله عاقبة الأمور .

ثم وقع غلاء في خلافة المستنصر<sup>(٥٦)</sup> ووزارة الوزير الناصر لدين الله أبي محمد الحسن بن علي بن عبد الرحمن اليازوري<sup>(٥٧)</sup> ، وسببه قِصْر النيل في سنة أربع وأربعين وأربعمائة ، وليس بالمخازن السلطانية شيء من الغلات ، فاشتدت المسغبة ، وكان سبب خلو المخازن أن الوزير ( ١٦٠ ) لما أضيف إليه القضاء في وزارة أبي البركات كان ينزل إلى الجامع بمصر في يومى السبت

---

( ٥٦ ) في و . المستعين . ، وليس بين خلفاء الفاطميين من تسمى بهذا الاسم ، والصحيح كما بالمتن ، نقلا عن م ( ١٨ ب )

( ٥٧ ) بلغ هذا الوزير من سعة النفوذ وعظم الخطوة أن المستنصر سألّه أن يقرن اسمه باسمه على السكة ، فكان ذلك لمدة شهر . انظر الكندي كتاب القضاء ، ص ٢١٦ ، السيوطي حسن المحاضرة ، ج ٢ ، ص

والثلاثاء من كل جمعة ، فيجلس فى الزيادة<sup>(٥٨)</sup> منه  
للحكم على رسم من تقدّمه ، وإذا صلى العصر رجع الى  
القاهرة .

[ وكان ] فى كل سوق من أسواق مصر على أرباب كل  
صنعة من الصنائع عريف يتولى أمرهم ، والأخباز بمصر  
فى أزمنة المساعب متى بردت لم يُرْجَع منها إلى شيء  
لكثرة لكثرة ما يُعين<sup>(٥٩)</sup> بها . وكان لعريف الخبازين دكان  
يبيع الخبز بها ، ومحاذيها دكان آخر لصعلوك يبيع الخبز  
بها أيضا ، وسعره يومئذ أربعة أرتال بدرهم وثمان ،  
فراى الصعلوك أن خبزه قد كان يبرد فأشفق من كساده ،  
فنادى عليه أربعة أرتال بدرهم ، ليرغب الناس فيه ،  
فانتال الناس عليه حتى بيع كلّهُ لتسامحه ، وبقي خبز  
العريف كاسدا ، فحنق [ العريف ] لذلك ، ووكل به عونين  
من الحسبة أغرماه عشرة دراهم ، فلما مرّ قاضى القضاة  
ابو محمد اليازورى إلى الجامع استغاث<sup>(٦٠)</sup> به ، فاحضر  
المحتسب وأنكر عليه ما فعل بالرجل ، فذكر [ المحتسب ]  
أن العادة جارية باستخدام عرفاء فى الأسواق على أرباب

---

( ٥٨ ) الزيادة من المسجد ما يضاف الى البناء الأصلي من جديد ،  
ولجامع دمشق باب اسمه باب الزيادة ، وفى ( Dozy Supp. Dict. Ar. )  
أن هذا اللفظ يستعمل بمعنى الباب نفسه

( ٥٩ ) فى و . يعسى به . وفى م ( ١٩ ) « يعشربه » . وفى ك ( ٢٥ )  
« يفشى به » .

( ٦٠ ) فى و « فاستغاث »

البضائع ، ويُقبل قولهم فيما يذكرونه ، فحضر عريف الخبازين بسوق كذا ، واستدعى عونين من الحسبة ، [ فوق الظن<sup>(٦١)</sup> ] أنه أنكر شيئاً اقتضى ذلك [ .. فحضر [ الوزير ] الخباز وأنكر عليه مافعله ، وأمر بصرف عن العرافة : ودفع إلى الصعلوك ثلاثين رباعياً<sup>(٦٢)</sup> من الذهب ، فكاد عقله يختلط من الفرح . ثم عاد [ الصعلوك ] إلى حانوته ، فإذا عجنته قد خبزت .. نادى عليها خمسة أرطال بدرهم ، فمال الزبون إليه ، وحاف من سواه من الخبازين برّد خبازهم فباعوا كبيعه ، فنادى ستة أرطال بدرهم ، فأدتهم الضرورة إلى اتباعه . فلما رأى اتباعهم [ له ] قصد نكاية العريف الأول وغيظه بما يرخص من سعر الخبز ، فأقبل يزيد رطلا رطلا ، والخبازون يتبعونه<sup>(٦٣)</sup> في بيعه خوفاً من البوار ، حتى بلغ النداء عشرة أرطال بدرهم ، وانتشر ذلك في البلد جميعه ، وتسامع الناس [ به ] ، فتسارعوا إليه ، فلم يخرج قاضى القضاة من الجامع إلا والخبز ( ٦ ب ) فى جميع البلد عشرة أرطال بدرهم ، وكان يُبتاع للسلطان<sup>(٦٤)</sup>

( ٦١ ) أضيف ما بين الحاصرتين من م ( ١٩ ب ) .

( ٦٢ ) أشار المقرئ ( شذور العقود ، ص ٢٤ ) إلى هذا النوع من النقد ، فقال أن الخليفة العاقل العباسى هو الذى استحدثه وسماه بذلك الاسم ، وأنه ضرب منه دراهم ودينائير .

( ٦٣ ) فى و . يبيعونه . . والرسم المثبت هنا من م ( ١٩ ب )

( ٦٤ ) يظهر من هذا أن الخليفة الفاطمى كان ينعت بالسلطان ، وهذا جديد يوجب الالتفات .

فى كل سنة غلة بمائة ألف دينار وتجعل متجراً ، فلما رجع [ اليازورى ] الى القاهرة وداره بها مثل بحضرة السلطان ، وعرفه ما من الله به [ فى ] يومه من إرخاص السعر وتوفر الناس على الدعاء [ له ] ، وأن الله جلت قدرته فعل ذلك وحل أسعارهم بحسن نيته فى عبده ورعيته ، وأن ذلك بغير موجب ولا فاعل له ، بل بلطفه تعالى واتفاق غريب ، وأن المتجر الذى يقام بالغلة فيه مضرة على المسلمين ، وربما انحط السعر عن مشتراها فلا يمكن بيعها ، فتتغير بالمخازن وتتلغ ، وأنه يقيم متجراً لا كلفة على الناس فيه ، ويفيد اضعاف فائدة الغلة ، ولا يخشى عليه من تغير ولا انحطاط سعر ، وهو الخشب والصابون والحديد والرصاص والعسل ، وشبه ذلك ، فأمضى السلطان له<sup>(٦٥)</sup> ما رآه ، واستمر ذلك ودام الرخاء [ مدة سنين ] .

ثم قصر النيل بعد خمس سنين من نظره ، فى سنة سبع وأربعين ، ليس فى المخازن إلا جرايات من فى القصور ومطبخ السلطان وحواشيه لاغير ، فورد على الوزير أبى محمد ما كثر به فكره ، ونزع السعر إلى ثمانية دنانير التليس ، واشتد الأمر على الناس ، وصار الخبز طُرقة . فدبر الوزير البلد بما أمسك به رمق الناس ، وهو

---

( ٦٥ ) فى و . فامضى له ذلك ، والصيغة المثبتة هنا من م ( ١٩ ب ) .  
وقد اضيف ما بين الحاصرتين ببقية الجملة من م ايضاً

ان التجار حين إعسار المعاملين<sup>(٦٦)</sup> وضيق الحال عليهم  
فى القيام للديوان بما يجب عليهم من الخراج ، ومطالبة  
الفلاحين بالقيام به ، صاروا<sup>(٦٧)</sup> يبتاعون [ منهم ]  
غلاتهم قبل إدراكها بسعر فيه ربح لهم ، ثم  
يحضرون<sup>(٦٨)</sup> ، [ إلى ] الديوان ويقومون للجهد<sup>(٦٩)</sup>  
عنهم بما عليهم ، ويثبت ذلك فى روزنامج<sup>(٧٠)</sup> الجهد مع  
مبلغ الغلة وما قاموا به ، فاذا صارت الغلال فى  
البيادر<sup>(٧١)</sup> حملها التجار الى مخازنهم ، فمنع الوزير ابو  
محمد من ذلك ، وكتب الى عمال عامة النواحي

( ٦٦ ) المقصود بلفظ « المعاملين » هنا عمال النواحي والجهات التابعة  
لديوان الخراج ، وهذا المعنى واضح مما يلى ( ص ٢١ ، سطر ٦ )  
ويطلق لفظ المعاملين ايضا على الباعة ، كالخباز والبقال والقصاب .  
( Dozy: Supp. Dict. Ar ) ، والقلقشندى ( صبح الأعشى ، ج ٥ ، ص  
٤٦٦ ) .

( ٦٧ ) فى و « صاروا » .

( ٦٨ ) فى و « يحضروا » ويقوموا » .

( ٦٩ ) عرف ابن ممتى ( قوانين الدواوين ، ص ٩ ) الجهد بأنه . كانت  
برسم الاستخراج والقبض ، وكتب ( كدا ) الوصولات ، وعمل المخازنم .  
والختمات وتواليها ، ويطلب بما يقتضيه تخريج مايرفعه من الحساب  
اللازم له ، لا الحاصل » وهذا اللفظ قديم الاستعمال فى مصطلح  
الدواوين الإسلامية ، وقد ابدل بلفظ الصيرفى بعدئذ ايام الدولة  
الفاطمية . انظر القلقشندى ( صبح الأعشى ، ج ٥ ، ص ٤٦٦ )

( ٧٠ ) الروزنامج لفظ فارسى معناه السجل اليومى . غير انه مما يوجب  
الالتفات ان هذا اللفظ كان مستعملا فى مصر لهذا المعنى ايام  
الفاطميين ، او على الأقل زمن المقرئى . اى القرن التاسع الهجرى  
( ٧١ ) البيادر جمع بيدر ، وهو المكان الذى تكوّم فيه الغلال بعد درسها .  
( محيط المحيط ) .



باستعراض روزنامجات الجهابذة ، وتحرير ما قام به  
 التجار عن المعاملين ، ومبلغ الغلة الذي وقع الابتياح  
 عليه ، وأن يقوموا للتجار بما وزنوه للديوان ، ويربحوهم  
 في كل دينار ثمن دينار تطيبيا لنفوسهم<sup>(٧٢)</sup> ، وأن يضعوا  
 ختمهم على المخازن<sup>(٧٣)</sup> ، ويظالعوا<sup>(٧٤)</sup> بمبلغ ما يحصل  
 ( ١٧ ) تحت ايديهم فيها . فلما حصل عنده علم ذلك جهّز  
 المراكب ، وحمل الغلال من النواحي الى المخازن  
 السلطانية بمصر ، وقرّر ثمن التليس ثلاثة دنانير بعد أن  
 كان بثمانية دنانير ، وسلّم الى الخبازين ما يبتاعونه  
 لعمارة الأسواق ، ووظّف ما يحتاج اليه البلدان القاهرة  
 ومصر ، وكان ألف تليس دوارا<sup>(٧٥)</sup> في كل يوم ، لمصر  
 سبعمائة وللقاهرة ثلاثمائة ، فقام بالتدبير احسن<sup>(٧٦)</sup> قيام  
 مدة عشرين شهراً الى ان أدركت غلة السنة الثانية ،  
 فتوسع الناس بها ، وزال عنهم الغلاء ، وما كادوا يتألمون  
 لحسن التدبير ، فلما قتل الوزير أبو محمد لم تر الدولة

( ٧٢ ) في و . ويربحونهم في كل دينار دينار بحد المسد .  
 والصيغة المثبتة هنا من م ( ١٢ ) وهي اقرب الى المعنى  
 ( ٧٣ ) في و . المحابر . والرسم امسيت هنا من م .  
 ( ٧٤ ) في و . ويظالعوا . والرسم امسيت هنا من م .

( ٧٥ ) في و . ويظالعوا . والرسم امسيت هنا من م .  
 ( ٧٦ ) لم يستطع المباشر ان يجد تفسيراً لهذا البعد مما لديه من  
 المراجع المتداولة بهذه الحواشي ويستطيع تفسيره بالدور يومياً .  
 يومياً

( ٧٦ ) في و . الحس . والرسم امسيت هنا من م .

صلاحاً ، ولا استقام لها أمر ، وتناقضت عليها أمورها ، ولم يستقر لها وزير تحمد طريقته ويرضى تدبيره ، وكثرت السعاية فيها ، فما هو الا يستخدم الوزير حتى يجعلوه سؤقهم<sup>(٧٧)</sup> ، ويوقعوا به الظن<sup>(٧٨)</sup> ، حتى ينصرف ولم تطل مدته ، وخالط السلطان الناس ، وداخلوه بكثرة المكاتبه ، فكان لا ينكر على أحد مكاتبته ، فتقدم منهم كل سفاف ، وحظى عنده عدة أوغار ، وكثروا حتى كانت رقاعهم ارفع من رقاع الرؤساء والجلّة ، وتنقلوا في المكاتبه الى كل فن ، حتى انه كان يصل الى السلطان في كل يوم ثمانمائة رقعة ، فتشبهت عليه الأمور ، وانتقضت الأحوال ، ووقع الاختلاف بين عبيد الدولة ، وضعفت قوى الوزراء عن تدبيرهم لقصر مدتهم ، وأن الوزير منذ يخلع عليه إلى أن ينصرف لا يفيق من التحرّر ممن يسعى عليه عند السلطان ، وتقف عليه الرجال<sup>(٧٩)</sup> ، فما يكون فيه فضل عن الدفاع عن نفسه ، فخربت أعمال الدولة وقلّ ارتفاعها<sup>(٨٠)</sup> ، وتغلب الرجال على معظمها

( ٧٧ ) في و . سؤقهم . . وفي ك ( ٢٦ ب ) « سرقهم » . والرسم المثبت هنا من م ( ٢٠ ب ) .

( ٧٨ ) في و . ويوقعوا به الطبر عليه . والصيغة المثبتة هنا من م ( ٢٠ ب ) .

( ٧٩ ) يوجد بهامش الصفحة في الجملة التالية « اللهم عافنا » .

( ٨٠ ) الارتفاع مبلغ ما يتحصل من المال لديوان من دواوين الدولة . أو

هو مجموع الأموال الديوانية كلها . ( النويري نهاية الأرب . ج ٨ ، ص

٢٧٥ - ٢٧٧ . ٢٩٧ . المفريزي كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك ،

ج ١ ، ص ٥٢ ، ١١١ )

واستصفوا نواحي ارتفاعها ، حتى انتهى ارتفاع الأرض السفلى<sup>(٨١)</sup> إلى ما لا نسبة له من ارتفاعها الأول ، وكان قبل سنن هذه الفتنة ستمائة ألف دينار تحمل<sup>(٨٢)</sup> دفعتين في غرة رجب وغرة محرم ، فاتضع الارتفاع ، وعظمت الواجبات ، ووقع اصطلاح الأضداد على السلطان ( ٧ ب ) ، وواصلوا اقتضاءه قيوضهم فيوفيههم واجباتهم<sup>(٨٣)</sup> ، ولأزموا بابيه ، ومنعوه لذاته ، وتجرعوا على الوزراء ، واستخفوا بهم وجعلوهم غرضا لسهامهم ، فكانت<sup>(٨٤)</sup> الفترات بعد صرف من ينصرف منهم اصول من مدة نظر احدهم ، فطغى الرجال ، وتجرعوا حتى خرجوا من طلب الواجبات الى المصادرة ، فاستنفدوا اموال الخليفة ، وأخلوا منها خزائنه ، وأحوجوه الى بيع أعراضه فاشتراها الناس بالقيم العادلة ، وكان الرجال يعترضون مايباع ، فيأخذ من له درهم واحد مايساوى عشرة دراهم ، ولايمكن مطالبته بالثمن . ثم زادوا في الجراة حتى صاروا الى تقويم مايخرج من الأعراض ، فاذا حضر المقومون اخافوهم ، فيقومون مايساوى ألفا

( ٨١ ) لعل المقصود بذلك « اسفل الأرض » . اي ألوحه المحرى الحالى .

( ٨٢ ) هذا اللفظ غير واضح فى و . بل يمكن قراءته « كل » . والرسم المثبت هنا من م ( ٢٠ ب ) .

( ٨٣ ) فى و . ك ( ١٢٧ ) « فيومهم بيومهم واحبايهم » . والرسم المثبت هنا من م ( ٢٠ ب ) .

( ٨٤ ) فى و « وكانت » .

بمائة ومادونها ، ويعلم المستنصر وصاحب بيت المال بذلك ، ولا يتمكنون من استيفاء الواجب عليهم ، فتلاشت الأمور واضمحل الملك ، وعلموا أنه لم يبق ما يلتصم اخراجه لهم ، فتقاسموا الأعمال وأوقعوا التباسهم على مازاد ، [ عن ] الارتفاع ، وكانوا ينتقلون فيها بحكم<sup>(٨٥)</sup> غلبة من تغلب صاحبه عليها ، ودام ذلك بينهم سنوات خمسا أو ستا ، ثم قصر النيل ، فنزعت الأسعار فزوعا بدد شملهم ، وفرق إلفهم ، وشئت كلمتهم ، [ وأوقع<sup>(٨٦)</sup> الله العداوة والبغضاء بينهم ] فقتل بعضهم بعضا حتى أباد خضراءهم وعفى آثارهم فَبِكَ بَيُوتُهُمْ خَاوِيَةٌ بِمَا ظَلَمُوا .

ثم وقع في أيام المستنصر الغلاء الذي فحش أمره وشنع ذكره ، وكان أمده<sup>(٨٧)</sup> سبع سنين ، وسببه ضعف السلطنة ، واختلال أحوال المملكة ، واستيلاء الأمراء على الدولة ، واتصال الفتن بين العربان ، وقصور<sup>(٨٨)</sup> النيل ، وعدم من يزرع ما شمله الري ، وكان ابتداء ذلك

(٨٥) في و « حكم » والرسم المثبت هنا من م ( ٢١ ) .

(٨٦) ما بين الحاصرتين من م ( ٢١ ) ، وكذلك ك ( ٣٧ ) .

(٨٧) في و « مدة » والصيغة المثبتة هنا من م ( ٢١ ) .

(٨٨) هذه الجملة واشباهها بالمتن مما يوجب الالتفات ، فارجاع الغلاء الى الأسباب التي عددها المقرريزي بهذا الوضوح ليس من المألوف في كتب المؤرخين في العصور الوسطى في الشرق والعرب ، وهذا مما يجعل للمقرريزي مكانة خاصة بين المؤرخين ، كما يجعل للرسائل الصغيرة مثل هذا الكتاب قيمة واضحة في فهم تاريخ مصر في العصر الوسيط .

في سنة سبع وخمسين وأربعمائة ، فنزع السعر ، وتزايد  
 الغلاء ، واعقبه الوباء حتى تعطلت الأراضي من  
 الزراعة ، وشمل الخوف ، وخيفت السبل برا وبحرا ،  
 وتعذر السير الى الاماكن الا بالخفارة الكثيرة وركوب  
 الغرر<sup>(٨٩)</sup> . واستولى الجوع لعدم القوت حتى أبيع رغيف  
 خبز في النداء بزقاق القناديل من الفسطاط كبيع الطرف  
 بخمسة عشر دينارا ( ٨ ) ، وأبيع الأردب من القمح  
 ( بثمانين دينارا<sup>(٩٠)</sup> ) ، واكلت الكلاب والقطاط حتى قلت  
 الكلاب ، فبيع كلب ليؤكل بخمسة دنانير ، وتزايد الحال  
 حتى اكل الناس بعضهم بعضا ، وتحزر الناس ، فكانت  
 طوائف تجلس بأعلى بيوتها ومعهم سلب وحبال فيها  
 كلاليب ، فاذا مر بهم احد القوها عليه ونشلوه في أسرع  
 وقت وشرحوا لحمه وأكلوه . ثم آل الأمر الى أن باع  
 المستنصر كل ما في قصره من ذخائر وثياب  
 [ واثاث<sup>(٩١)</sup> ] وسلاح وغيره ، وصار يجلس على حصير ،  
 وتعطلت دواوينه ، وذهب وقاره ، وكانت نساء القصور  
 تخرجن ناشرات شعورهن تصحن « الجوع ! الجوع ! » ،  
 تُردن المسير الى العراق ، فتسقطن عند المصلى ، وتمتن  
 جوعا - -

( ٨٩ ) الغرر التعرض للخطر وركوب الغرر هو الإقدام على شيء مع  
 التعرض للخطر ( المحيط ) .

( ٩٠ ) ما بين الحاصرتين من م ( ٢١ )

( ٩١ ) اضيف ما بين الحاصرتين من م ( ٢١ ب )

واحتاج المستنصر حتى باع حلية<sup>(٩٢)</sup> قبور آبائه [ .  
 وجاءه الوزير يوما على بغلته فأكلتها العامة ، فشئق طائفة  
 منهم ، فاجتمع عليهم الناس فأكلوهم . وافضى الأمر الى  
 ان عدم المستنصر القوت ، وكانت الشريفة بنت صاحب  
 السبيل<sup>(٩٣)</sup> تبعث اليه فى كل [ يوم<sup>(٩٤)</sup> ] بقعب من  
 فتيت ، من جملة ما كان لها من البر والصدقات فى تلك  
 الغلوة ، حتى انفقت مالها كله ، وكان يجلّ عن الإحصاء  
 فى سبيل البر . ولم يكن للمستنصر قوت سوى ما كانت  
 تبعث به اليه ، وهو مرة واحدة فى اليوم واللييلة .

ومن غريب ما وقع أن امرأة من أرباب البيوتات أخذت  
 عقدا لها قيمته ألف دينار ، وعرضته على جماعة فى أن  
 يعطوها به دقيقا ، وكلّ يعتذر إليها ويدفعها عن نفسه إلى  
 أن رحمها بعض الناس وباعها به تليس دقيق بمصر .  
 وكانت تسكن بالقاهرة ، فلما أخذته أعطت بعضه لمن  
 يحميه من النّهابة فى الطريق ، فلما وصلت إلى باب زويلة  
 تسلمته من الحماة ومشيت قليلا ، فتكاثر الناس عليها  
 وانتهبوه نهبا ، فأخذت هى أيضا مع الناس من الدقيق  
 ملء يديها لم ينّبها غيره ، ثم عجنته وشوته ، فلما صار

( ٩٢ ) ما بين الحاصرتين من م ( ٢١ ب ) .

( ٩٣ ) ليس بين اسماء الوظائف الواردة فى باب الإدارة الحكومية زمن  
 الفاطميين بالفلقشندي ( صبح الاعشى ، ج ٢ ، ص ٤٧٢ ، وما بعدها ) ،  
 وظيفة بهذا الاسم .

( ٩٤ ) أضيف ما بين الحاصرتين من م ( ٢١ ب ) .



فرصة أخذتها معها ، وتوصّلت إلى أحد أبواب القصر ،  
 روقت على مكان مرتفع ، ورفعت القرصة على يدها بحيث  
 يراها الناس ، ونادت بأعلى صوتها : « يا أهل القاهرة !  
 ادعوا لمولانا المستنصر الذي أسعد الله الناس بأيامه ،  
 وأعاد عليهم <sup>(٩٥)</sup> بركات حسن نظره حتى تقومت على هذه  
 القرصة بألف دينار » . ( ٨ ب ) فلما اتّصل به ذلك  
 امتعض له ، وقدح فيه وجرّك منه ، وأحضر الوالى وتهذّده  
 وتوعّده ، وأقسم له بالله جلّت قدرته أنه إن لم يظهر الخبز  
 فى الأسواق وينحلّ السعر إلا ضرب رقبتة وانتهب ماله ،  
 فخرج من بين يديه ، وأخرج من الحبس قوما وجب عليهم  
 القتل ، وأفاض عليهم ثيابا واسعة وعمائم مدوّرة وطيّالس  
 سابلة <sup>(٩٦)</sup> ، وجمع تجار الغلة والخبازين والطحّانين ،  
 وعقد مجلسا عظيما ، وأمر بإحضار واحد من القوم ،  
 فدخل فى هيئة عظيمة ، حتى إذا مثل بين يديه قال له :  
 « ويلك ! ماكفأك أنك خنت السلطان ، واستوليت على مال  
 الديوان إلى أن أخرجت الأعمال ومحقت الغلال ، فأدّى  
 ذلك إلى اختلال الدولة وهلاك الرعية ؟ اضرب رقبتة ! »  
 فضربت فى الحال ، وتركه ملقى بين يديه ، ثم أمر  
 بإحضار آخر منهم ، فقال له : « كيف جسّرت على مخالفة  
 الأمر لما نُهى عن احتكار الغلة ، وتماديت على ارتكاب  
 ما نهيت عنه إلى أن تشبّه بك سواك ، فهلك الناس ؟

(٩٥) فى و « عليها » .

(٩٦) يفهم من سياق العبارة أن هذه اللباس كانت مما يميز الثمار من

غيرهم من أصناف السكان بالقاهرة ، فى ذلك العهد

اضرب رقبتك ! ، [ فاضربت<sup>(٩٧)</sup> فى الحال ] .  
 واستدعى آخر ، فقام إليه الحاضرون من التجار  
 والطحانين والخبازين ، وقالوا « ايها الأمير ! فى بعض  
 ماجرى كفاية ، ونحن نخرج الغلة ، وندير الطواحين ،  
 ونعمر الأسواق بالخبز ، ونرخص الأسعار على الناس ،  
 ونبيع الخبز رطلا بدرهم » ، فقال : « مايقنع الناس<sup>(٩٨)</sup>  
 منكم بهذا » فقالوا : « رطلين » ، فأجابهم بعد الضراعة ،  
 ووفوا بالشرط ، وتدارك الله الخلق وأجرى النيل ، وسكنت  
 الفتن ، وزدح الناس وتلاحق الخير ، وانكشفت الشدة  
 وفرجت الكربة ، وخبر هذه الغلوات مشهور<sup>(٩٩)</sup> ، وفى هذا  
 القدر كفاية من التعريف<sup>(١٠٠)</sup> بها ، والله يَقْبِضُ وَيَبْسُطُ  
 وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ .

ثم وقع غلاء فى أيام الخليفة الأمر بأحكام الله ، ووزارة  
 الأفضل ، بلغ القمح فيه كل مائة أردب بمائة وثلاثين

(٩٧) مابين الحاصرتين وارد فى ك فقط ( ٢٨ ب ) .

(٩٨) فى م ( ٢١ ب ) « السلطان » .

(٩٩) فى و « مشهورة » .

(١٠٠) تعرف هذه النكبة فى الكتب العربية باسم « الشدة العظمى » .  
 وقد شبهها غير واحد من المؤلفين بأيام القحط الذى طل بمصر سبع  
 سنوات متتالية زمن النبى يوسف عليه السلام ، انظر ابن اياس بدائع  
 الزهور . ج ١ . ص ٦٠ - ٦٢ ، المقربرى . المواعظ والاعتبار . ج ١ . ص  
 ٢٣٥ - ٢٣٨ ، عنان : فى مصر الإسلامية . ص ٨٨ - ٩٠ . ركنى حسن  
 كنوز الفاطميين . ص ١٤ - ١٦ ، وانظر ايضا ماورد بهد الكنف من  
 المراجع التى تعرضت لوصف تلك الجائحة .

دينارا ، فتقدم ، [ الخليفة إلى ] القائد أبى عبد الله بن فاتك - الملقب بعد ذلك بالمأمون البطائحي - أن يدبر الحال ، فختم على مخازن الغلات ، واحضر أربابها وخيرهم في أن تبقى غلاتهم تحت الختم إلى أن يصل المقل الجديد ، أو يفرج عنها<sup>(١٠١)</sup> وتباع ( ١٩ ) بثلاثين دينارا<sup>(١٠٢)</sup> كل مائة أردب ، فمن أجاب أفرج عنه ، وباع بالسعر المذكور ، ومن لم يجب أبقى الختم على حواصله<sup>(١٠٣)</sup> ، وقدر ما يحتاج إليه الناس في كل يوم من الغلة ، وقدر الغلال التي أجاب التجار إلى بيعها بالسعر المعين ، وما تدعو إليه الحاجة بعد ذلك بعد من غلات الديوان على الطحانيين بالسعر ، فلم يزل الأمر على ذلك إلى أن دخلت الغلة الجديدة ، فأنحلت الأسعار ، واضطر أصحاب الغلة المخزونة ، إلى بيعها خشية من السوس ، فباعوها بالزر اليسير ، وندموا على ما فاتهم [ من البيع<sup>(١٠٤)</sup> ] بالسعر الأول .

ثم وقع غلاء شنيع وقحط ذريع في أيام الحافظ لدين

---

(١٠١) في و . أو يفرج الله تعالى عنهم . والصيغة المثبتة هما من م ( ٢٢ ب ) .

(١٠٢) في و . دينار .

(١٠٣) في و . أبقى الختم عليه . والرسم المثبت هما من م ( ٢٢ ب ) .

(١٠٤) اضيف ما بين الحاصرتين من م ( ٢٢ ب ) .

الله ، ووزارة الأفضل ابن وحش<sup>(١٠٥)</sup> ، إلا أنه لم يستمر ، فإن الأفضل المذكور [ كان قد ] ركب إلى الجامع العتيق بمصر ، وأحضر كل من يتعلق به ذكر الغلة ، وأدب جماعة من المحتكرين ومن يزيد في الأسعار ، ووظف عليهم القيام بما يحتاج إليه في كل يوم ، وبأشر الأمر بنفسه وأخذ فيه بالحد ، فلم يَسع أحد خلافه ، ولم يزل الحال كذلك إلى أن من الله تعالى بالرخاء ، وكُشِف عن الناس ما نزل بهم من البلاء ، إِنَّ رَبِّي لَطِيفٌ لِمَا يَشَاءُ إِنَّهُ هُوَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ .

ثم وقع غلاء في أيام الفائز ، بوزارة الصالح طلائع بن رزّيك ، بلغ فيه الأردب خمسة دنانير ، لقصور ماء النيل<sup>(١٠٦)</sup> عن الوفاء ، وكان بالأهراء<sup>(١٠٧)</sup> من الغلات ما

(١٠٥) كذا في و . وهو في م ( ٢٢ ب ) وخشى . وقد اختلفت المراجع المتداولة في هذه الحواشي في اسم هذا الوزير ، فهو في السيوطي ( حسن المحاضرة ، ج ٢ ، ص ١١٨ ) رضوان بن الوحشى ، وفي لمي المحاسن ( النجوم الزاهرة - طبعة القاهرة - ج ٥ ، ص ٢٤١ ، ٢٨١ ) رضوان بن ولخشى ، وفي ( Précis De L'Histoire D'Egypte : T.II.P.327 رضوان فقط .

(١٠٦) نسب أبو المحاسن ( النجوم الزاهرة - طبعة القاهرة - ج ٥ ، ص ٢٣٩ ) هذا الغلاء يُعزى إلى احتكار ابن رزّيك للغلال  
(١٠٧) الأهراء هي الأماكن التي تخزن بها الغلال والاتبان الخاصة بالخليفة أو السلطان ، احتياطا لامثال الطوارئ الاقتصادية الواردة بالمتن ، وكانت لاتفتح إلا عند الضرورة . وهي غير الشون ، هذه يوضع بها ما يستهلك طول السنة من غلال واحطاب واتبان ( المقيبري السلوك لمعرفة دول الملوك ، ج ١ ، ص ٥٠٨ ، حاشية ١ )

لا يحصى ، فأخرج جملة كثيرة<sup>(١٠٨)</sup> من الغلال وفرقها على الطحانين ، وأرخص سعرها ، ومنع [ من ] احتكارها ، وأمر الناس ببيع الموجود منها ، وتصدق على جماعة من المتجملين<sup>(١٠٩)</sup> والفقراء بجملة كثيرة . وتصدق سيف<sup>(١١٠)</sup> الدين حسين وغيره من الأمراء وأرباب الجهات<sup>(١١١)</sup> بالقصر مانفس عن الناس ، ولم يستمر [ الحال ] على ذلك سوى مدة يسيرة ، حتى فرج الله ، وهجم الرخاء .

ثم وقع الغلاء فى الدولة الأيوبية وسلطنة العادل أبى

---

(١٠٨) فى و « يسيرة » . والرسم المنقش من ح ٢٢ - ٢١ . وهو اقرب للمعقول .

(١٠٩) المقصود بلفظ المتجملين هنا الفقراء الذين لا يظهرون المسكنة والذل على انفسهم ( محيط المحيط )

(١١٠) كان هذا الأمير ابن أخى الوزير طلائع بن رريك أبو الصالح ( النجوم الزاهرة - طبعة القاهرة - ج ٢ - ص ٣١٥ . ٣١٦ . ٣١٧ )

(١١١) لعل المقصود بأرباب الجهات أهل اليسر والمعنى ( Bien- Richesses ) ، نقلا عن ( Dozy, Supp Dict Ar. ) . والجهات -

ومفردتها جهة - الضرائب الديوانية أيضا ، كالجهة المفردة ، وجهات تعمر دمياط ، انظر المقرئى ( السلوك لمعرفة دول الملوك . ج ١ . ص

٢٧٢ ) ، والقلقشندي ( صبح الاعشى . ج ٢ . ص ٤٦٢ . ٤٦٤ ) . وكذلك ( Quatremere Histoire Des Sultans Mamlouks 1. 1. 17

N. 17 )

بكر بن ايوب ، فى سنة [ ست و (١١٢) ] تسعين وخمسمائة : وكان سببه توقف النيل عن الزيادة وقصوره عن العادة ، فانتهدت الزيادة إلى اثنى عشر ذراعاً ، وأصابه ، فتكاثر مجيء الناس من القرى إلى القاهرة من الجوع ، ودخل فصل الربيع فهبَّ هواء أعقبه وباء وفناء ، وعدم القوت حتى أكل ( ٩ ب ) الناس صغار بنى آدم من الجوع ، فكان الأب يأكل ابنه مشوياً ومطبوخاً ، والمرأة تأكل ولدها ، فعوقب جماعة بسبب ذلك ، ثم قشا الأمر وأعيى الحكام ، فكان يوجد بين ثياب الرجل والمرأة كتف صغير أو فخذ أو شىء من لحمه ، ويدخل بعضهم إلى جاره فيجد القدر على النار فينتظرها حتى تنهى ، فإذا هى لحم طفل ، وأكثر ما يوجد ذلك فى أكابر البيوت . ووجدت لحوم الأطفال بالأسواق والطرقات مع الرجال والنساء مختفية ، وغرق (١١٣) فى دون شهرين ثلاثون امرأة بسبب ذلك . ثم تزايد الأمر حتى صار غذاء الكثير من الناس لحوم بنى آدم بحيث ألفوه ، وقلَّ منعهم منه لعدم القوت من جميع الحبوب وسائر الخضراوات وكل

(١١٢) أضيف ما بين الحاصرتين من م ( ٢٣ ١ ) . انظر المقرئى ( كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك ، ج ١ ص ١٥٦ ، وما بعدها ) . وعد اللطيف البغدادى ( كتاب الافادة والاعتبار ص ٦٢ ) وما بعدها . وابن اياس ( بدائع الزهور ، ج ١ ، ص ٧٦ ) . حيث توجد تفصيلات ضافية بصدد هذا الغلاء وما أعقبه فى السنوات التالية من قحط ووباء

(١١٢) كذا فى و . ك ( ٢٩ ب ) . وهو فى م ( ٢٣ ١ ) . حرق .



ماتنبته الأرض ، فقد كان آخر الربيع احترق ماء النيل فى  
برمودة حتى صار المقياس فى بَرّ مصر ، وانحسر الماء  
منه إلى بر الجيزة ، وتغير طعم الماء وريحه ، ثم أخذ  
الماء فى الزيادة قليلاً قليلاً إلى السادس عشر من  
مسرى ، فزاد إصبعاً واحداً ، ثم وقف أياماً ، وأخذ فى  
زيادة قوية أكثرها ذراع إلى أن بلغ خمسة عشر ذراعاً  
وست عشرة إصبعاً ، ثم انحط من يومه ، فلم تنتفع به  
البلاد لسرعة نزوله . وكان أهل القرى قد فنوا ، حتى أن  
القرية التى كان فيها خمسمائة نفس لم يتأخر بها سوى  
اثنين أو ثلاثة ، ولم تعمر الجسور ولا مصالح البلاد لعدم  
البقر فإنها فقدت ، حتى بيع الرأس الواحد [ من  
البقر ] بسبعين ديناراً ، والهزيل بستين ديناراً ، وجافت  
الطرق كلها بمصر والقاهرة وسائر دروب النواحي بجميع  
الاقاليم من كثرة الموتان ، ومازرع على قلته أكلته  
الدودة ، ولم يمكن رده لعدم التقاوى والأبقار ، واستمر  
أكل لحوم الأطفال ، وعُدم الدجاج جملة ، وكانت الأفران  
إنما يوقد فيها بأخشاب البيوت ، وكانت جماعة من أهل  
الستر يخرجون فى الليل ويتحطبون من المساكن  
الخالية ، فاذا أصبحوا باعوها ، وكانت الأزقة كلها  
بالقاهرة ومصر لا يرى فيها من الدور المسكونة الا  
القليل . وكان الرجل بالريف فى أسفل مصر وأعلاها  
( ١٠ ) يموت ويده المحراث ، فيخرج آخر للحراث  
فيصبيه ما أصاب الأول ، واستمر النيل ثلاث سنين

مبتولية لم يطلع منه إلا القليل ، فبلغ الأردب من القمح  
الى ثمانية دنانير ، وأطلق العادل للفقراء شيئا من  
الغلال ، وقسم الفقراء على أرباب الأموال ، وأخذ منهم  
اثنى عشر ألف نفس ، وجعلهم فى مناخ<sup>(١١٤)</sup> القصر ،  
وأفاض عليهم القوت ، وكذلك فعل جميع الأمراء وأرباب  
السعة والثراء ، وكان الواحد من أهل الفاقة اذا امتلا  
بطنه بالطعام بعد طول<sup>(١١٥)</sup> الطوى سقط ميتا ، فيدفن  
منهم كل يوم العدة الوافرة ، حتى ان العادل قام فى مدة  
يسيرة بمواراة نحو<sup>(١١٦)</sup> مائتى ألف وعشرين ألف ميت ،  
فإن الناس كانوا يتساقطون فى الطرقات من الجوع ،  
ولا يمضى يوم حتى يؤكل عدة من بنى آدم ، وتعطلت  
الصنائع ، وتلاشت الأحوال ، وفنيت الأقوات والنفوس  
حتى قيل : سنة سبعُ افترست أسباب الحياة ، فلما أغاث  
الله الخلق بالنيل لم يوجد أحد يحرث او يزرع<sup>(١١٧)</sup> .

---

(١١٤) المناخ فى الأصل المكان المخصص لراحة احمار السلطانية  
(المقبرى السلوك لمعرفة دول الملوك ، ج ١ ، ص ٥٠٦ ، ح ٥ سبة ٥)  
وهو هنا بمعنى مخزن الغلال ، كالأهراء والشون ، ( ابن معاتر فوائى  
الدواوين ، ص ١٩ ) انظر ايضا ص ٢٨ ، حاشية ٤  
(١١٥) فى و ، حلول الطول ، والصيغة المثبتة هنا من م ( ٢٢ ب )  
وكذلك ك ( ١٢٠ ) .  
(١١٦) فى و ، فى مدة يسيرة لمواراة بعض من مات نحو مائتى ألف  
وعشرين ، والعبارة المثبتة هنا من م ( ٢٣ ب )  
(١١٧) فى و ، يحرث ولا يزرع .



الف نفس بعيالهم وانعامهم يريدون مصر<sup>(١٢١)</sup> ، فهلك  
معظمهم جوعا وعطشا ، ووصل اليسير منهم فى جهد  
وقلة ، وتأخر الوسمى<sup>(١٢٢)</sup> ببلاد الشام حتى فات أوان  
الزراع ، فاستسقوا ثلاثا فلم يسقوا ، ثم اجتمع الكافة  
وخرجوا للاستسقاء ، وضجوا وابتهلوا إلى الله سبحانه ،  
فأغاثهم ، وسقاهم حتى رجعوا فى المياه إلى البلد ،  
ووقف النيل بمصر عن الزيادة ، فتحركت الأسعار ،  
وتأخر المطر ببلاد المقدس والساحل حتى فات  
[ أوان ] الزراع ، وجفت الآبار ، ونضب ماء عين سلوان  
[ بالقدس ]<sup>(١٢٣)</sup> . وكان مبلغ ماء النيل فى هذه السنة ،  
أعنى سنة أربع وتسعين ، ستة عشر ذراعا وسبع عشرة

(١٢١) لعل السبب فى خروج ذلك العدد من برقة إلى مصر من دون  
غيرها من خضراء البلاد المجاورة كإفريقية (تونس) مثلا ، أن برقة -  
أو على الأقل القسم الشرقى منها حتى جهة العقبة - كانت تابعة لمصر ،  
يقطعها السلطان بالمناشير تارة لأمرائه من المماليك ، وتارة لرؤساء  
العرب الطاعنين هناك ، انظر القلقشندي ، (صحيح الأعشى ج ٢ ، ص  
٢٩٥ - ٢٩٦) .

(١٢٢) الوسمى هنا مطر الخريف ، ومن معانيه أيضا محصول الذرة  
الأول ( Dozy. Supp. Dict. Ar )

(١٢٣) أصيف ما بين الحاصرتين من م ( ٢٤ ) ، وتقع عين سلوان  
بوادي جهنم ( Valley of Kedron ) بالقدس جنوبى دائرة الحرم  
( Haram Area ) ، وربما خصها المقرئى بهذه الإشارة لكونها عينا  
مباركة بالقدس ، أو لأنها كانت تسقى أراضي موقوفة على الفقراء ، انظر  
( Le Strange, Palest. Under Moslems, pp 74, 162, 179, 212.  
220, 223 )

إصبعا ونزل سريعا ، وكُسِر [ بحر ] ابى المنجا (١٢٤)

قبل أوانه بثلاثة خوفا من النقص ، فبلغ كل أردب من القمح الى مائة درهم ، والشعير الى ستين ، والفول الى خمسين ، واللحم ثلاثة دراهم الرطل ، فأخرجت الغلال من الأهراء ، وفُرقت فى المخابز والجرايات لكل صاحب جراية ست جرايات فى شهرين ، وكان راتب البيوت والجرايات لأرباب الرواتب فى كل يوم خمسين وستمائة (١٢٥) أردب ، مابين قمح وشعير ، وراتب الحوائج خاناه (١٢٦) عشرين ألف رطل لحم فى اليوم ، وكان قد ظهر الخل فى الدولة لقلة المال وكثرة النفقات . فتعددت المصادرات للولاة والمباشرين ، وطرحت البضائع بأعلى الأثمان على التجار .

ودخلت سنة خمس وتسعين وبالناس شدة من الغلاء وقلة الواصل ، إلا أنهم يمتنون انفسهم بمجىء الغلال الجديدة ، وكان قد قرب أوانها ، فعند إدراك الغلال هبت ريح سوداء مظلمة من نحو بلاد برقة هبوا عاصفا ،

---

(١٢٤) حفرت هذه التربة فى العهد الفاطمى يرى بعض اراضى الجنوب الشرقى للدلتا بماء النيل ، وكان المكلف بالغدم على حفرة هو المحاسبون اليهودى فعرفت باسمه ، وكان ميعاد كسوف من عباد قبض النيل بالقاهرة ، زمن الفاطميين والايوبيين ( المفريرى ) ص ٢٠٥ - ٢٠٦ .

(١٢٥) كذا فى و . ك ( ٢٠ ب ) . وهو من م ٧٢ . . . . . ستمائة .  
(١٢٦) الحوائج خاناه لفظ مركب من كلمتين : حوائج وهى عربية ، وخاناه وهى فارسية ، ومعناها مع فى مصطلح الدولة المملوكية بمصر بيت الحوائج واللوازم التابع لسلطان او امير ( بحر المفريرى ) كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك ، ج ١ ، ص ١٥٩ : حاشية ٤ )

وحملت ترابا أصفر كسا زروع تلك البلاد . فهافت كفا  
ولم يكن بها إذ ذاك الا زرع قليل ، ففسدت بأجمعها .  
وعمت تلك الريح<sup>(١٢٧)</sup> والتراب اقليم البحيرة والعربية  
واقليم الشرقية ، ومزت إلى الصعيد الأعلى . فهافت  
الزراع ، وفسد الصيفي من الزرع ، كالأرز والسهم  
والقلقاس وقصب السكر ، وسائر ما يزرع على السواقي ،  
فتزايدت الأسعار ، واعقبت تلك الريح أمراض وحميات  
عمت سائر الناس ، فتنزع سعر السكر والعسل وساحتاج  
اليه المرضى ، ( ١١١ ) وعدمت الفواكه ، وأبيع الخروح  
بثلاثين درهما ، والبطيخة بأربعين ، والرطل من السطح  
بدرهم ، والسفرجل ثلاث حبات بدرهم ، [ والبيض<sup>١٢٨</sup>  
كل ثلاث حبات بدرهم ] . وتزايد القمح إلى مائة وتسعين  
الأردب ، والشعير إلى مائة وعشرين ، والفول والعدس  
الى مائة وعشرة دراهم الأردب ، واقحطت بلاد القدس  
والساحل ومدن الشام الى حلب ، فبلغت الغرارة القمح  
الى مائتي درهم وعشرين ، والشعير بالنصف من ذلك ،  
واللحم الرطل الى عشرة دراهم ، والفاكهة الى اربعة  
امثالها ، وكان ببلاد الكرك والشوبك وبلاد الساحل لما  
يرصد للمهمات والبواكر<sup>(١٢٩)</sup> ما ينيف عن عشرين ألف

( ١٢٧ ) هي و الزروع . . وهو خطأ واضح ، واللفظ المنبت مما مر .  
( ٢٤ ب )

( ١٢٨ ) اصيف صابر الحاصرتين من م ( ٢٤ ب )

( ١٢٩ ) البواكر جمع بكار ، وهو لفظ فارسي معرب ، وقد جرى في  
مصطلح الدولة المملوكية بمصر للدلالة على الحملات الحربية والخراب  
عامة ، انظر المفريدي ( كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك ، ج ١ ص  
١٠٥ ، حاشية ١ ، ص ٥٢٦ ، ٦١٦ )



مرارة ، فحملت إلى الأمصار ، واقحطت مكة ، فبلغ  
الاردب القمح بها الى تسعمائة درهم ، والشعير الى  
سبعمائة ، فرحل أهلها حتى لم يبق بها الا اليسير من  
الناس . ونزحت سكان قرى الحجاز<sup>(١٣٠)</sup> . وعدم القوات  
ببلاد اليمن واشتدَّ [ بها ] الوباء ، فباعوا اولادهم في  
شراء القوات ، وفروا الى نحو حلى<sup>(١٣١)</sup> بنى يعقوب ،  
فالتقوا بأهل مكة وضائق بهم البلاد ، ففنوا كلهم بالجوع  
الا طائفة قليلة ، وقحطت بلاد الشرق ، وعدمت دوابهم  
وهلكت مراعيهم ، وامسك القطر عنهم واشتدَّ الأمر  
بهم ، وكثر الناس بها من أهل الآفاق ، فعظم الجوع ،  
وانتهب الخبز من الأفران والحوانيت ، حتى كان العجين  
إذا خرج إلى الفرن انتهبه الناس فلا يحمل إلى الفرن ،  
ولا يخرج الخبز منه إلا ومعه عدة يحمونه<sup>(١٣٢)</sup> بالعصى  
من النهاية . فكان من الناس من يُلقى نفسه على الخبز  
ليخطف منه ، ولا يبالي بما ينال رأسه وبدنه من الضرب ،  
لشدة ما نزل به من الجوع .

فلما تجاوز الأمر الحد أمر السلطان بجمع الفقراء

---

(١٣٠) في و « نرعت » ، والصيغة المثبتة هما من م ( ١٢٥ ) ، وكذلك  
( ١٣١ ) .

(١٣١) في و « حلل » ، وكذلك في ك ( ٣١ ب ) ، وفي م ( ١٢٥ )  
« جلى » ، والرسم المثبت هنا من ياقوت ( معجم البلدان ، ج ٢ ، ص  
٢٢٧ ) ، حيث وردت « حلى » فقط ، وأنها بلد باليمن على ساحل البحر

(١٣٢) في و « يحملونه » ، والرسم المثبت هنا من م ( ١٢٥ )

وذوى الحاجات ، وفرّقهم على الأمراء ، فأرسل إلى أمير  
 المائة مائة [ فقير (١٣٢) ] وإلى أمير الخمسين خمسين ،  
 حتى كان لأمير العشرة عشرة ، فكان من الأمراء من  
 يطعم سهمه من الفقراء لحم البقر مثرودا من مرقّة  
 الخبز ، يمدّه لهم سماطا يأكلون جميعا ، وفيهم من يعطى  
 فقراءه رغيفا رغيفا ، وبعضهم كان يفرّق الكعك ،  
 وبعضهم يعطى رقاقا فخف ما بالناس من الفقر ، وعظم  
 الوباء فى الأرياف والقرى ، وفشت الأمراض بالقاهرة  
 ومصر ، وعظم الموتان ( ١١ ب ) ، وطُلبت الأدوية  
 للمرضى ، فباع عطار برأس حارة الديلم من القاهرة فى  
 شهر واحد بمبلغ اثنين وثلاثين ألف درهم ، وبيع من  
 دكان يعرف بالشريف عطوف من سوق السيوفيين بمثل  
 ذلك ، وكذلك حانوت بالوزيرية ، [ وآخر خارج (١٣٤) ] باب  
 زويلة - بيع فى كل واحد منها بنحو من مثل ذلك [ وطُلب  
 الأطباء ، وبُذلت لهم الأموال ، وكثرت تحصيلهم فكان كسب  
 الواحد منهم فى اليوم مائة درهم ، ثم أعيا الناس كثرة  
 الموت ، فبلغت عدة من يرد اسمه الديوان السلطانى فى  
 اليوم ماينيف عن ثلاثة آلاف (١٣٥) نفس ، وأما الطرحاء

(١٣٢) ليس لما بين الحاصرتين وجود فى و ، ولكنه فى م ( ١٢٥ )

(١٣٤) ليس لما بين الحاصرتين وجود فى و ، ولكنه فى م ( ١٢٥ ) ،  
 وفى ك ( ٣١ ب ) .

(١٣٥) فى م ( ٢٥ ب ) فقط « تلثمائة »

فلم يحصر عددهم بحيث ضاقت الأرض بهم ، وحُفرت لهم  
الآبار والحفائر والقوا فيها ، وجافت الطرق والنواحي  
والأسواق من الموتى ، وكثر أكل لحوم بنى آدم خصوصا  
الأطفال ، فكان يوجد الميت وعند رأسه لحم آدمى ،  
ويُمسك بعضهم فيوجد معه كتف صغير أو فخذه أو شيء  
من لحمه ، وخلت الضياع من أهلها ، حتى إن القرية التي  
كان بها مائة نفس لم يتأخر بها الا نحو العشرين ، وكان  
أكثرهم يوجد ميتا فى مزارع الفول لا يزال يأكل منه إذا  
وجده حتى يموت ، ولا يستطيع الحراس ردهم لكثرتهم .

ومع ذلك زَكَتْ (١٣٦) الغلال فى الكيل أضعاف  
المفهوم (١٣٧) : ولقد كان للأمير فخر الدين الطنبغا  
المساحى من جملة زرعه مائة فدان فولاً لم يمنع أحدا من  
الأكل منها فى موضع الزرع ، ولم يمكن أحدا ان يحمل  
منه شيئا . فلما كان أوان الدراس لم يَرُضَ بمن وكل إليه  
أمر الزرع حتى خرج بنفسه ، ووقف على أجران تلك  
المائة فدان الفول ، فإذا تل عظيم من القشر الذى أكل  
الفقراء فوله أخضر ، فطاف به وفتشه فلم يجد به شيئا  
من الفول ، فأمر به عند انقضاء شذله أن يدرس لينتفع  
بتبنيه ، فحصل منه سبعمائة وستون أردبا ، فعُد ذلك من  
بركة الصدقة وفائدة أعمال البر ، والله يُضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ  
والله وَاسِعٌ عَلِيمٌ .

( ١٣٦ ، ١٣٧ ) فى و « فزكت » ، وفى ك ( ١٣٢ ) ايضا ، ولا وجود  
لهذه الجملة المحدودة بالرقمين فى م ( ٢٥ ب )

وكثر أرباح التجار والباعة ، وازدادت فوائدهم .  
فكان الواحد من الباعة يستفيد في اليوم المائة  
والمائتين ، ويصيب الأقل من السوق [ ربحاً ] في اليوم  
ثلاثين درهماً ، وكذلك كانت مكاسب أرباب الصنائع .  
واكتفوا بذلك طول ( ١١٢ ) الغلاء . وأصيب جماعة كثيرة  
ممن ربح في الغلال - من الأمراء والجند وغيرهم - في  
مدة الغلاء ، إما في نفسه بأفة من الآفات ، أو بإتلاف  
ماله التلاف الشنيع ، حتى لم ينتفع . فلقد كان لبعضهم  
ستة أرباب باعها بسعر مائة وخمسين الأردب وبأزيد  
من ذلك ، فلما ارتفع السعر عما باع به ندم على بيعه  
الأول حيث لم ينفعه الندم ، فلما صار إليه ثمن الغلال  
انفق معظمه في عمارة دار ، وزخرفها وبالع في تحصينها  
واجادتها ، حتى اذا فرغت وظن أنه قادر عليها اتاها أمر  
ربها فاحترقت بأجمعها ، وأصبحت لا ينتفع بها بشيء .

وحصلت الفتنة بين السلطان والأمراء ، وتوقفت  
أحوال (١٣٨) الوزير [ فخر الدين (١٣٩) بن الشيبلى ] ،  
وازداد ظلم أتباع السلطان ومماليكه ، [ وقتل (١٤٠) ]

(١٣٨) في و « الاحوال » ، والصيغة المتبينة هنا من م ( ١٢٦ )  
(١٣٩) اصيف مابين الحاصرتين مما يلي بهذه الصفحة ( سطر ١٢ )  
وقد تقلد هذا الوزير منصب الوزارة مرات حتى اوائل الحكم الثالث  
للسلطان الناصر محمد بن قلاوون ، المقرئ ( كتاب السلوك لمعرفة دول  
الملوك ، ج ١ ، ص ٨٠٨ ، ٨١٦ ، ٨٢٦ ) ، وكذلك Zettersteen  
Beitrage. pp. 33, 37, 40, 43. 145. 135 )

(١٤٠) ليس لما بين الحاصرتين وجود في و ، ولكنه في م ( ١٢٦ ) .  
وفي ك ( ٢٢ ب ) .

جورهم] ، وعظم طمعهم فى اخذ البراطيل والحمايات<sup>(١٤١)</sup> ، وكثر عسفهم وغصبهم من الأمراء ، ولعبت الناس فى الفلوس لما ضربت ، فنودى أن يستقر الرطل منها بدرهمين ، وزنة الفلوس درهم ، هذا أول ما عُرف من وزن الفلوس ، واشتد ظلم الوزير - وهو صاحب فخر الدين [ بن ] الخليلي - لتوقف أحوال الدولة من كثرة الكلف ، فأرصد متحصل المواريث<sup>(١٤٢)</sup> للغداء والعشاء ، وأخذ الأموال الموروثة ولو كان الوارث ولدا أو غيره . فإذا

(١٤١) عرف المقرئ ( المواعظ والاعتبار ، ج ١ ، ص ١٠٢ - ١١١ ) فى باب أقسام مال مصر ، هدين النوعين من الصرئ واتى على تاريخهما فى عبارة واضحة مختصرة ، ونصها ( ص ١١١ ) ، « واما البراطيل . وهى الأموال التى تؤخذ من ولاية البلاد ومحتسبيها وقصاتها وعمالها ، فأول من عمل ذلك بمصر الصالح بن رزك فى ولاية النواحي فقط ، ثم بطل وعمل فى أيام العزيز بن صلاح الدين [ الأيوبي ] أحيانا . وعمله الأمير شيوخون فى الولاية فقط ، ثم افحش فيه اظاهر برقوق .. واما الحمايات والمستأجرات فشىء حدث فى أيام الذصر فرج [ بن ] برقوق ] ، وصار لذلك ديوان ومباشرون . وعمل مثل ذلك الأمراء وهو من اعظم اسباب الخراب .. »

(١٤٢) المقصود بالمواريث هذ المال المتحصل من المواريث الحشرية ، وقد شرح المقرئ ( المواعظ والاعتبار ، ج ١ ، ص ١١١ ) ، اصله وطرق تحصيله فى عصره بالاتى ، « واما المواريث فامها فى الدولة الفاطمية لم تكن كم هى اليوم ، من اجل ان مذهبهم يورث ذوى الأرحام ، وان البنت اذا انفردت استحققت المال باجمعه ، فلما انتقضت أيامهم ، واستولت الدولة الأيوبية ، ثم الدولة التركية ، صار من جملة اموال السلطان مال المواريث الحشرية ، وهى التى يسحقها بيت المال عند عم الوارث ، فتعدل فيه الورارة مرة ، وتظلم اخرى . »

طالبه الولد بميراث أبيه ، أو الوارث بما أنجز إليه من الإراث ، كلفه إلى إثبات نسبه أو استحقاقه ، فلا يكاد يثبت ذلك إلا بعد عناء طويل ومشقة ، فإذا تمّ الإثبات أحاله على المواريث ، حتى إذا مات آخر وله مال ووارث من ولد ذكر أو غيره فعل معهم كذلك ، فتعجز الورثة من الطلب ، فتترك [ المطالبة<sup>(١٤٣)</sup> ] .

واشتدّ الأمر على التجار لرمى البضائع عليهم بزيادة الأثمان والقيم ، وكثرت المصادرات في الولاة وأرباب الأموال ، وعظم الجور على أهل النواحي ، وحُمِلت التقاوى السلطانية من الضياع ، واشتدّ الأمر على أهل دمشق ونابلس وبعليك والبقاع وغيرها ، وكانت أيام في غاية الشدة من الغلاء وكثرة الأمراض [ والموت<sup>(١٤٤)</sup> ] وعموم الظلم .

ووقع بآخر هذا الغلاء أعجوبة في غاية الغرابة لم يسمع بمثلها ، وهي أن رجلاً من أهل الفلح بحبة عسال - إحدى قرى دمشق الشام - خرج بثور<sup>(١٤٥)</sup> ( ١٢ ب ) له ليُرد الماء ، فإذا عدة<sup>(١٤٦)</sup> من الفلاحين قد وردوا<sup>(١٤٧)</sup>

(١٤٣) اصيف مابين الحاصرتين من م ( ٢٦ ا ) .

(١٤٤) اضيف مابين الحاصرتين من م ( ٢٦ ا ) .

(١٤٥) في و « تور » والرسم المثبت هنا من م ( ٢٦ ب ) .

(١٤٦) قبالة هذه العبارة ، بهامش الصفحة في و ، الحملة الآتية بخط العتن ، « اعحوية لم تسمع مثلها » .

(١٤٧) في و « فوردوا » ، والرسم المثبت هنا من م ( ٢٦ ب ) .



الماء ، فأورد الثور حتى [ إذا ] اكتفى نطق بلسان فصيح  
 أسمع من بالمرور ، [ و ] قال : « الحمد لله والشكر له ،  
 إن الله تعالى وعد هذه الأمة سبع سنين مجدية ، فشفع  
 لهم النبي صلى الله عليه وسلم ، وإن الرسول أمره أن  
 يبلغ ذلك ، وإنه قال يا رسول الله فما علامة صدقي عندهم  
 قال : أن تموت بعد تبليغ الرسالة » ، وأنه بعد فراغ كلامه  
 صعد إلى مكان مرتفع وسقط منه ومات ، فتسامع به أهل  
 القرية ، وجاءوا من كل حدب ينسلون ، فأخذوا شعره  
 وعظامه للتبرك ، فكانوا إذا بخلوا به موعوكا برىء وعمل  
 بذلك محضر مثبت على قاضي البلد ، وحمل إلى  
 السلطان بمصر ، فوقف عليه الأمراء ، واشتهر بين الناس  
 خبره وشاع<sup>(١٤٨)</sup> ذكره .

وعقب ذلك انحلت الأسعار وجاء الله بالفرج ، وفي  
 خَلَقَكُمْ وَمَا يَبُتُّ مِنْ ذَابَةِ آيَاتٍ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ ، واختلاف  
 الليل والنهار وما أنزل الله من السماء من رزق فأحيا به  
 الأرض بعد موتها وتصريف الرياح آياتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ .

وفي أول شهر رجب سنة ست وثلاثين وسبعمائة وقع

---

(١٤٨) توجد هذه القصة بحذافيرها في المقرئ ( كتاب السلوك لمعرفة  
 دول الملوك ، ج ١ ، ص ٨١١ - ٨١٢ ) .

الغلاء بالديار المصرية ، فى أيام الملك الناصر محمد بن قلاوون ، وعزّ القمح ووصل كل أردب إلى سبعين درهما ، والقول إلى خمسين ، والخبز كل خمسة أرطال بدرهم ، ولايكاد يوجد ، وعدم القمح من الأسواق ، وصار على كل دكان من دكاكين الخبازين عدة من الناس ، وصار الخبز كالكسب من السواد ، فرتب الوالى على كل حانوت أربعة من أعوانه معهم المطارق<sup>(١٤٩)</sup> لدفع الناس عن حوانيت الخبز لئلا ينهب ، فضج<sup>(١٥٠)</sup> الناس للسلطان واستغاثوا ، فجمع الأمراء وقال لهم : « يا أمراء ! شهر عليكم ، وشهر على ، وشهر على الله » ففتح الأمراء الشئون<sup>(١٥١)</sup> ، وباعوا كل أردب بثلاثين درهما ، ففرج عن الناس ، وفتح السلطان حواصله فى شعبان ، وباع كل أردب بخمسة وعشرين [ درهما ] ودخل القول الجديد والشعير ، فأكل الناس منه إلى أن دخل شهر رمضان ، فجاء القمح الجديد ، وانحلّ السعر .

ثم وقع الغلاء فى أيام الأشرف شعبان ، وسببه قصور النيل فى سنة ست وسبعين وسبعمائة<sup>(١٥٢)</sup> ، فلم يبلغ ستة عشر ذراعا ، وكسر ( ١٢ ) الخليج . فانحطّ الماء

(١٤٩) المطارق جمع مطرق . وهو العصاة من الحديد الخشنة ( Rondin De Brut ) كالتى يستعملها البدو فى سوق الحمى ( Dozy , Supp. Dict. Ar.)

(١٥٠) فى و « فضجوا » ، والرسم المثبت هنا من م ( ٢٦ ب )

(١٥١) فى و « السوق » ، والرسم المثبت هنا من م ( ٢٦ ب )

وارتفع السعر فبلغ القمح كل أردب الى مائة وخمسين [درهما] والشعير الى مائة ، والخبز الى رطل ونصف بدرهم ، وعزّت الاقوات وقلّ وجودها ، فمات الكثير من الجوع حتى امتلأت الطرقات ، وأعقب ذلك وباء مات فيه كثير من الناس ، و[ فى هذا الغلاء ] بلغ الفروج الى مائة درهم فما فوقها ، والبطيخة الى مائة وخمسين ، وكان السائل يطلب اللبابة ليشمّها ، ويصيح حتى يموت ، فأمر السلطان بجمع الفقراء وفرّقهم على الأمراء ومياسير التجار ودّام [ هذا ] الغلاء نحو سنتين ، ثم أغاث الله الخلق وأجرى النيل ، فارتوت الأراضى ، وحصل الرخاء بعد ماخامر اليأس القلوب ، وظنّ الكثير من الناس دوام الشدّة ، واستبعد حصول الفرج ، وهى حادثة شاهدها ، ومحنة أدركناها . وَهُوَ الَّذِي يُنَزِّلُ الْغَيْثَ مِنْ بَعْدِ مَا قَنَطُوا وَيَنْشُرُ رَحْمَتَهُ وَهُوَ الْوَلِيُّ الْحَمِيدُ .

---

(١٥٢) وقع بمصر قبل هذا التاريخ وباء شنيع لم يبق ولم يدر ، واجتاح اعم الشرق والعرب معا ، وتاريخه سنة ٧٤٩ هـ ( ١٢٤٨ م ) ، فصاعدا لمدة سنتين تقريبا ، وكان حريا بالمقرئ ان يذكره ، قبل الوباء الذى وقع فى السنة المذكورة هنا بالمتن ، وهذا الوباء العام هو المعروف فى تاريخ الشرق الأدنى باسم لعناء الكبير ( Great Plague ) ، وفى التاريخ الأوروبى فى العصور الوسطى باسم الموت الاسود ( Black Death ) وكان سببه انتشار بعض الامراض الوبائية من الهند والشرق الاقصى الى مصر واوروبا ، على انه يظهر ان المقرئ لم يذكر اخبار هذا الوباء المشهور عامدا ، وربما كان السبب فى ذلك ان قصر نفسه على اخبار الوبئة الناجمة عن الغلاء وسوء الحكم فى مصر .

## فصل فى بيان الأسباب التى نشأت عنها هذه المحن التى نحن فيها حتى استمرت طول هذه الأزمان التى دُفِعنا إليها

أعلم تولى الله أمرك بالحيطة والهداية ، ولا أخلاك من الكفاية والعناية ، أن الغلاء الذى حلّ بالخلق منذ كانت الخليقة ، فيما نُقِلَ من أخبارها بسائر البلاد فى قديم الزمان وحديثه ، على ما عُرِفَ من أحوال الوجود وطبيعة العمران ، وعُلِمَ من أخبار البشر ، إنما يحدث من آفات سماوية فى غالب الأمر : كقصور<sup>(١)</sup> جرى النيل بمصر ، وعدم نزول المطر بالشام والعراق والحجاز وغيره ، أو آفة تصيب الغلال من سمائم تحرقها أو رياح تهيفها ، أو جراد يأكلها ، وما شابه ذلك . هذه عادة الله تعالى فى

---

(١) فى و القصور .

خلق ، إذا خالفوا أمره وأتوا محارمه ، أن يصيبهم بذلك جزاء بما كسبت أيديهم .  
 وأما هذا الأمر الذى حلَّ بمصر فإنه بخلاف ما قَدَّمناه ، وبيانه أن النيل قصر جَرِيه فى سنة ست وتسعين وسبعمائة ، فشرق أكثر الأراضى ، وتعطلت من الزراعة ، فارتفعت الأسعار حتى بلغ سعر القمح إلى سبعين درهماً الأردب ، ثم أغاث الله سبحانه وتعالى الخلق بكثرة ماء النيل حتى عمَّ الأقليم كله ، فأحبَّ الناس لذلك الكثير من البذر ؛ وكانت الغلات بأيديهم قليلة ، لعدم ( ص ١٢ ب ) زراعة أكثر البلاد فى سنة ست وتسعين كما مرَّ ، لا جرم أن تزايدت الأسعار ، حتى بلغ سعر كل أردب من القمح إلى نحو مائتى درهم ، والشعير بمائة وخمسة دراهم . وهذه عادة بلاد مصر من الزمن القديم ، إذا تأخر جَرَى النيل بها أن يمتد الغلاء سنتين ، فلما كان أوان مجيء الغلال الجديدة فى سنة ثمان وتسعين ، انحلت الأسعار إلى أن رجعت نحو ما كانت قبل حدوث الغلاء ، أو قريباً منه .

واستمرَّ الأمر حتى مات الظاهر برقوق فى نصف شوال سنة إحدى وثمانمائة ، ولم يكن حينئذ بالقاهرة [ قمح <sup>(٢)</sup> ] يبلغ ثلاثين درهماً الأردب ، فبيع فى اليوم الثانى لموته كل أردب من القمح بأربعين درهماً ، وتزايد حتى بيع فى سنة اثنتين وثمانمائة ببضعة وسبعين درهماً

(٢) ما بين الحاصرتين وارد فى م ( ٢٧ ب ) فقط .

الأردب ، وتمادى الأمر كذلك الى أن قصر مدّ النيل في سنة ست وثمانمائة ، فشتت الأمر ، وارتفعت الأسعار حتى تجاوز الأردب القمح أربعمائة درهم ، وسرى ذلك في كل ما يباع من مأكول ومشروب وملبوس ، وتزايدت أجر الأجراء - كالبناء والفعلة وأرباب الصنائع والمهن <sup>(٣)</sup> - تزايداً لم يسمع بمثله فيما قرب من هذا الزمن ؛ حتى جاء الغوث من [ عند ] الله تعالى في سنة سبع وثمانمائة . فكثر زيادة النيل ، وعمّ النفع به الإقليم ، فاحتاج الناس إلى البذر . وكانت الغلال تحت أيدي أهل الدولة وغيرهم كثيرة جداً لأمرين : أحدهما احتكار الدولة الأقوات ومنع الناس من الوصول إليها إلا بما أحبوا من الأثمان ، والثاني زكاء <sup>(٤)</sup> الغلال في سنة ست وثمانمائة ، فإنه حصل منها ما لم يسمع بمثله في هذا الزمن ، فلأجل هذا وغيره ، مما سيأتى ذكره إن شاء الله تعالى ، تفاقم الأمر وجلّ الخطب ، وعظم الرزء ، وعمّت البلية وطمت ، حتى نفقت الدواب في سنة ست و [ سنة ] سبع ، وعزّ وجودها ، وبلغت أثمانها إلى حد نستحي من ذكره ، ونحن الآن في أوائل سنة ثمان وثمانمائة <sup>(٥)</sup> . والأمر فيها من

(٣) في و ، وفي ك أيضاً (٣٤ ب) «المسبيين» ، والرسم المثبت هنا من م (٢٧ ب) .

(٤) كذا في و ، وهو في م (٢٨ ب) بغير همزة ، وفي ك (٣٤ ب) «ركى» .

(٥) هنا دليل مادي لتحديد تاريخ هذه الرسالة ، وبيان السبب الذي حدا بالمقرئ إلى كتابتها ، وهذا فضلاً عما ورد مجرد المخطوط (Colophon) من إشارة إلى تاريخ الكتابة .



اختلاف النقود وقلة ما يحتاج اليه ، وسوء التدبير ( ١١٤ )  
وفساد الرأى ، فى غاية لا مرمى وراءها من عظيم البلاء  
وشنيع الأمر .

وسبب ذلك كله ثلاثة (٦) أشياء لا رابع لها . -

السبب الأول ، وهو أصل هذا الفساد ، ولاية الخطط  
السلطانية والمناصب الدينية بالرشوة ، كالوزارة والقضاء  
ونياية الأقاليم وولاية الحسبة وسائر الأعمال ، بحيث  
لا يمكن التوصل إلى شىء منها إلا بالمال الجزيل ،  
فتخطى لأجل ذلك كل جاهل ومفسد وظالم وباغ إلى ما لم  
يكن يؤمله من الأعمال الجليلة والولايات العظيمة ،  
لتوصله بأحد حواشى السلطان ، ووعد به مال للسلطان  
على ما يريده من الأعمال ؛ فلم يكن بأسرع من تقلده ذلك  
العمل وتسليمه إياه ، [ و ] ليس معه ما وعد به شىء قل  
ولا جل ، ولا يجد سبيلا الى اداء ما وعد به ألا باستدانته  
بنحو النصف مما وعد به ، مع ما يحتاج اليه من شارة  
وزى وخيول وخدم وغيره ؛ فتضاعف من أجل ذلك عليه  
الديون ، ويلزمه أربابها . لا جرم أن يغمض عينيه ولا  
يبالى بما أخذ من أنواع المال ، ولا عليه بما يتلفه فى  
مقابلة ذلك من الأنفس ، ولا بما يريقه من الدماء ، ولا بما

---

(٦) قبالة هذه العبارة بهامش الصفحة فى و . الجملة الآتية : أسباب  
إفلا والمحن والوباء بلان .. منها الرشوة :: تشابه الرشوة .

يسترقه من الحرائر ؛ ويحتاج إلى أن يقرر على حواشيه وأعوانه ضرائب ، ويتعجل منهم أموالاً ، فيمدونهم أيضاً أيديهم إلى أموال الرعايا ، ويشربون لأخذها بحيث لا يعفون<sup>(٧)</sup> ولا يكفون . ثم ينساق<sup>(٨)</sup> البائس في جمع الأموال التي استدانها إذا أتته استدعاءات من الأمراء وحواشي السلطان ، أو نزل به أحد منهم إن كان المتولى متقلداً عملاً من أعمال الريف ، فيحتاج له إلى ضيافات سنوية ومقادم جليلة من الخيول والرقيق وغير ذلك بحسب الحال<sup>(٩)</sup> . ولا<sup>(١٠)</sup> يشعر مع ذلك إلا وغيره قد تقلد ذلك العمل بمال التزم به ، وقد بقيت عليه جملة من الديون ، فيحاط على ما يوجد له من أثاث وحيوان وغيره ، ويشخص<sup>(١١)</sup> في أنحس حال ، وقد أحيط كما ذكرنا بيماله ، ويعاقب العقوبات المؤلمة ؛ فلا يجد بداً من الالتزام بمال آخر ، ليقلد العمل الأول أو غيره من الأعمال .

فلما دُهِىَ أهل الريف بكثرة المغارم وتنوع المظالم

(٧) وردت هذه الجملة في جميع النسخ المتداولة هنا كالاتي «بحيث لا يعفوا ولا يكفوا» .

(٨) في و «ينباء البائس» ، وفي م (٢٨ ب) «بيناء البائس» ، وفي ك (٣٥ أ) «ينبا البائس» .

(٩) في و «العمال» ، والرسم المثبت هنا من م (٢٨ ب) وكذلك (٣٥ أ) .

(١٠) في و «ولم» ، والرسم المثبت هنا من م (٢٨ ب) ، وكذلك (٣٥ أ) .

(١١) في و «لشخص» ، والرسم المثبت هنا من م (٢٨ ب)

حَسَّتْ أحوالهم ، وتمرّقوا كل ( ١٤ ب ) ممرّق وحنّ  
 ١٢ عن أوطانهم : فقلّت مجابى البلاد ومتحصب سنة م  
 برع [ بها ] ، ولخلو أهلها ورحيلهم عنها سنة موصدة  
 من الولادة عليهم ، وعلى من بقى منهم . وكان هذا الأمر  
 كما قلنا مدة أيام الظاهر [ برقوق ] إلى أن حدثت غلاء  
 سنة [ ست ] وتسعين ، كما مرّ ذكره ( ١٣ ) ، فظهر بعض  
 الخل لا كلّه في أحوال عامة الناس لأمرين . أحدهما  
 البقية التي كانت بأيدي الناس فاحتملوا الغلاء لأجلها ،  
 والثاني كثرة صلات الظاهر وتوالي برّه مدة الغلاء في  
 سنة سبع وثمان وتسعين ، بحيث لم يمّت فيه أحد بالجوع  
 فيما نعلم .

وانسحب الأمر في ولاية الأعمال بالرشوة إلى أن مات  
 الظاهر [ برقوق ] ، فحدث لموته اختلاف ( ١٤ ) بيت أهل  
 الدولة [ آل ] ( ١٥ ) إلى تنازع وحروب قد ذكرت في كتاب  
 مفرد ( ١٦ ) . فاقترض الحال من أجل ذلك ثورة أهل الريف

---

( ١٢ ) في و فجلوا أهلها ورحيلهم عنها ، والصيغة المثبتة هنا من  
 م ( ٢٨ ب ) ، وكذلك ك ( ٣٥ ب ) .

( ١٣ ) انظر ص ٤٠ - ٤١ .

( ١٤ ) في و ، اختلافاً .

( ١٥ ) اضيف ما بين الحاصرتين من م ( ٢٨ ب ) .

( ١٦ ) لا يوجد بين الكتب المعروفة للمقريزى مؤلف في أخبار  
 السلطان الظاهر برقوق وحده ، وربما كان المقصود بهذه الإشارة  
 كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك ، ولا يزال الجزء الخاص بهذا  
 العهد منه مخطوطاً تحت الطبع في المستقبل القريب .

وانتشار الزعار<sup>(١٧)</sup> وقصاع الطريق ، فخيف السبل  
وتعذر الوصول إلى البلاد إلا بركوب<sup>(١٨)</sup> الخطر العظيم  
وتزايدت غباوة أهل الدولة ، وأعرضوا عن مصالح  
العباد ، وانهمكوا في اللذات لتحقق [ عليهم ] كلمة  
العذاب . وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا  
فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَّرْنَاهَا تَدْمِيرًا .

السبب الثاني غلاء الأطيان . وذلك أن قوما ترقوا في  
خِدم الأمراء يتولفون إليهم بما جَبَوْا<sup>(١٩)</sup> من الأموال إلى  
أن استولوا على أحوالهم ، فأحبوا مزيد القرية منهم ، ولا  
وسيلة أقرب إليهم من المال ، فتعدوا إلى الأراضي  
الجارية في إقطاعات الأمراء ، وأحضروا مستأجريها من  
الفلاحين ، وزادوا في مقادير الأجر . فتقلت لذلك  
متحصلات مواليتهم من الأمراء ، فاتخذوا ذلك يدا يمنون  
بها إليهم ، ونعمة يعدونها إذا شاءوا عليهم . فجعلوا  
الزيادة ديدنهم كل عام ، حتى بلغ الفدان لهذا العهد نحواً  
من عشرة أمثاله قبل هذه الحوادث . لا جرم أنه لما  
تضاعفت أجرة الفدان من الطين إلى ما ذكرنا ، وبلغت

(١٧) الزعار - والزعة والزعر أيضاً - جمع زاعر ، وهو اللص  
والمحتال والعيار والحرفوش المتشرد ( Filou, vaurien ) . انظر  
( Dozy : Supp. Dict. Ar ) .

(١٨) ورد هذا اللفظ في جميع النسخ المتداولة في هذه الحواشي  
بـ «ارتكاب» .

(١٩) في و جبون ، وفي م ( ٢٩ ) «يجبون» .

قيمة الأردب من القمح المحتاج الى بذره ما تقدّم ذكره وتزايدت كلفة الحرث ( ١٥ أ ) والبذر والحصاد وغيره . وعظمت نكاية الولاة والعمال ، واشتدّت وطأتهم على أهل الفلح ، وكثرت المغارم فى عمل الجسور (٢٠) [ وغيرها ] - وكانت الغلة التى تتحصّل من ذلك عظيمة القدر زائدة الثمن على أرباب الزراعة ، سيما (٢١) فى الأرض منذ كثرت هذه المظالم - منعت الأرض زكاتها (٢٢) ، ولم تؤت ما عهد (٢٣) من أكلها : والخسارة يأبأها كل واحد طبعا ولا يأتياها طوعا . [ و ] مع أن الغلال معظمها لأهل الدولة أولى الجاه وأرباب السيوف ، الذين تزايدت فى اللذات رغبتهم ، وعظمت فى احتجار أسباب

---

(٢٠) الجسور - والمفرد جسر - الطرق المرتفعة على جانبي النيل وفروعه وترعه . لحفظ البلاد من اخطار الفيضان . وهى نوعان : جسور سلطانية ، وهى الجسور العامة التى يجب على السلطان تعهدا بالعمارة والاصلاح والمراقبة ، وجسور بلدية وهى الجسور الخاصة الواقعة فى إقطاع من الاقطاعات ، وعلى الأمير أو الجندى صاحب الإقطاع ان يتولاها ويلتزم تدبير المحافظة عليها ، ويظهر ان العمل فى تلك الجسور كلها كان سخرة . انظر القلقشندى صبح الاعشى ج ٣ ، ص ٤٤٨ - ٤٥٠ ، ابن معاتى : قوانين الدواوين ، ص ١٦ - ١٧ ، المقرئى : كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك ، ج ١ ، ص ٦٣٨ ، ٨٣٤ .

(٢١) فى و . سما فى الأرض ، وكذلك فى ك (٣٦ أ) ، والصيغة المثبتة هنا من (م ٢٩ أ) .

(٢٢) كذا فى و ، وكذلك ك (٣٦ أ) وفى م (٢٩ أ) «بركاتها» .

(٢٣) فى و ، وكذلك ك (٣٦ أ) «مأعوض» ، والرسم المثبت هنا من م (٢٩ أ)

(٢٤) الرفه نهمتهم ، استمرّ السعر مرتفعاً لا يكاد يُرجى انحطاطه : فخرب بما ذكرنا معظم القرى ، وتعطلت أكثر الأراضى من الزراعة . فقلّت الغلال وغيرها مما تخرجه الأرض ، لموت أكثر الفلاحين وتشردهم فى البلاد من شدة السنين وهلاك الدواب (٢٥) ، ولعجز الكثير من أرباب الأراضى عن ازدياعها لغلوّ البذر وقلّة المزارعين . وقد أشرف الإقليم لأجل هذا الذى قلنا على البوار والدمار ، سُنَّة الله فى الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلُ وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَبْدِيلًا .

السبب الثالث رواج الفلوس : أعلم جعل الله لك إلى كل خير سبيلاً ذلولاً ، وعلى كل فضل علماً ودليلاً ، أنه لم تزل سُنَّة الله فى خلقه ، وعادته المستمرة منذ كانت الخليقة إلى أن حدثت هذه الحوادث ، وارتكبت هذه العظائم التى قلناها فى جهات الأرض كلّها ، عند كل أمة من الأمم كالفرس والروم وبنى إسرائيل ويونان والقيط ، بل والنبط والتبابعة أقبال اليمن ، والعرب العاربة والغرب المستعربة ، ثم فى الدولة الإسلامية من ظهورها ، على اختلاف دولها التى قامت بدعوتها والتزمت بشريعتها ، كبنى أمية بالشام والأندلس ، وبنى العباس بالمشرق ، والعلويين بطبرستان وبلاد المغرب وديار مصر والشام

(٢٤) فى و «أرباب» .

(٢٥) فى و «البلاد» والصيغة المثبتة هنا من م (٢٩ ب)



وبلاد اليمن ، ودولة الترك بنى سلجوق ، ودولة الديلم  
والعغل بالمشرق ، ودولة الأكراد بمصر والشام وديار  
بكر ، ثم ملوك الترك بمصر - أنَّ النقود التي تكون اثمانا  
للمبيعات وقيما للأعمال ( ص ١٥ ب ) إنما هي الذهب  
والفضة فقط ، لا يعلم في خبر صحيح ولا سقيم عن أمة من  
الأمم ولا طائفة من طوائف البشر أنهم اتخذوا أبدا في  
قديم الزمان (٢٦) ولا حديثه نقدا غيرهما ، حتى قيل  
[ إن ] أول من ضرب الدينار والدرهم آدم عليه الصلاة  
والسلام ، وقال لاتصلح المعيشة إلا بهما ، رواه الحافظ  
ابن عساكر في تاريخ دمشق .

وسنتلو عليك من نبيأ ذلك ما يوضح لك صحة ما أشرت  
إليه ، فأقول مستعيذاً بالله ربى ، فإنه مولاي وحسى :  
أعلم زادك الله علما ، وأتاك بيانا وفهما ، أن الدراهم التي  
كانت نقد الناس على وجه الدهر مازالت ، حتى قيل [ إن ]  
أول من ضرب الدينار والدراهم ، وصاغ الحلى من  
الذهب والفضة ، فالغ بن غابر بن شالخ بن أرفخشذ بن  
سام بن نوح عليه السلام ، وتداول الناس ذلك من زمانه .  
وأخر ما كانت الدراهم على نوعين : السوداء (٢٧)

---

(٢٦) قبالة هذه العبارة ، بهامش الصفحة في و ، الجملة الآتية :  
«مطلب أول من ضرب الدينار والدرهم» .

(٢٧) عرف المقرئ فيما يلي هنا (ص ٦٣) الدراهم السوداء - أو  
السود ، أو المسودة - بالآتي «وحقيقة الدراهم السود النحاس فيه  
اليسير من الفضة . انظر ما يلي بهذه الصفحة (سطر ٩) ، وكذلك  
القلقشندي (صبح الاعشى ، ج ٣ ، ص ٤٤٠ - ٤٤٤ ، ٤٦٥ ، ٤٦٨) .

الوافية ، والطبرية العتق (٢٨) ، وهما غالب ما يتعامل به البشر ؛ وكان أيضا لهم دراهم تسمى جوارفية (٢٩) . وكانت نقود العرب في الجاهلية التي تدور بينها الذهب والفضة لا غير ، ترد إليها من الممالك دنانير الذهب قيصرية من قبل الروم ، ودرهم فضة على نوعين - سوداء وافية ، وطبرية عتيقة . وكان وزن (٣٠) الدرهم والدينار في الجاهلية مثل وزنهما في الإسلام مرتين ، ويسمى المثلثان درهما ، والمثلثان (٣١) دينارا . ولم يكن

---

(٢٨) ذكر (De Sacy : Traité de la Monnaie Musulmane, P. 12. N. 3) أن الدراهم الطبرية العتق سببت بذلك الاسم لأنها كانت تأتي إلى بلاد العرب من مدينة طبرية بالشام ، حيث كانت معظم تجارة العرب مع الدولة الرومانية ، أو أنها عرفت بذلك التسمية لأنها كانت تضرب فعلا بتلك المدينة زمن الرومان . (٢٩) كذا في و . وصيغة م «جوادقية» ، وفي ك «جوارفة» ، وفي المقرئ (كتاب شذور العقود في ذكر النقود - Tychsen - ص ٣) جوارقية ، ولم يستطع . (De Sacy Op. Cit. p. 13 N. 2) أن يجد معنى مفهومًا لذلك اللفظ هذا وقد ذكر Sauvageaux : Matériaux Pour Servir à l'Histoire de la Numismatique et de la Metrologie Musulmanes. II. p. 150. (N.1) أنه يحتمل قراءة هذا اللفظ بصيغة «جوارقة» في بعض النسخ الخطية التي وقعت له من هذا الكتاب ، وأنه جمع «جريقى» ، أى إغريقى . على أنه يوجد في محيط المحيط أن الجورق - والجورف أيضا - الشيء الظليم ، قلعل المراد بلفظ «جوارقية» نوع من الدراهم السود لظلمتها .

(٣٠) قبالة هذه العبارة ، بهامش الصفحة في و ، الجملة الآتية «وزن الدرهم والدينار في الجاهلية والإسلام» . (٣١) عرف المقرئ (كتاب الأوزان والأكيال الشرعية - Tychsen - ص ٦٥) المثلثان بأنه «اسم لعالمه ثقل سواء كبير أو صغير ، وغلب

شيء من ذلك يتعامل به أهل مكة في جاهليتها ، وإنما كانت تتعامل بالمثاقيل وزن الدراهم وزن الدينانير . وكانوا يتعاملون بأوزان اصطلاحوا عليها فيما بينهم : وهى الرطل الذى هو إثننتا<sup>(٣٢)</sup> عشرة أوقية ، والأوقية وهى أربعون درهما ، فيكون الرطل ثمانين وأربعمئة درهم [ والرطل الآن بمصر إثننتا عشرة أوقية ، والأوقية إثننا عشر درهما ، فيكون الرطل مائة وأربعة وأربعين درهما . ورطل دمشق اثنتا عشرة أوقية ، والأوقية خمسون درهما ، فيكون الرطل<sup>(٣٣)</sup> ستمائة درهم ] والنش وهو نصف الأوقية - حُولت صاده شيئا قليل نش - وهو عشرون درهما ؛

عرفه على الصغير ، وصار فى عرف الناس اسما على الدينار، ويرجع إطلاق المثلث على الدينار فى العصر الإسلامى الى عهد الخليفة عبد الملك ابن مروان سنة ٧٦ هـ (٤٩٥ م) بعد اصلاحه نظام النقد فى الدولة الأموية ، ان جعل المثلث وحدة الذهب ، وقرر ان يكون وزن الدينار مثقالا واحدا كما كان قبلا ، (اى ٦٥,٥ حبة ، او ٤,٢٥ جراما) ، وقد حدث مثل ذلك اكثر من مرة فى عهد المماليك بمصر . انظر القلقشندي : صبح الاعشى ، ج ٣ ، ص ٤٤٠ - ٤٤٤ و (Enc. Isl. Arts. Mitḥkal, Dinar) هذا ويفهم من المتن ان المثلث كان يطلق ايضا على الدرهم من الفضة عامة ، وإنما الراجع ثقلا عن الماوردي (الاحكام السلطانية ، ص ١٤٧) ان الدراهم المتداولة فى بلاد العرب ايام الجاهلية كانت على ثلاثة اوزان ، ومن بينها واحد فقط على وزن المثلث .

(٣٢) فى و «اثنى عشر وقية» وقبالة هذه العبارة بهامش الصفحة . العبارة الآتية : «الرطل الوقية» .

(٣٣) ليس لما بين الحاصرتين وجود فى و ، او فى ك (١٣٧) ، ولكنه

فى م (١٣٠) .

والنواة (٣٤) وهي خمسة دراهم . والدراهم على قسمين :  
طبرية وزنة الدرهم منها ثمانية دوانيق ، وقيل أربعة  
دوانيق ، وبغلية (٣٥) وزنة الواحد منها أربعة دوانيق ،  
وقيل ثمانية دوانيق . وزنة الدرهم من الجوارفية (٣٦)  
( ص ١٦ أ ) أربعة دوانيق ونصف دانق ، والدانق زنته  
ثمان حبات وخُمُسا حبة من حبات الشعير المتوسطة التي  
لم تقسم ، وقد قُطع من طرفيها ما امتدَّ . [ والدرهم  
البغلي كان (٣٧) يقال له الوافي ، ووزنه وزن الدينار ،  
وعلى ذلك وزن دراهم فارس ؛ والدرهم الجواز (٣٨) ينقص  
كل عشرة منها عن البغلية ثلاثة ، فكل سبعة بغلية تكون

---

(٣٤) أوضح المفريزي (الأوزان والاكيال الشرعية - Tschsen - ،  
ص ٢٣) هذين اللفظين قليلا بالعبارة الآتية ونصها مصححا  
«العرب تقول نواة فتعني بها خمسة دراهم . كما تقول . النش  
لعشرين درهما والأوقية للأربعين درهما ...» .

(٣٥) ذكر (Sauvaire : Op. Cit. II. pp. 137 - 139) أن  
الدراهم البغلية هي التي ضربها رجل أنه رأس البغل اليهودي بأمر  
ال خليفة عمر بن الخطاب . راجع أيضا (De Sacy : Op. Ibn  
Battoutah : Voyages-ed. Defremery I.p.168 , Cit.  
P. 12. N 4.) حيث وردت العبارة الآتية «ودراهم فضة  
خالصة تعرف بالبغلية» . (انظر الصفحة التالية . سطر ٣) .

(٣٦) انظر ص ٤٨ ، حاشية ٣ .

(٣٧) ليس لما بين الحاصرتين وجود في و . أو في ك (٣٧) ولكنه  
في م (٣٠ ب) .

(٣٨) الراجع أن المقصود بالدرهم الجواز ما هو جائز شرعا في  
المعاملات ففي محيط المحيط «جوز الدراهم جعلها جائزة أي  
رائجة ... وتجاوز الدراهم قبلها على ما فيها من الزيف» .  
(Sauvaire : Op. Cit. II. P. 138. N. 1.)

عشرة بالجواز ] . وكان الدينار يسمى لوزته ديناراً ، وإنما هو تبر (٣٩) ؛ ويسمى الدرهم لوزته درهما ، وإنما هو تبر . وكانت زنة كل عشرة دراهم ستة مثاقيل ، والمثقال وزنه اثنان وعشرون قيراطا الا حبة ، وهو أيضاً زنته ثنتان وسبعون حبة شعير مما تقدّم ذكره .

وقيل إن الميثقال منذ وضع لم يختلف في جاهلية ولا إسلام ، ويقال إن الذي اخترع الوزن (٤٠) في الزمن القديم بدأ بوضع الميثقال فجعله ستين حبة ، زنة الحبة مائة من حبّ الخردل البرّي المعتدل ؛ وأنه ضرب صنجة بزنة المائة الحبة الخردل ، وجعل بوزنها والمائة الحبة صنجة ثانية ، ثم صنجة ثالثة ، حتى بلغ مجموع الصنجات خمس صنجات . فكانت صنجة نصف سدس مثقال ، وأضعف (٤١) وزنها وصارت صنجة ثلث مثقال ، فركّب منها نصف مثقال ، ثم مثقالا ، [ وخمسة (٤٢) ، وعشرة ،

(٣٩) النبر هنا القطعة من المعدن عامة ، سواء في ذلك الذهب والفضة والنحاس والحديد انظر محيط المحيط . و : (Sauvaire : Op. Cit. II. P. 144)

(٤٠) قبالة هذه الجملة ، بهامش الصفحة في و . العبارة الآتية : «اختراع الوزن»

(٤١) المقصود بفعل «أضعف» هنا ضعف ، أو ضاعف . أي جعل الشيء ضعفين . على أن صيغة هذا الفعل بالالف المتوسطة هي ابلغ الصيغ الثلاث (انظر محيط المحيط) .

(٤٢) ليس لما بين الحاصرتين وجود في و ، أو في ك ص (٣٧ ب) . حيث بالعبارة كثير من الاضطراب ، وقد أضيف ما بالمتن هنا من م (٣٠ ب) .

وفوق ذلك ] ؛ فعلى ذلك تكون زنة المثقال الواحد ستة آلاف حبة ، وكانت الموازين إنما هي الشواهين (٤٣) .

فلما بعث الله نبيه محمدا صلى الله عليه وسلم أقرَّ أهل مكة على ذلك كله ، وقال الميزان ميزان مكة ، وفى رواية ميزان المدينة . وفرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الأموال على ذلك ، فجعل فى كل خمس أواق من الفضة الخالصة التى لم تُغش خمسة دراهم وهى النواة ، وفرض فى كل عشرين ديناراً نصف دينار . وعمل بذلك أبو بكر رضى الله عنه أيام خلافته ، بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولم يغيّر منه شيئاً فلما استخلف عمر بن الخطاب رضى الله عنه أقرَّ النقود على حالها ، ولم يغيّر فيها شيئاً حتى كانت سنة ثمانى عشرة من الهجرة فى السنة السادسة (٤٤) من خلافته ؛ وأتته الوفود ، قبل أهل البصرة فيهم الأحنف بن قيس ، فكلم عمر رضى الله عنه فى مصالح أهل البصرة ، فوجه معقل بن يسار ، فاحتفر لهم نهر معقل ووضع الجريب (٤٥) والدرهمين (٤٣) فى و فقط ، الشرايين ، والشواهين جمع شاهين ، ومن معانيه عمود الميزان (محيط المحيط) ، ولعل المقصود هنا الميزان كله . (٤٤) فى و ، وكذلك (٣٧ ب) ، الثانية ، وفى م (١٣١) ، السبعة . وهو خطأ واضح ، إذا المعروف ان عمر بن الخطاب تولى الخلافة سنة ١٣ هـ .

(٤٥) الجريب هنا مقياس للأرض ، ومقداره عشر قصبات فى عشر قصبات ، على انه يختلف عن ذلك قليلا باختلاف المكان و لزمان . والجريب فى الأصل مكيال ، وسعته ما يكفى من الحب لبذر مساحة معينة ، وسميت تلك المساحة باسم الجريب . انظر ص ٦٣ (سطر ٨) . وكذلك الماوردى . الاحكام السلطانية ، ص ١٤١ . ١٤٦ . و (Enc. isl. Art. Djarib) وما هنالك من مراجع .



الوزنة<sup>(٤٦)</sup> في الشهر . وضرب عمر رضى الله عنه الدراهم على نقش الكسروية<sup>(٤٧)</sup> ، وشكلها بأعيانها ؛ ( ١٦ ب ) غير أنه زاد في بعضها « الحمد لله » ، وفي بعضها « رسول الله » ، وعلى ثالثة « لا إله إلا الله وحده » ، وعلى رابعة « عمر » ، والصورة صورة الملك لاصورة عمر ؛ وجعل وزن كل عشرة دراهم ستة مثاقيل . فلما بويع عثمان [ بن عفان ] رضى الله عنه ضرب دراهم ، ونقشها « الله أكبر » . فلما اجتمع<sup>(٤٨)</sup> الأمر لمعاوية بن أبى سفيان رضى الله عنه ، وجمع لزياد بن أبيه الكوفة والبصرة ، قال له يا أمير المؤمنين : « إن العبد الصالح أمير المؤمنين عمر بن الخطاب صغر الدرهم وكبر القفيز<sup>(٤٩)</sup> وصار يؤخذ عليه ضربية أرذاق الجند ، وترزق عليه الذرية<sup>(٥٠)</sup> ، طالبا

---

(٤٦) كذا في م ( ١٣١ ) ، وهو في و ، وكذلك ك ( ٣٧ ب ) « الدومة » .  
 (٤٧) الكسروية نسبة الى كسرى ، والمقصود الدراهم الفارسية .  
 (٤٨) يلاحظ ان المقرئى عبر خلافة على بن أبى طالب ، ولم يذكر ما لعله احدث من تغيير في الدراهم مدة خلافته القصيرة ، على أنه يوجد في (Sauvaire : Op. Cit. ii. p. 189) ذكر لدراهم علوية ، وكانت من معاملة اليمن .

(٤٩) القفيز مكيال قديم للحبوب ، وسعته ما يقرب من ربع اردب ، وهو أيضا مقياس للأرض ، وقدره مائة وأربعة وأربعون ذراعا ، والمعنى الاول هو المقصود هنا انظر (Enc. isl. Art. Kaffiz) ، و (De Sacy : Op. Cit. p. 18) والماوردي (الاحكام السلطانية ، ص ١٤٩) .

(٥٠) كذا في ك ( ١٣٨ ) فقط ، وهو في و « الذرية » ، وفي م ( ١٣١ ) كذلك بنقط ناقص .

للإحسان إلى الرعية . فلما جعلت أنت عياراً دون ذلك العيار ازدادت الرعية به مرفقاً ، ومضت لك به السنة الصالحة ، فضرب [ معاوية ] السود الناقصة من ستة دوانيق ، تكون خمسة عشر قيراطاً غير حبة أو حبتين . وضرب منها زياد ، وجعل وزن عشرة دراهم سبعة مثاقيل ، وكتب عليها ... (٥١) ؛ فكانت تجرى مجرى الدراهم . وضرب معاوية أيضاً دنانير عليها تمثاله متقلداً سيفاً ، فوقع منها دينار ردىء فى يد شيخ من الجند ، فجاء به معاوية ورماه ، ثم قال : «يامعاوية ! إنا وجدنا ضربك شراً ضرب » .

فقال له معاوية : «لأحرمنك عطاءك ولأكسونك القطيفة» (٥٢) .

فلما قام عبد الله بن الزبير رضى الله عنه (٥٣) بمكة ضرب دراهم مدوّرة ، فكان أول من ضرب دراهم المستديرة ؛ وإنما كانت قبل ذلك ما ضرب منها فإنه ممسوح غليظ قصير ، فدورها عبد الله ونقش بأحد الوجهين «محمد رسول الله» ، وبآخر «أمر الله بالوفاء والعدل» وضرب أخوه مصعب بن الزبير دراهم بالعراق .

(٥١) بياض فى و ، يسع كلمة واحدة ، لعلها «زياد» .

(٥٢) لعل معنى القطيفة هنا جلد البعير (Couverture de chame au)

انظر (Dozy Suppl. Dict Ar)

(٥٣) فى و «عنهما» .

وجعل لكل عشرة دراهم سبعة مثاقيل ، وأعطاهما الناس في العطاء ، حتى قدم الحجاج بن يوسف الثقفي العراق من قبل عبد الله بن مروان ، فقال : « ما ينبغي أن نترك من سنة المنافق شيئا » ، فغيرها .

فلما استوثق الأمر لعبد الملك [ بن مروان ] ، بعد مقتل [ عبد الله ] ومصعب ابني الزبير بن العوام ، فحَصَّ عن النقود والأوزان والمكايل ، وضَرَبَ الدنانير والدراهم ، في سنة ست وسبعين من الهجرة . وسبب ذلك أنه ( ١٧ أ ) كتب في صدر كتبه الى الروم « قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ » ، وذكر النبي صلى الله عليه وسلم مع التاريخ . فكتب إليه ملك الروم (٥٤) : « إنكم قد أحدثتم كذا وكذا فاتركوه ، وإلا أتاكم في دنائيرنا مِنْ نبيكم ما تكرهون » . فعظم ذلك عليه ، وكَلَّمَ خالد بن يزيد بن معاوية ، فأشار عليه أن يترك دنائير الروم ، وينهى عن المعاملة بها ، ويضرب للناس دراهم [ ودنانير (٥٥) ] فيها ذكر [ الله ] . فضرب الدينار والدرهم ، فجعل وزن الدينار اثنين وعشرين قيراطا سوى [ حبة بالشامي (٥٦) ] ، وجعل وزن الدرهم خمسة عشر قيراطا سواء [ ، والقيراط أربع حبات ، وكل دانق قيراطين ونصفا . وكتب الى الحجاج بالعراق أن

---

(٥٤) يقصد المقرئ بالروم هنا الدولة البيزنطية وكان امبراطورها تلك السنة ، وهي توافق سنة ٩٦٥ م ، جستنيان الثاني (Justinian II) انظر (Camb. Med.Hist. Vol. 2P. 457)

(٥٥) اضيف ما بين الحاصرتين من م (٣١ ب) .

(٥٦) اضيف ما بين الحاصرتين من م (٣١ ب) .

اضربها قبلك ، فضرب الحجاج الدراهم ، ونقش فيها :  
 «قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ» ، ونهى أن يضرب أحد<sup>(٥٧)</sup> غيره فضرب  
 سُمَيْر<sup>(٥٨)</sup> اليهودي دراهم ، فأخذه ليقتله ، فقال له  
 «عيار درهمي أجود من [ عيار ] درهمك ، فَلِمَ تقتلني ؟»  
 فأبى إلا قتله فوضع [ سمير ] للناس صنج الأوزان  
 ليتركه ، فلم يفعل . وكان الناس لا يعرفون الوزن ، إنما  
 يزنون [ الدراهم ] بعضها ببعض ، فلما وضع سمير  
 الصنج كف بعضهم عن بعض . فقدمت تلك الدراهم  
 مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، [ بها ] بقية من  
 الصحابة ، فلم ينكروا منها سوى نقشها ، فإن فيه  
 صورة : وكان سعيد<sup>(٥٩)</sup> بن المسيب يبيع بها ويشترى ،  
 ولا يعيب من أمرها شيئاً . فجعل عبد الملك الذهب ضربه  
 على الميثقال الشامي ، وهي الميالة<sup>(٦٠)</sup> الوازنة زيادة  
 المائة دينارين .

(٥٧) في و «أحد» .

(٥٨) ذكر (De Sacy : Op. Cit. p. 22) أن سميراً هذا من أهل  
 بلدة تيمنا من بلاد العرب ، قرب حدود الشام ، وأن الخليفة عبد الملك  
 بن مروان كان قد كلفه بضرب الدراهم ، وأن تلك الدراهم عرفت باسم  
 السميرية . انظر أيضاً ما يلي ، ص ٥٥ ، سطر ٣  
 (٥٩) كان سعيد بن المسيب من كبار التابعين وفقهائهم ، وقد توفي  
 سنة ٩٤ هـ . (أبو الفداء المختصر في أخبار البشر ، ج ١ ، ص  
 ٢١٠) .

(٦٠) كذا في جميع النسخ المتداولة هنا ، وقد ترجم : (De Sacy :  
 Op. Cit. p. 21) هذا اللفظ إلى (trebucant) ، أي وافية  
 الوزن .

ويقال (٦١) في سبب ضرب عبد الملك الدنانير والدرهم كذلك أن خالد بن يزيد بن معاوية بن أبي سفيان قال له : «يا أمير المؤمنين ! إن العلماء من أهل الكتاب الأول يذكرون أنهم يجدون في كتبهم أن أطول الخلفاء عمرا من قدس الله في الدرهم ، فعزم على ذلك ، ووضع السكة (٦٢) الإسلامية . وكان (٦٣) الذي ضرب إذ ذاك الدراهم رجلٌ من يهود يقال له سُمَيْرٌ ، فنسبت الدراهم إليه ، وقيل لها الدراهم السميرية . وبعث عبد الملك بالسكة إلى الحجاج بالعراق ، فسَيَّرَهَا الحجاج إلى الآفاق لتضرب الدراهم بها ؛ وتَقَدَّمَ إلى الأمصار كلها أن يُكتب إليه منها كل شهر بما يجتمع قبلهم من المال كي يحصيه عندهم ، وأن تُضرب الدراهم (١٧ب) بالآفاق على السكة الإسلامية ، وتحمل إليه أولا فأولا . وقدر في كل مائة درهم درهما عن الحطب وأجرة الضراب ، ونقش [ على أحد ] وجهي الدرهم «قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ» ، وعلى الآخر «لا إله إلا الله» وطوق الدرهم من وجهيه بطوق ،

---

(٦١) عرف الماوردي (الأحكام السلطانية ، ص ١٤٩) السكة بأنها «الحديدة التي يطبع عليها الدراهم ، ولذلك سميت الدراهم المضروبة سكة» . وقد شرح المقرئ أيضا (كتاب الأوزان والأكيال الشرعية - Tychsen - ص ٨٦) لفظ السكة بأن الدينار والدرهم المضروبين ، سمي كل منهما سكة لأنه طبع بالحديدة المعلمة ويقال لها السكة ، وكل مسمار عند العرب سكة .

(٦٢) في و «وكان الرجل الذي ضرب إذ ذاك الدراهم رجلا» .  
(٦٣) في جميع النسخ المتداولة هنا «وفي» وقد عدلت بالصيغة التي بالمتن زيادة في التوضيح

وكتب في الطوق الواحد «ضرب هذا الدرهم بمدينة كذا» .  
وفي الطوق الآخر «محمد رسول الله أرسله بالهدى ودين  
الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون» .

ونقل الثقات أن الذي دعا عبد الملك إلى ما صنع من  
ذلك أن الدراهم كانت على وجه الدهر سوداء وافية  
وطبرية عتقا ، فلما نظر عبد الملك في أمور الأمة قال إن  
هذه الدراهم تبقى مع الدهر ، وقد جاء في الزكاة أن في  
كل مائتين - أو في <sup>(٦٤)</sup> كل خمس أواق - خمسة دراهم ،  
وأشفق إن جعلها <sup>(٦٥)</sup> كلها على مثال السود العظام  
مائتين عددا يكون ذلك بخسا <sup>(٦٦)</sup> للزكاة ، وإن عملها كلها  
مثال الطبرية - ويحمل المعنى على أنها إذا بلغت مائتين  
عددا وجنبت الزكاة فيها - كان في ذلك حيف وشطط على  
رب المال . فاتخذ [ عبد الملك منزلة بين ] منزلتين فيها  
كمال الزكاة ، من غير بخس ولا إضرار بالناس مع  
موافقة ما سنّه رسول الله صلى الله عليه وسلم وحدث من  
ذلك .

وكان المسلمون قبل عبد الملك - وإلى إن صنع ما  
ذكر - يؤدون زكاة أموالهم شطرين من الكبار <sup>(٦٧)</sup>  
والصغار . فلما اجتمع الناس مع عبد الملك على ما عزم

(٦٤) في ويجعلها ، والرسم المثبت هنا من م (٣١) أ .

(٦٥) في و «بخس» ، وفي م (٣١) ب «بخس» .

(٦٦) المقصود بعبارة «الكبار والصغار» هنا الدراهم الوافية وغير  
الوافية . انظر ما يلي بهذه الفقرة .

(٦٧) ما بين الحاصرتين وارد في م فقط (٣٢) ب .



عنه من ذلك عمَد إلى درهم واف فوزنه فإذا هو ثمانية دوانيق ، وإلى الدرهم من الصغار فإذا به وزن أربعة دوانيق ، فجمعهما معا وجعل زيادة الأكبر على نقص الأصغر ، وجعلهما درهمين متساويين ، زنة كل منهما ستة دوانيق سواء . واعتبر المثقال أيضا ، فإذا هو ما برح في أباد الدهر موفيا محدودا ، كل عشرة من الدراهم التي زنة الواحد منها ستة دوانيق تكون سبعة مثاقيل سواء ، فأقر ذلك وأمضاه ، ولم يعرض لتغييره .

وكان قيما عمل عبد الملك من الدراهم ثلاث فضائل . أحداها أن كل سبعة مثاقيل زنة عشرة دراهم ؛ وثانيها أنه عدل بين كبارها وصغارها حتى اعتدلت ، (ص ١٨ أ) وصار الدرهم ستة دوانيق ؛ وثالثها أنه موافق لما سنّه رسول الله صلى الله عليه وسلم في فريضة الزكاة بغير وكس ولا اشتطاط . فمضت بذلك السنة ، واجتمعت عليه الأمة ، وضبط هذا الدرهم الشرعى المجمع عليه أنه كما مَرَّ زنة العشرة [ دراهم ] سبعة مثاقيل ، وزنة الدرهم منها خمسون حبة وخمسا حبة من الشعير الذى وصف أنفا ؛ ويقال له درهم الكيل : فإن الرطل الشرعى منه يتركب ، ومن الرطل يتركب المَدُّ ، ومن المَدُّ يتركب الصاع ، وإنما جعلت العشرة من الدراهم الفضة بوزن سبعة مثاقيل من الذهب ، لأن الذهب أوزن من الفضة وأثقل ، وكأنهم جَرَّبُوا حبة من الفضة ، ومثلها من الذهب ، ووزنوهما فكانت زنة الذهب أزيد من زنة الفضة بقدر ثلاثة

أسباع الدرهم ، [ فلذلك جعلوا كل عشرة دراهم <sup>(٦٨)</sup> بوزن سبعة مثاقيل ، لأن ثلاثة أسباع الدرهم ] إذا أضيفت عليه بلغت مثقالا ، والمثقال إذا نقص منه ثلاثة أعشاره بقي درهما ، وكل عشرة مثاقيل وزن أربعة عشر درهما وسبعي درهم . وقيل إن وازع الأوزان جعل الدرهم ستين حبة ، لكنه قال كل عشرة دراهم تعدل زنة سبعة مثاقيل ، فيكون على ذلك زنة الحبة سبعين حبة من [ حبّ ] الخردل ، ومنها رُكّب الدرهم فما فوقه إلى الألف ، كما تقدّم في المثقال .

وضرب الحجاج الدراهم البيض <sup>(٦٩)</sup> ، ونقش عليها «قلّ هو الله أحد» ، فقال القراء : «قاتله الله ! أي شره صنع للناس ؟ الآن يأخذه الجنب والحائض» ؛ وكانت الدراهم قبل ذلك منقوشة بالفارسية ، فكره ناس من القراء مسحها <sup>(٧٠)</sup> وهم على غير طهارة ، ف قيل لها المكروهة فصارت سِمة لها وعلامة عليها . ولقد سئل مالك رضى الله عنه عن تغيير كتابة الدينار والدراهم ، لما فيها من كتاب الله تعالى ، فقال : «أول ما ضربت على عهد عبد الملك بن

---

(٦٨) المقصود بالدراهم البيض ما كان منها نقيا وافى الوزن ، وكان الحجاج بن يوسف أول من ضربها ويسمى الدينار النقي باسم الدينار الأبيض أيضا . راجع Enc(Sauvare : Op. Cit. ii. p.p 121 - 122, 156, 227 - 229)

(٦٩) الضمير عائد على الدراهم البيض .

(٧٠) في و «لعمر بن عبدالعزيز» وهو خطأ واضح يبرهنه ما يلي بهذه الصفحة (سطر ٧) والاسم المثبت هنا من م (٣٢ ب)

مروان والناس متوافرون ، فما أنكر أحد ذلك ، وما رأيت  
 أهل العلم أنكروه ، ولقد بلغنى أن ابن سيرين كان يكره  
 أن يبيع بها ويشترى ، وما زال أمر الناس كذلك ، ولم أر  
 أحداً منع ذلك ها هنا . (ص ١٨ ب) . وقيل لعبد الملك  
 (٧١) رحمه الله تعالى : « هذه الدراهم البيض فيها كتاب  
 الله ، يقلبها اليهودى والنصرانى والجنب والحائض ، فإن  
 رأيت أن تأمر بمحوها » ، فقال : « أردت أن تحتج علينا  
 الأمم أننا غيرنا توحيد ربنا واسم نبينا » ؛ ومات عبد  
 الملك بن مروان والأمر على ما تقدم . وخلفه ابنه الوليد ،  
 ثم سليمان بن عبد الملك ، [ ثم عمر (٧٢) بن عبد  
 العزيز ] .

فلما استخلف يزيد بن عبد الملك (٧٣) ضرب الهبيرة  
 عمر بن هبيرة بالعراق على عيار ستة دوانيق ، فكان أول  
 من شدد فى أمر الوزن ، وخلّص الفضة أبلغ [ من ]  
 تخليص من قبله . فلما قام هشام بن عبد الملك ، وكان  
 جموعاً للمال ، أمر خالد بن عبد الله القسرى فى سنة ست  
 ومائة من الهجرة أن يصير العيار الى وزن سبعة ، وأن  
 يُبطل السك من كل بلد إلا واسط ؛ ف ضرب الدراهم

---

(٧١) اضيف ما بين الحاصرتين من م (٣٢ ب) . وهو فى ك ايضا (٤٠)

(٧٢) فى و «يزيد بن عبد الملك بن عمر بن عبد العزيز» . انظر  
 (Muir : The Caliphate. p. 374)

(٧٣) اضيف ما بين الحاصرتين من م (٣٣ ا) .

بواسط ، وكُبر السكة ، فكان خالد في تخليص الفضة أشد ممن قبله ، فضربت الدراهم على السكة الخالدية ، حتى عُزل خالد في سنة عشرين [ ومائة<sup>(٧٤)</sup> ] . وتولى يوسف ابن عمر الثقفي ، فأقرط في الشدة بحيث امتحن يوما العيار فوجد درهما ينقص حبة ، فضرب كل صانع ألف سوط : وكانوا مائة صانع ، فضرب في حبة مائة ألف سوط ، وصغر [ يوسف ] السكة وأجراها على وزن سبعة ، وضربها بواسط وحدها حتى قتل الوليد بن يزيد في سنة ست وعشرين ومائة . فلما استخلف مروان بن محمد الحمار - آخر خلفاء بني أمية - ضرب الدراهم بالجزيرة على السكة بحران حتى قتل . وكانت الهبيرية ، والخالدية ، واليوسفية ، أجود نقود بني أمية .

وكانت دولة بني العباس ، فضرب السفاح الدراهم بالأنبار<sup>(٧٥)</sup> ، وعملها على نقش الدنانير ، فكتب عليها السكة العباسية ، وقطع منها ، ونقصها حبة ، ثم نقصها حبتين . فلما قام أبو جعفر المنصور نقصها ثلاث حبات ، وسميت تلك الدراهم ثلاثة أرباع قيراط ، لأن القيراط

(٧٤) كانت الأنبار مقر الخلافة العباسية ابان قيامها سنة ١٣٢ هـ (٧٥٠ م) . فسكنها السفاح مدة خلافته واستقر بها بعده ابو المنصور حتى بدا في تأسيس بغداد سنة ١٣٥ هـ (٧٦٢ م) . وهذا يفسر سبب ضرب الدراهم بها . انظر ياقوت (معجم البلدان . ج ١ . ص ٣٦٧ ، ج ٣ . ص ٩٢٥) . وكذلك (D(Enc. isl. Art. Anbar)

(٧٥) الهاشمية نسبة الى بني هاشم ، والمقصود بذلك نقود الخلفاء العباسيين انظر (Sauvare : Op. Cit. ii. p. 244)

أربع حبات ، وكانت الدراهم كذلك . وحدثت الهاشمية (٧٦) على المثلقال البصري ( ص ١٩ : ) ، وكانت تقطع على المثاقيل الميالية الوازنة التامة ، فأقامت الهاشمية على المثاقيل ، والعق على نقصان ثلاثة أرباع قيراط مدة المنصور ، وإلى سنة ثمان وخمسين ومائة ، فضرِب المهدى فيها سكة مدورة فيها نقط : ولم يكن لموسى الهادى بن المهدى سكة تُعرف . وتمادى الأمر على ذلك إلى شهر رجب سنة ثمان وسبعين ومائة ، فصار نقصانها قيراطا غير رُبع حبة . فلما صير الرشيد السكك إلى جعفر ابن يحيى بن خالد البرمكى ، كتب اسمه بمدينة السلام ، وبالمحمدية (٧٧) من الرى ، على الدنانير والدراهم : وضرب دنانير [ زنة ] كل دينار [ منها ] مائة مثقال ، كان يفرقها على الناس فى النيروز والمهرجان ، وكتب عليها : وأصفر من ضرب دار الملوك

---

(٧٦) سميت دراهم الرى بهذا الاسم نسبة إلى محمد بن عطا (عتاب) الكندى وإلى الرى من بلاد الهيتل (أى بلاد ما وراء النهر) . فى عهد الخليفة هارون الرشيد ، وقد عرفت بتلك التسمية أيضا دراهم فرعانة والصفد وكشك ونسف وأشر وسنة وسمرقند . وكان لمحمد بن عطا أخوان ، وكلاهما من ولاية الأعمال زمن الرشيد ، وقد ضرب كل منهما دراهم اقليمية باسمه . فكان غطريف بن عطا وألبا على خراسان وألبه نسبت الدراهم الغطريفية ببخارى ، وكان مصيب بن عطا وألبا على الشاش وخجندة ، وألبه نسبت الدراهم المصيبية انظر (Sauvaire Op. Cit ii. p.p 191, 217- 218)

(٧٧) يظهر ان المقصود بالخريطة هنا الخزانة الخليفة فى (Dozy : Supp Dict. Ar) صاحب الخريطة بمعنى صاحب بيت المال . انظر أيضا القلقشندي : صبح الاعشى ، ج ٣ ، ص ٤٨٧ .

يلوح على وجهه جعفرا

يزيد على مائة واحدا

إذا ناله معسرُ أيسرا

وكان لبنى العباس دنانير الخريطة<sup>(٧٨)</sup> ، وهى مائة دينار فيها مائتان ، مكتوب على كل دينار «ضرب الحسنى لخريطة أمير المؤمنين» قلت وهذه الدنانير هى التى يُنعم منها [ أمير المؤمنين ] على المغنين ونحوهم ، ومعنى الحسنى القصر الحسنى الذى هو الآن بمدينة بغداد ، وعمره الحسن بن سهل . وصير نقصان الدراهم قيراطا غير حبة ، واستمر الأمر كذلك إلى شهر رمضان سنة أربع وثمانين ومائة ، [ فصار النقص أربعة قراريط وحبة<sup>(٧٩)</sup> ونصف حبة ] ، وصارت لاتجوز الا فى المجموعة أو بما فيها ، وبطلت .

فلما قتل الرشيد جعفر بن يحيى ، [ وتولى الوزارة الفضل بن الربيع ] ، صير السكة الى السندى [ بن شاهق<sup>(٨٠)</sup> ] ، ف ضرب الدراهم على مقدار الدنانير ، وسبيل الدنانير فى سائر ما تقدم ذكره سبيل الدراهم ؛ فكان خلاص السندى جيداً أشد الناس خلاصاً للذهب

(٧٨) اضيف ما بين الحاصرتين من م (٣٤) ١ .

(٧٩) اضيف ما بين الحاصرتين من N . P. 29 . (De Sacy : Op. 2)

(٨٠) اضيف ما بين الحاصرتين بعد مراجعة (De Sacy : Op. Cit. P. 30)



والفضة ، وفى شهر رجب سنة إحدى وتسعين ومائة  
 نقصت الدنانير الهاشمية نصف حبة ، ومازال الأمر فى  
 ذلك كله عصراً يجوز [ فيه الدينار ] <sup>(٨١)</sup> جواز المثاقيل .  
 ثم رُدَّت [ المثاقيل <sup>(٨٢)</sup> ] الى وزنها ، حتى كانت أيام  
 الأمير محمد بن هارون الرشيد ، فصير دور الضرب الى  
 العباس بن الفضل بن الربيع ، فنقش ( ص ١٩ ب ) فى  
 السكة بأعلى السطور «ربى الله» ، وبأسفلها «العباس بن  
 الفضل» فلما قتل الأمين ، واجتمع الناس على عبد الله  
 المأمون ، لم يجد أحدا ينقش الدراهم ، فنقشت  
 بالمخراط كما تنقش الخواتيم .

وكان الناس فى أول الإسلام إنما يزنون بالشواهد  
<sup>(٨٣)</sup> ، فلما ولى عبد الله بن عامر البصرة ، سنة [ تسع  
 وعشرين للهجرة ] <sup>(٨٤)</sup> ، وضع فى الميزان لساناً ؛ وهو  
 أول من صنع لساناً للميزان ، ولم يزل الأمر فى النقود  
 على ما تقدّم <sup>(٥)</sup> عامة أيام المأمون حتى مات ، ثم قام من  
 بعده أبو إسحاق المعتصم ، ثم الواثق ، ثم المتوكل ، إلى  
 أن قتله الأتراك وشركوا بنى العباس فى الأمور . وتفننت

(٨١) أضيف ما بين الحاصرتين من ك (٤١) ا .

(٨٢) انظر ص ٥١ ، سطر ٢ .

(٨٣) أضيف ما بين الحاصرتين من الطبرى (تاريخ الرسل والملوك -  
 De Goeje ج ٥ ، ص ٢٨٢٨) .

(٨٤) فى و «ما بعد عامة أيام المأمون حتى مات» ، والصيغة المثبتة  
 هنا من م (٣٤) ا .

(٨٥) فى و «تغفلت» ، والرسم هنا من م (٣٤) ا .

(٨٦) الدولة في الترف ، وتقلص نور الهداية ، وتبدلت  
 أوضاع الشريعة ورسوم الدين ، وأحدثوا وابتدعوا ما لم  
 يأذن الله [ به ] ، فكان من ذلك غش الدراهم ، ويقال إن  
 أول من غش الدراهم وضربها مغشوشة زُيُوفاً عبید الله بن  
 زياد ، حين فرّ من البصرة سنة أربع وستين من الهجرة ؛  
 ثم فشّت في الأمصار أيام دول العجم الدراهم  
 الزيوف (٨٧) ، واختلف آراؤهم بالعراق فيها . ولم ينضبط  
 حتى الآن أمرها ، وأرجو أن يوفقني الله على تفصيل ذلك  
 ، [ إن شاء الله تعالى ] .

(٨٦) كانت تلك الدراهم أحد الأنواع المقبولة في المعاملات ، وذكر  
 (Sauvaire : Op. Cit. ii. p.p. 102 - 104) أن الدراهم كانت  
 في عصر من العصور الإسلامية أربعة أنواع ، وهي : الجيدة  
 ومعدنها فضة خالصة ، والزيوف وهي الفضة المخلوطة ، وكانت  
 تقبل بقيمتها في المعاملات التجارية فقط ، ولا تقبلها الحكومة في  
 معاملاتها وجباياتها البتة ، والنبهجة - ولعل صحتها المبهجة -  
 وهي التي لم تضرب بدار الضرب ، وكانت غير مقبولة في معاملات  
 الأفراد والحكومات والسوق ، وهي التي كانت تصنع من نحاس  
 معطى بطبقة من الفضة ، ولم تكن معتبرة في الدراهم الشرعية انظر  
 المقرئى المواعظ والاعتبار - طبعة بولاق - ج ١ ، ص ١٢٦ .  
 (٨٧) اضيف ما بين الحاصرتين من م (٣٤ ب) ، وهو في ك ايضا (٤١  
 ب) .

## فصل

وأما مصر من بين الأمصار فما برح نقدُها المنسوب  
بى قيم الأعمال وأثمان المبيعات الذهب حاصة ، كل  
سائر دولها جاهلية وإسلامية . يشهد لذلك بالصحة أن  
مبلغ خراج مصر فى قديم الدهر وحديثة إنما هو الذهب ،  
كما ستقف إن شاء الله تعالى على تفصيلة ، فيما أنا عازم  
عليه من أفراد تأليف يحتوى على عامة أحوال خراج  
مصر ، منذ مُصِّرت وعُرفت [ أخبارها ] ، وإلى هذا الزمن  
الحاضر (١) .

وكفى من الدلالة على صحة ما تقدم حديث أبى هريرة  
رضى الله [ عنه ] قال : قال رسول الله صلى الله عليه

---

(١) لا يوجد بين المعروف من مؤلفات المقرئى كتاب خاص  
بموضوع خراج مصر ، على أن كتابه المواعظ والاعتبار (ج ١ ، ص  
٧٥ - ٧٩) يشمل مقلتين ضاهيتين فى هذا الموضوع وهما  
المقصودتان بهذه الإشارة انظر المقرئى (شذور العقود -  
Tychaen ص ٢٨) .

وسلم «منعت العراق درهمها وقفيزها ، [ ومنعت الشام  
مُدَّها ودينارها (٢) ] ، ومنعت مصر أردبها ودينارها ، ،  
أخرجه مسلم وأبو داود . فذكر صلى الله عليه وسلم كل  
بلد وما يختص به من كيل ونقد ، وأشار الى أن نقد مصر  
الذهب . وكان في هذا الحديث ما يشهد بصحة فعل عمر  
بن الخطاب رضي الله تعالى عنه ، ( ص ٢٠ أ ) [ فإنه ]  
لما افتتح العراق في سنة ست عشرة من الهجرة بعث  
عثمان ابن حنيفة ، ففرض على أرض السواد على كل  
جريب من الكرم عشرة دراهم ، و [ على ] كل جريب [ من  
النخل ثمانية دراهم ، وعلى جريب القصب والشجر ستة  
دراهم ، وعلى جريب (٣) البُر أربعة دراهم ، وعلى جريب  
الشعير درهمين ؛ وكتب بذلك الى عمر [ بن الخطاب ]  
رضي الله عنه [ فارتضاه (٤) ]

ولما فتحت مصر في سنة عشرين على الصحيح فرض  
(٥) عمرو بن العاص على جميع مَن بها من القبط  
دينارين ، فجبيت أول عام اثنا عشر ألف ألف دينار ،  
وقيل جُبيت ستة عشر ألف ألف دينار ؛ وضربت الجزية

---

(٢) اضيف ما بين الحاصرتين من م (٣٤ ب) ، وهو وارد في ك ايضا  
(٤١ ب) .

(٣) قبالة هذه العبارة ، بهامش الصفحة في و ، الجملة الآتية  
«الجريب عشر قصبات والقصبية ستة اذرع والقفيز عشر الجريب ،  
من (كتاب) تحرير الاحكام لابن جماعة» .

(٤) اضيف ما بين الحاصرتين من م (٣٤ ب) ، وهو في ك ايضا (٢٤)  
(١) .

(٥) في و «فرض» .

في علوج مصر الذين أقروا لعمارة الأرض أربعة دنانير  
 في كل سنة ، سوى خراج الأرض ؛ فأقر ذلك عمر بن  
 خطاب رضي الله تعالى عنه . وأما أهل السواد فإن عمر  
 رضي الله عنه أقرهم على منزلة أهل الذمة ، وفرض على  
 كل عِلج منهم أربعين درهما ، فجبيت مائة ألف ألف  
 وسبعة وثمانون ألف ألف درهم ، [ وقيل مائة ألف وستون  
 ألف درهم ] ؛ وما زال خراج السواد دراهاهم . ولولا خوف  
 لاطالة لسردت الأخبار التي توضح أن معاملة مصر  
 ما زالت بالذهب فقط ما يقوم [ منه ] سفر ضخم ، وفوق  
 كل ذي علمٍ عليم .

وأما الفضة فكانت بمصر تُتخذ حلياً وأواني ، وقد  
 يضرب منها الشيء للمعاملات التي يُحتاج إليها في اليوم  
 لنفقات البيوت . وأول ما رأيت للدراهم ذكرا بمصر في  
 أيام الحاكم بأمر الله أحد خلائف الفاطميين . قال الأمير  
 المختار عز (٦) الملك محمد بن عبيد الله بن أحمد  
 المسيحي عفا الله عنه في تاريخه الكبير : «وفي شهر  
 ربيع الأول ، يعني من سنة سبع وتسعين وثلاثمائة ،  
 تزايد أمر الدراهم القطع (٧) والمزايدة ، فبيعت أربعة

(٦) ما بين الحاصرتين وارد في ك فقط (٤٢ ١) .

(٧) في و «بن» والرسم المثبت هنا من م (٣٥ ١) . والمسيحي من  
 المؤرخين المكثرين في العهد الفاطمي ، وقد توفي سنة ٤٢٠ هـ  
 (١٠٥٩ م) ويقال إن مؤلفاته بلغت ثلاثين كتابا وإن كتابه المشار  
 إليه هنا يقع في ست وعشرين ألف صفحة ، وأنه لم يعد لهذه الكتب  
 وجود ، ما عدا الجزء الأربعين من كتابه التاريخ الكبير بمكتبة

وثلاثون درهما بدينار ونزع<sup>(٨)</sup> السعر ، واضطربت أمور  
الناس ، فرفعت الدراهم ، وأنزل بعشرين صندوقا من  
بيت المال فيها دراهم جُدُدُ ، ففرقت في الصيارف ،  
وقرىء سجل برفعها وألا يتعامل بها ، وأنظر من في يده  
شيء منها ثلاثة أيام ، وأن يؤد جميع ما تحصل منها الى  
دار الضرب فاضطربت الناس ، وبلغت [ الدراهم<sup>(٩)</sup>  
القطع والمزايدة ] أربعة دراهم بدرهم [ من الجدد ] :  
وتقرر أمر الدراهم الجدد على ثمانية عشر درهما بدينار .  
ثم اشتهر في كتب ( ص ٢٠ ب ) الأخبار [ أن الفضة  
صارت تضرب نقودا بمصر ، وأنها سُميت [ بين الدراهم  
] باسم<sup>(١٠)</sup> [ المسودة ، وبها كانت معاملة أهل مصر  
والقاهرة والإسكندرية ، ] وتُعرف بنقد<sup>(١١)</sup> مصر .

الإسكوريال بإسبانيا ، وما عدا اقتباسات مبعثرة في كتب المؤرخين  
كابن منجب ، وابن ميسر ، وابن خلكان ، والمقرئزي . راجع حسن  
إبراهيم حسن (الفاطميون في مصر ، ص ٨) .

(٨) تقدمت الإشارة الى هذين النوعين من الدراهم في ص ١٤ - ١٥  
هنا ، وقد تناولهما (Sauvaire : Op. Cit. ii. p.p 146, 193,  
206, 204, 194) بما يوضح قيمة كل منهما في النقود  
الإسلامية وخلاصته أن الدراهم القطع - أو المقطعة - كانت  
كمدلولها اللفظي دراهم غير ماملة لذهاب جزء منها بسبب القطع  
وكانت تلك الدراهم تقبل في معاملات الأفراد حسب الوزن ، غير أن  
الحكومات كانت ترفض التعامل بها دائما وتسميها الدراهم الغلة .  
أما الدراهم المزاييدة - وصحتها الزاييدة - فهي التي كانت تزيد عن  
الدراهم الجيدة في الحجم وليس في الوزن

(٩) في و «وزع» والرسم المثبت هنا من م (٣٥ ١)

(١٠) أضيف ما بين الحاصرتين مما تقدم انظر ص ١٥ (سطر ٨)

(١١) أضيف ما بين الحاصرتين لتكميل العبارة .



وأدركت الاسكندرية ) وأهلها لايتعاملون إلا بها ،  
ويسمونها الورق . واختلفت أراء خلفاء مصر وملوكها فى  
مقدار الدرهم اختلافًا لم ينضبط الى الآن<sup>(١١)</sup> .

وحقيقة الدراهم السود النحاس فيه اليسير<sup>(١٢)</sup> من  
الفضة ، ولم تزل المعاملة بها حتى استولت دولة بنى  
أيوب على مملكتى مصر والشام ، وتملك منهم محمد  
الكامل بن العادل . ففى ذى القعدة من سنة ثنتين  
وعشرين وستمئة أمر [ الكامل ] بضرب دراهم  
مستديرة ، وتقدم ألا يتعامل الناس بالدراهم المصرية  
العتق ، وهى التى يدعوها أهل مصر الورق . فهجر الناس  
[ الدراهم ] ، وتركوا التعامل بها ، إذ الرعية على دين  
راعيها . وكانت الدراهم الكاملية - وهى التى أدركتنا  
الناس يتعاملون بها - ثلثاها فضة والثلث نحاس ، يضاف  
على المائة من الفضة الخالصة خمسون درهما من  
النحاس .

وراجت هذه الدراهم فى بقية دولة بنى أيوب ، ثم فى  
أيام مواليتهم الأتراك بمصر والشام رواجًا حتى قلّ الذهب  
بالنسبة اليها وصارت المبيعات الجليلة تباع وتقوم بها ،  
وإليها تنسب عامة أثمان المبيعات وقيم الأعمال ، وبها

---

(١٢) انقردت م (١٣٥) بالعبرة الواردة هنا بين الحاصرتين ، من دون  
النسختين الآخرين و ، ك .

(١٢) لم يشير المقرئ الى نهاية اقتباسه من المسبحة على انه من  
المعقول ان يكون آخره حيث الاشارة الى ذلك بالمتن ، اذ توفى المسبحة  
سنة ٤٢٠ هـ (١٠٢٩ م) .

يؤخذ خراج الأرضين وأجرة المساكن وغير ذلك و [ كان ] الدرهم ثمانى عشرة خروبة ، [ و ] الخروبة ثلاث قمحات ، والمثقال أربع وعشرون خروبة ، والصنجة تتفاوت بمصر والشام ، فتتقص كل مائة مثقال شامى مثقالا وربعا بمصر ، وكذلك الدراهم .

وأما الفلوس فإنه لما كان فى المبيعات محقرات تقل عن أن تباع بدرهم أو جزء منه ، احتاج الناس من أجل ذلك فى القديم والحديث من الزمان الى شىء سوى نقدي الذهب والفضة يكون بازاء تلك المحقرات ، لم يُسمَ أبدا على وجه الدهر ساعة من نهار فيما عرف من أخبار الخليقة نقدا ، لا ولا أقيم قط بمنزلة أحد النقيدين . واختلفت مذاهب البشر وأراؤهم فيما يجعلونه بإزاء تلك المحقرات ، فلم يزل بمصر والشام ( ١٢١ ) وعراقى العرب والعجم وفارس والروم فى أول الدهر وآخره ملوك هذه الأقاليم ، لعظمتهم وشدة بأسهم ونصرة ملكهم ، وكثرة شأوهم وخنزوانة سلطانهم ، يجعلون بإزاء هذه المحقرات نحاساً يضربون اليسير منه قطعاً صغاراً تسميها العرب فلوساً<sup>(١٤)</sup> لشراء ذلك ، ولا يكاد يوجد من هذه الفلوس الا النزر اليسير ، مع أنها لم تقم أبدا فى

---

(١٤) فى و «ايسر الفضة» والرسم المثبت هنا من م ( ١٢٠ ) ، وكذلك ك ( ٤٢ ب ) ، وهو معدل لجوهر المعنى تماما ، على انه هو الصحيح . اذا الدراهم النقرة - وليست السوداء - هى التى كانت تغلب فيها نسبة الفضة على النحاس فى معظم العصور ، انظر القلقشندي (صبيح الاعشى ، ج ٢ ص ٤٤٣ ، ٤٦٦ - ٤٦٧) .

بده الاقاليم بمنزلة أحد النقيدين قط . وكان سبب ضربها بمصر في أيام الكامل الأيوبي - بعد أن لم تكن - أن امرأة تعرضت لخطيب الجامع بمصر ، وهو إذ ذاك أبو الطاهر المحلي ، تستفتيه : «أيحل شرب الماء أم لا ؟» فقال : « ياأمة الله ! وما يمنع من شرب الماء ؟ » فقالت : « إن السلطان ضرب هذه الدراهم ، وإنى اشتري القربة بنصف درهم منها ومعى درهم ، فيردّ [ السقاء ] على نصف درهم ورقاً ، فكأنى اشتريت منه ماء ونصف درهم بدرهم » . فأنكر [ أبو الطاهر ] ذلك ، واجتمع بالسلطان وتكلم معه في ذلك ، فأمر بضرب الفلوس .

ولقد كان ببغداد ، التي أزيلت عمارتها على عامة الأمصار يُجعل بإزاء غالب المبيعات عوضاً منها الخبز . يوضح ذلك ما علقته من رسالة الشيخ الرئيس أبى القاسم ابن أبى زيد الى بعض اخوانه يخبره بأخبار البلاد التي سلكها وما هي عليه ، وذلك عند سفره من مصر وحصوله ببغداد ، في سنة بضع وأربعمئة . قال بعد صدر طويل : أما الخبز فيبرز عجينة على باب الدكان ، فيجتمع عليه عدد كثير من الذباب ، ثم يخبزونه في تنانير قد أحميت بالدخان ، ويبالغون في تجفيف<sup>(١٥)</sup> الرغفان ، ويتعاملون

---

(١٥) ليس لفظ الفلوس - والمفرد فلس - عربى الأصل ، بل هو لفظ يونانى معرب ، وقد اخذته اليونانية قبلاً من اللفظ اللاتينى (Follis) ومعناه كيس النقود ، ويقال مثل ذلك بصدد لفظ الدراهم ، فقد اخذه العرب من لفظ (diram) فى الفارسية وهو يونانى الأصل وكذلك لفظ الدينار ، واصله (denarius) فى اللاتينية . انظر . (Enc . Isl Arts . Fals, Dirham, Dinar)

به هي الاسواق ، و يقيمونه مقام الدرهم [ في الاتفاق ] .  
ويستقدونه نقدا قد اصطالحوا عليه . وجعلوا لذلك قانونا  
يرجعون اليه : فيردون المثلوم والمكرج<sup>(١٧)</sup> ، كما يرد  
الدرهم الزائف والدينار المبهرج<sup>(١٧)</sup> ، ويشترون به أكثر  
الماكولات والمشمومات ، [ ويدخلون<sup>(١٨)</sup> به الحمامات ]  
، ويأخذونه النباذ والخمار ، ولا يردونه البزاز ولا العطار .  
وللرغيف السميذ على غيره صرف مقدر ، وحساب عندهم  
معلوم محرز : ومع هذه العناية والاحتياط يباع كل ستين  
رغيفاً بقيراط<sup>(١٩)</sup> . وكتبت من خط حافظ المغرب ( ص  
٢١ ب ) محمد بن سعيد في كتابه الذي سماه « جنا  
النحل وحيا المحل » مانصه : « فأخرج لي أحد هؤلاء  
التجار - يعني<sup>(٢٠)</sup> تجارا رأهم ببغداد لما رحل إليها -  
ورقة فيها خطوط بقلم الخطا<sup>(٢١)</sup> ، وذكر أنها من ورق

---

(١٦) في و « تخفيف » ، والرسم المثبت هنا من م (٣٦ أ) .  
(١٧) المكرج من الخبز هو الذي فسد وعلته خضرة (محيط  
المحيط)  
(١٨) جاء في محيط المحيط ، ان « البهرج الباطل والردى » ، والدرهم  
الذي فضته رديئة ،

فيكون الدينار المبهرج مثل ذلك انظر ايضا ص ٦٢ ، (حاشية  
١) ، حيث ورد لفظ « التبهرج » للدلالة على نوع من النقود الرديئة .  
(١٩) اضيف ما بين الحاصرتين من م (٣٦ أ) .  
(٢٠) القيراط هنا نقد مقداره جزء من عشرين من المثقال ، وهو من  
مستحدثات الخليفة عبدالملك بن مروان انظر Enc . isl. Art  
Kirat)

(٢١) في و « يعني تجارهم ببغداد » ، والصيغة المثبتة هنا من م (٣٦  
ب)

نوت فيها لبن ونعمة ، وأن هذه الورقة إذا احتاج إنسان  
إلى خان بالق<sup>(٢٢)</sup> من بلاد الصين لخمسة دراهم دفعها  
بها ، وأن ملكها يختم لهم هذه الأوراق ، وينتفع بما يأخذ  
بلا عنها ، ، انتهى<sup>(٢٣)</sup> .

وأخبرني من لا أتهم أنه شاهد في بعض مدن إقليم  
الصعيد أهلها يتعاملون في محقرات المبيعات بالكودة<sup>(٢٤)</sup> ،  
وتسمى بمصر الودع ، كما يتعامل أهل مصر الآن

---

(٢٢) الخطا بلاد المغول (Cathay) ، وهي الجزء الغربي من بلاد  
الصين وكانت عاصمتها جالق بالق ، ومن بلاد الخطا هذه كانت  
اغارات جنكزخان ومن وليه من خانات المغول انظر القلقشندي  
(صبح الاعشى ، ج ٤ ، ص ٤٨٣ - ٤٨٧ ، وكذلك Enc isl Art  
Kara Khitai)

(٢٣) في و ، وكذلك ك (٤٣ ب) «إذا احتاج انسان بايع من بلاد  
الصين» والرسم المثبت هنا من م (٣٦ ب) ، حيث وردت «خان بالق»  
بالخين بدل القاف هذا وكانت خان بالق عاصمة الصين ، وهي غير  
جالق الواردة في الحاشية السابقة . انظر القلقشندي (صبح  
الاعشى ، ج ٤ ، ص ٤٧٩ - ٤٨٠) ، وكذلك (Enc. Isl. Art  
Khan Balik)

(٢٤) وصف ابن بطوطة في كتاب رحلته المعروف (تحفة النظار في  
غرائب الامصار وعجائب الاسفار - Defremery ج ٤ ص ٢٥٩ -  
٢٦٠) هذا الورق وصفا دقيقا ونصه ( «واهل الصين لا يتبايعون  
بدينار ولا درهم وجميع ما يتحصل ببلادهم من (ص ٢٦٠) ذلك  
يسبكونه قطعاً .. وانما بيعهم وشراؤهم بقطع كاغد ، كل قطعة منها  
قدر الكف ، مطبوعة بطابع السلطان ، وتسمى الخمس والعشرون  
قطعة منها بالشت ، بياء موحدة والف ولام مكسور وشين معجم  
مسكن وتاء معلولة وهي بمعنى الدينار عندنا ، واذا تمرقت تلك  
الكواغد في يد انسان حملها الى دار كدار السكة عندنا ، فاحذ

بالفلوس . وأخبرني ثقة أن ببعض بلاد الهند يُشتري الكثير من المأكـل بالعفص والبلح . وأدركت أنا والناس [ من ] أهل ثغر إسكندرية وهم يجعلون في مقابلة الخضرة والحوامض والبقول ونحو ذلك كِسْرَ الخبز ، ولشراء ما يراد منه ، ولم يزل ذلك الى نحو السبعين والسبعمئة . وأدركنا ريف مصر وأهله يشترون الكثير من الحوائج والمأكولات ببعض الدجاج وينخال الدقيق ، وبردىء مشاق الكتان ، إلى آخر<sup>(٢٥)</sup> هذه الحوادث . وكل هؤلاء إنما يتخذون ما تقدّم ذكره لشراء الأمور الحقيمة فقط ، ولم يجعل أحد منهم شيئاً من ذلك نقداً يخزن ، ولا يشتري به شيء جليل البتة .

ولما ضربت الفلوس كما مرّ<sup>(٢٦)</sup> في أيام الكامل تتابع<sup>(٢٧)</sup> الملوك في ضربها حتى كثرت في الأيدي ، وما زالت العامة تتعنت فيها لما يُدخلها من القطع المخالفة للقطع التي يأمر السلطان بالتعامل بها ، فتقدّم الولاة بصلاح ذلك .

---

عوضها جدداً ودفع تلك ، ولا يعطى على ذلك أجره ولا سواها . لأن الذين يتولون عملها لهم الأرزاق الجارية من قبل السلطان . وقد وكل بتلك الدار أمير من كبار الأمراء ، وإذا مضى الإنسان الى السوق بدرهم فضة او دينار يريد شراء شيء لم يؤخذ منه ، ولا يلتفت عليه حتى يصرفه بالبالشت ويشتري به ما أراد . انظر ايضاً : Gibb (Ibn Battuta, p. 369. N. 4) لشرح لفظ «بالشت» .

(٢٥) عرف المقرئى (شذور العقود - Tychsen - ص ٥٠) الكودة بأنها الودع الذى يستخرج من البحر .

(٢٦) فى و . وكذلك ك (٤٣ ب) «ايسر» وفى م (٣٦ ب) «امس» .

(٢٧) فى و «كما ترى» والصيغة المثبتة هنا من م (٣٦ ب)



وكانت الفلوس أولا تعدُّ في الدرهم الكاملى ثمانية  
 وربعين فلسا ، ويُقسَّم الفلس أربع قطع تُقام كل قطعة  
 بـم فلس ، يُشتري بها ما يُشتري بالفلوس ؛ فيحصل  
 لك من الرفق لذوى الحاجات ما لا يكاد يوصف . وتماضى  
 الأمر على ذلك الى بعد الخمسين والستمائة (٢٨) من  
 هجرة ، فسمَّول بعض العمال لأرباب الدولة حُبَّ الفائدة ،  
 وضَمِن ضرب الفلوس بمال قرَّه على نفسه ، وجعل كل  
 فلس يزن مثقالا ، والدرهم ( ص ٢٢ ١ ) يعدُّ أربعة  
 وعشرين فلسا ، فتقل ذلك على الناس ، وأنكاهم موقعه  
 لما فيه من الخسارة ، لأنه صار ما يُشتري بـدرهم هو ما  
 كان قبل يشتري بنصف درهم ؛ ثم توطَّنت نفوس الناس  
 على ذلك ، إذ هم أبناء العوائد ، وكانت الفلوس مع ذلك  
 لا يشتري بها شىء من الأمور الجليلة ، وإنما هى لنفقات  
 البيوت ، ولأغراض ما يحتاج اليه من الخضر والبقول  
 ونحوها .

فلما كانت سلطنة العادل كتيغا ، وأكثر الوزير فخر  
 الدين عمر بن عبد العزيز الخليلى من المظالم ، وجارت  
 حاشية السلطان ومماليكه على الناس ، وطمعوا فى أخذ  
 الأموال والبراطيل (٢٩) والحمايات ، وضربت الفلوس ،

---

(٢٨) فى و . لم يتابع ، والصيغة المثبتة هنا من م (٣٦ ب)  
 (٢٩) فى جميع النسخ المتداولة هنا ، والسبعماية ، وهو غلط يبرهن  
 عليه ما يلى بهذه الصفحة (سطر ١١) حيث ذكر المقرئ ما حدث  
 فى سلطنة العادل كتيغا (٦٩٤ - ٦٩٦ هـ . ١٢٩٤ - ١٢٩٦ م) من خلل  
 فى النقد ، وذلك قبل سنة سبعماية هذا وقد أدرك ناسخ لـ فقط (١٤٤)  
 تلك الغلطة فأشار إليها بالهامش بالجملة الآتية . لعله ستعلمه .

تَوَقَّفَ النَّاسُ فِيهَا لَخَفَتَهَا . فنودي في سنة خمس وتسعين  
وستمئة أن تُوزَنَ بالميزان ، وأن يكون الفلوس زنة درهم ؛  
ثم نودي على الرطل منها بدرهمين ، وكان هذا أول ما  
عُرف بمصر من وزن الفلوس والمعاملة بها وزناً لا عدداً .

فلما كانت أيام الظاهر برقوق ، وتولَّى محمود [ بن علي  
الاستادار<sup>(٣٠)</sup> ] أَمَرَ الْأَمْوَالَ السُّلْطَانِيَّةَ ، شره إلى الفوائد  
وتحصيل الأموال ، فكان مما أحدث الزيادة الكبيرة [ من  
الفلوس<sup>(٣١)</sup> ] ؛ فبعث إلى بلاد فرنجة لجلب النحاس  
الأحمر ، وضمن دار الضرب بالقاهرة بحملة من المال ،  
ودام ضرب الفلوس بها مدة أيامه ؛ واتخذ بالاسكندرية  
دار ضرب لعمل الفلوس . فكثرت [ الفلوس ] بأيدي  
الناس كثرة بالغة [ و ] راجت رواجاً صارت من أجله هي  
النقد الغالب في البلد . وقلت الدراهم لأمرين : أحدهما  
عدم ضربها ألبتة ، والثاني سبك ما بأيدي الناس منها  
لاتخاذها حلياً منذ تقفن أمراء السلطان وأتباعهم في  
دواعي الترف ، وتأنقهم في المباهاة بفاخر الزي وجليل  
الشارة . ووُجِدَ مع ذلك الذهب بأيدي الناس ، ، بعد أن  
كان لا يوجد مع كل أحد ، لكثرة ما كان يخرج

(٣٠) انظر ص ٣٧ ، حاشية ٤ .

(٣١) اضيف ما بين الحاصرتين من (De Sacy : Op. Cit. p.

46) انظر أيضاً أبا المحاسن : النجوم الزاهرة (طبعة كاليفورنيا) ،

ج ٦ ص ٣٨٠ ، و (Wiet : Les Biographies du Manhal

Safi. p. 245. NO. 1671)

الظاهر [ برقوق ] فى الإنعام على أمراء الدولة ورجالها ، وفى نفقات الحروب والأسفار ، وفى الصلوات رمن الغلاء . فمات الظاهر وللناس ثلاثة نقود أكثرها الفلوس ، وهو النقد الرايج الغالب ، والثانى الذهب وهو أقل وجدانا (٣٢) من الفلوس ، وأما الفضة ( ص ٢٢ ب ) فقلت حتى بطل التعامل بها لعزبتها ، وكان يعطى فى الدينار الذهب منها [ الى ] ثلاثين درهما . ثم كثر الذهب بأيدي الناس حتى صار مع أقل السوق : وعظم رواج الفلوس ، وكثرت كثرة بالغة حتى صارت المبيعات وقيم الأعمال كلها تنسب الى الفلوس خاصة ، وبلغ الذهب كل مثقال منه الى مائة وخمسين من الفلوس ، [ والفضة كل (٣٣) زنة درهم من المضروب منها بخمسة دراهم من الفلوس ] التى كل درهم منها يعد أربعة وعشرين فلسا ؛ وبلغ المثقال من الذهب بثغر الاسكندرية ثلاثمائة درهم من الفلوس ؛ فدُهِى الناس بسبب ذلك داهية أذهبت المال ، وأوجبت قلة الأقوات ، وتعذر وجود المطلوبات لاختلاف النقود ؛ وإنه ليخشى من تمادى ذلك أن يحول حال [ أهل ] الأقليم (٣٤) ، وَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ بِقَوْمٍ سُوءًا فَلَا مَرَدَّ لَهُ وَمَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَالٍ .

(٣٢) اضيف ما بين الحاصرتين من م ( ٣٧ ) ١ .

(٣٣) كذا فى و .

(٣٤) كتب De Bouard : Sur L'evolution Monetaire de L'egypte Medivevale) مقالة قيمة بالفرنسية فى موضوع النقود الاسلامية وهى منشورة فى (Rev . Soc. Econ. Polit Stais Legatis XXX. pp, 427 - 459)

## فصل فى ذكر أقسام الناس وأصنافهم وبيان جمل من أحوالهم وأوصافهم

اعلم حرسك الله بعينه التى لاتنام ، وركنه الذى لايرام ، أن الناس بإقليم مصر فى الجملة على سبعة أقسام . القسم الأول [أهل] الدولة ؛ [و] القسم الثانى أهل اليسار من التجار ، وأولى النعمة من ذوى الرفاهية ؛ والقسم الثالث الباعة وهم متوسطو الحال من التجار ، ويقال لهم أصحاب البرّ ، ويلحق بهم أصحاب المعاش ، وهم السوق ؛ [و] القسم الرابع أهل الفلح ، [وهم] أهل الزراعات والحرث ، سكان القرى والريف ؛ والقسم الخامس الفقراء ، وهم جلّ الفقهاء وطلاب العلم ، والكثير من أجناد الحلقة ونحوهم ؛ والقسم السادس أرباب الصنائع والأجراء أصحاب المهن ؛ والقسم السابع ذوى الحاجة والمسكنة ، وهم السوّال الذين يتكفّفون الناس ويعيشون منهم .

فأما القسم الأول ، وهم أهل الدولة ، فحالهم في هذه المحن <sup>(١)</sup> على ما يبدو لهم ولمن لا تأمل عنده ، ولا معرفة بأحوال الوجود له أن الأموال كثرت بأيديهم بالنسبة لما كانت قبل هذه المحن ، باعتبار ما يتحصل لهم من خراج الأراضي ، فإن الأرض التي كان مبلغ خراجها من قبل هذه الحوادث مثلا عشرين ألف درهم [ صار الآن <sup>(٢)</sup> خراجها مائة ألف درهم ] . وهذا الظن ليس بصحيح ( ص ١٢٣ ) ، بل قلت أموالهم بالنسبة إلى ما كانت عليه أموال أمثالهم من قبل : وبيان ذلك أن العشرين ألف درهم فيما سلف كان مالكا ينفق منها فيما أحب واختار ، ويذخر منها بعد ذلك ما شاء الله ، لأنها كانت دراهم ، وهي قيمة ألف مثقال من الذهب أو قريب منها . والآن إنما يأتيه بدل تلك المائة ألف درهم قلوس ، هي قيمة ستمائة وستة وستين مثقالا من الذهب ، ينفق ذلك فيما يحتاج إليه في اليوم من لحم وخضر وتوابل وزيت ونحوه ، وفيما لا بد له من كسوته وكسوة عياله ، وما تدعو إليه الحاجة من خيل وسلاح وغيره ، مما كان <sup>(٣)</sup> يشتريه قبل هذه المحن بعشرة آلاف من الفضة ونحوها . ولولا تساوي العالم <sup>(٤)</sup> من الخاصة والعامة بتفاوت [ ما بين ] سعر المبيعات الآن وبين سعرها قبل هذه المحن لبيّن ذلك

(١) في وفي ك ايضا (٤٥ ا) «هذا المحل» ، والصيغة المثبتة هنا من (١ ٣٨) .

(٢) اضيف ما بين الحاصرتين من م (١ ٣٨) .

(٣) في جميع النسخ المتداولة هنا «ما كان» .

(٤) في جميع النسخ المتداولة هنا «العلم» .

: ولا بد من الالماع بطرف منه إن شاء الله تعالى . فأهل  
الدولة لو ألهموا رشدهم ، وتَصَحَّحوا أنفسهم ، لعلموا أنهم  
لم ينلهم ربح البتة بزيادة الأطنان ، ولا بغلاء سعر الذهب  
الذى كان أصل هذا البلاء ، وسبب هذه المحن . بل هم  
خاسرون ، وأن ذلك من تلبيس مباشر بهم ليبلهم ما  
يحبون من أعراضهم ، وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ .

وأما القسم الثانى ، وهم مياسير التجار وأولو النعمة  
والترف ، فإن التاجر إذا استفاد مثلا ثلاثة آلاف درهم  
فى بضاعته ، فإنما يتعوَّض عنها فلوسا أو عشرين متقالا  
من الذهب ؛ ويحتاج الى صرفها فيما لا غنى له عنه من  
مئونة ومئونة عياله ، وكسوته وكسوة عياله . فهو لو تأمل  
لاتضح له أنه لما كان أولا يستفيد فى مثل هذه البضاعة  
ألف درهم مثلا ، أنها تغنى عنه فى كلفته أكثر مما تغنى  
عنه هذه الثلاثة آلاف درهم من الفلوس بكثير . فالبائس  
لغباوته يزعم أنه استفاد ، [و] فى الحقيقة إنما خسر ،  
ولسوف عما قليل ينكشف له الغطاء ، ويرى ماله قد أكلته  
النفقات ، وأتلفه اختلاف النقود ، فيعلم فساد ما كان يظنُّ  
، ويكذب ما كان يزعم ، وَمَنْ يُضْلِلِ اللهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ .

وأما القسم الثالث ، وهم أصحاب البرِّ وأرباب  
المعاش ، فإنهم فى ( ص ٢٣ ب ) هذه المحن يعيشون  
مما يتحصَّل لهم من الربح فإن أحدهم لا يقنع من الفوائد  
الا بالكثير جدا ، وهو يُعَيِّد ساعات من يومه ينفق ما  
اكتسبه فيما لا بد له منه الكلف ، وحسبه ألا يستدين لبقية



سحته ، ويقنع كما قال الأول  
 على أننى راض أن أحمل الهوى  
 وأخلص منه لا غلى ولا ليا  
 وأما القسم الرابع ، [ وهم ] أصحاب الفلاحة  
 ولحراث ، فهلك معظمهم لما قدّمناه من شدة السنين  
 وتوالى المحن بقلة رى الأراضى . وفيهم من أثرى ، وهم  
 الذين ارتوت أراضيهن فى سننى المحل ، فنالوا من  
 راعيتها أموالا جزية عاشوا بها هذه الأزمنة ؛ على [ أن ]  
 فيهم من عظمت ثروته ، وفخمت نعمته ، ونال ما أربى على  
 مراده ، وزاد على [ ما ] أمّله ، والله يَقْبِضُ وَيَبْسُطُ وَإِلَيْهِ  
 تُرْجَعُونَ .

وأما القسم الخامس ، فهم أكثر الفقهاء وطلاب العلم ،  
 ومن يلحق بهم من الشهود <sup>(٥)</sup> ، والكثير من أجناد  
 الحلقة ، ومن شابههم ممن له عقار أو جار من معلوم أو  
 سلطان أو غيره ؛ فهم ما بين ميت أو مشتهى الموت ،  
 لسوء ما حلّ بهم . فإن أحدهم إذا أتته مائة درهم مثلا  
 فإنّ ما يأخذ عنها فلوسا أو ثلثى مثقال <sup>(٦)</sup> يتفق ذلك فيما

(٥) الشهود جمع شاهد ، وهو فى مصطلح الدولة المملوكية  
 الموظف الذى كان عمله أن يشهد بمتعلقات الديوان المستخدم به  
 نفيا وإثباتا ، وهو احد الذين جمعهم القلقشندى (صبح الاعشى ، ج  
 ٥ ص ٤٦٦) تحت باب كتاب الأموال . انظر المقرئى (كتاب السلوك  
 لمعرفة دول الملوك ، ج ١ ص ٥٩٣ ، ٦٦٧ ، ٩٣٧ ، ١٠٤٦) .  
 (٦) فى و «فانما يأخذ منها فلوسا ويكفى مثقال» وفى ك (١٤٦) فانما  
 يأخذ منها فلوسا او ثلثى مثقال ، ويظهر ان صيغة م (١٣٩) المثبته  
 هنا بالمتن هي الاقل غموضا

كان ينفق فيه من قبل عشرين درهما من القضة . فلحقهم  
من أجل ذلك القلة والخصاصة ، وساعت أحوالهم . وَمَا  
أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُو عَنْ كَثِيرٍ .

وأما القسم السادس ، فهم أرباب المهن والأجراء  
والحمالين والخدم والسُّوَّاس والحَاكَّة والبنَّاء والفعلة  
ونحوهم ، فإن أجرهم تضاعفت تضاعفا كثيرا ، إلا أنه لم  
يبق منهم إلا القليل لموت أكثرهم ، بحيث لم يوجد منهم  
الواحد إلا بعد تطلب وعناء ، والله عاقبة الأمور .

وأما القسم السابع ، فهم أهل الخصاصة والمسكنة ،  
ففنى معظمهم جوعا وبردا ، ولم يبق منهم إلا أقل من  
القليل . لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ .

\* \* \*

## (ص ٢٤ أ) فصل في ذكر نبذ من اسعار هذا الزمن وايراد طرف من اخبار هذه المحن

اعلم اسعدك الله سعادة الأبد ، وآتاك فوز السرمد ،  
ان الذى استقر امر الجمهور باقليم مصر عليه فى النقد  
الفلوس خاصة ، يجعلونها عوضا عن المبيعات كلها من  
اصناف المأكولات وانواع المشروبات وسائر المبيعات  
ويأخذونها فى خراج الأرضين وعشور اموال التجارة ،  
وعامة مجابى السلطان ، ويصيرونها قيما عن الأعمال  
جليها وحقيرها لا نقد لهم سواها ولا مال إلا اياها ، على  
أن كل قنطار منها وهو مائة رطل مصرية (وزنا)<sup>(١)</sup>  
بستمائة درهم (نقدا)<sup>(٢)</sup> ، حسايا عن كل قنطار وهو زنة  
[مائة وأربعة<sup>(٣)</sup> وأربعين درهما وزنا ستة دراهم ، وعن

---

(١ . ٢) اضيف ما بين الحاصرتين للتوضيح انظر ما يلى ص ٧٧

سطر ١ .

(٣) اضيف ما بين الحاصرتين من م (١ ٣٩) ، وهو وارد فى ك ايضا

(١ ٤٦) .

كل درهم منها أوقيتان زنتهما [ أربعة وعشرون درهما -  
بدعة أحدثوها وبلية ابتدعوها لا أصل لها في ملة نبوية ولا  
مستند لفعلها عن طريقة شرعية ، ولا شبهة لمبتدعها في  
الاقتداء بفعل أحد ممن غبر ولا انتناسة <sup>(٤)</sup> بقول واحد  
من البشر ، سوى شيء نشأ عنه ذهاب بهجة الدنيا وزوال  
زينتها ، وتلايف الأموال وفساد زخرفها ومصير الكافة إلى  
القلة وشمول الفاقة للجمهور مع الذلة ليقضى الله أمراً  
كان مفعولاً .

وأما أسعار المبيعات فإن الذهب انتهى بحاضرة  
القاهرة وربعها <sup>(٥)</sup> كل مثقال منه إلى مائة وخمسين درهما  
من الفلوس ، وبلغ بثغر الاسكندرية كل مثقال إلى  
ثلاثمائة درهم فلوساً وبلغت دراهم المعاملة كل زنة درهم  
منها خمسة دراهم فلوساً وانتهى الأردب من القمح إلى  
اربعمائة وخمسين فلوساً غير الكلفة : وهي عن السمسرة  
<sup>(٦)</sup> عشرة دراهم ، والحمولة سبعة دراهم ، والغريبة ثلاثة

(٤) في و «انتشابه» والرسم المثبت هنا من م (٣٩ ب) .

(٥) في و «وربعها» والرسم المثبت هنا من م (٣٩ ب) .

(٦) قدر المقرئ (المواعظ والاعتبار ، ج ١ ، ص ٨٨ - ٨٩) قيمة  
السمسرة عامة بأقل من هذا ، وذكر أن السلطان الملك الناصر محمد  
الغنى سنة ٧١٥ هـ - (١٣١٥ م) ما يسمى باسم نصف السمسرة ،  
ونصفه «ومما أبطل أيضاً نصف السمسرة» وهو عبارة عن أن من  
باع شيئاً من الأشياء فإنه يعطى اجرة الدلال على ما تقرر من قديم  
عن كل مائة درهم درهمين ، فلما ولي ناصر الدين ابن الشيخ  
الوزارة قرر على كل دلال من دلالته درهماً من كل درهمين ، فصار  
الدلال يعمل معدلة ويجتهد حتى ينال عادته ، وتصير الغرامة على  
البائع ، فتضرر الناس من ذلك ، واودوا فلم يغاثوا ، حتى أبطل ذلك  
السلطان .

دراهم وأجرة الطحن ثلاثون درهما ، فذلك خمسون درهما ، ويتحصل عن الأردب قمحا نقيا خمس وبيات فقط ، وينقص منه سدسه غلثا ، فإذا لا يتهيأ كل أردب إلا من حساب (ستمائة<sup>(٧)</sup> درهم فلوسا) وبلغ كل أردب من الشعير والفلول ما ينوف عن ثلاثمائة (درهم) سوى الكلف ، والأردب من البسلة ثمانمائة درهم ، ومن الحمص خمسمائة درهم ، والرأس الواحد من البقر بمائة مثقال من الذهب - عنها خمسة عشر ألف درهم من الفلوس - (ص ٢٤ ب) ، والرطل الواحد من اللحم البقري النىء بسبعة (دراهم<sup>(٨)</sup>) فلوسا ، والرطل الواحد من الضأن بخمسة عشر درهما ، والطائر الواحد من الدجاج بمائة درهم الطائر الواحد - إلى عشرين درهما فلوسا والطائر الواحد من الأوز من مائتي درهم كل طائر منها إلى خمسين درهما (فلوسا<sup>(٩)</sup>) ، والرأس من الغنم الضأن بما ناف عن ألفي درهم فلوسا . وأبيع الجمل بسبعة آلاف فلوسا ، والقذح الواحد من لب اليقطين بمائة

(٧) موضع ما بين الحاصرتين بياض في و . وقد اضيف لفظ «ستمائة» من م (٣٩ ب) . وهو أيضا في ك (٤٧ أ) .

(٨) اضيف ما بين الحاصرتين من م (٣٩ ب) وهو أيضا في ك (٤٧ أ) .

(٩) اضيف ما بين الحاصرتين من م (٣٩ ب - ٤٠ أ) .

درهم وعشرين درهما فلوسا ، (والقدح<sup>(١٠)</sup> من الأرز  
 بخمسة عشر درهما فلوسا) والأردب الواحد من بذر  
 الجزر بخمسمائة درهم فلوسا ، وكل قدح من بذر الفجل  
 بمائة وخمسين درهما فلوسا ، وكل قدح من بذر اللفت  
 ثلاثمائة درهم فلوسا ، وكل قنطار من الشيرج غير كفه  
 بألف ومائتى درهم فلوسا ، (والبطيخة الواحدة<sup>(١١)</sup> فى  
 اوان البطيخ بعشرين درهم فلوسا) وكل رطل من العنب  
 فى اوانه بأربعة دراهم ، وكل قنطار من القرع بمائة درهم  
 فلوسا والسكر كل رطل الى سبعين درهما (فلوسا<sup>(١٢)</sup>) ،  
 وزيت الزيتون كل قنطار منه بخمسمائة وخمسين درهما  
 (فلوسا<sup>(١٣)</sup>) ، والثوب القطن بألف وخمسمائة درهم فلوسا  
 والذراع الواحد من ثياب الكتان الذى لم يقصر بضعة  
 عشر درهما ، والبيضة الواحدة من بيض الدجاج ينصف  
 درهم فلوسا ، والرطل الواحد من الكتان الذى (لم<sup>(١٤)</sup>)  
 يمشق بعشرين درهما فلوسا .

وبلغ بالاسكندرية وتروجه كل قدح واحد من القمح الى  
 اربعين درهما فلوسا ، ومن الشعير ثلاثين درهما ،  
 والرطل من الخبز عشرة دراهم ، والرطل من لحم الضأن

---

(١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣) اضيف ما بين الحاصرتين من م (٣٩) ب - ٤٠  
 . (١)

(١٤) اضيف ما بين الحاصرتين من م (٤٠) (١) ، حيث ورد ان ثمن  
 الرطل من هذا النوع من الكتان «بضعة عشر درهما فلوسا» وليس  
 عشرين كما هنا .



ستين درهما فلوسا (والطائر المتوسط<sup>(١٥)</sup>) من الدجاج  
ببضعة وخمسين درهما فلوسا) والبيضة الواحدة من  
بيض الدجاج بدرهمين فلوسا والأوقية من الزيت بأربعة  
دراهم فلوسا .

وبلغ كل قدح من بذر الرحلة بالقاهرة الى ستين درهما  
فلوسا وسبعين ، والرطل الواحد من الكمثرى الى بضعة  
وخمسين درهما والقنطار من الشيرخشك<sup>(١٦)</sup> الى ثلاثين  
الف درهم (فلوسا) والقنطار من الترنجيبين<sup>(١٧)</sup> الى خمسة  
عشر الف درهم فلوسا ، والزهرة الواحدة من النيلوفر<sup>(١٨)</sup>

---

(١٥) اضيف ما بين الحاصرتين من م (١٤٠) ، وهو في ك ايضا (٤٧)

(١٦) ترجم (dozy : Supp. Dict. Ar) هذا اللفظ الفارسي  
الاصل الى (Sorte de manne) ، ومعناه نوع من المن ، وهو  
يشبه السكر في الحلاوة ، وينبت في ايران . ولعل المقصود به نوع  
من الادوية او الترياقات المستعملة في تلك العصور .

(١٧) الترنجيبين لفظ فارسي الاصل ، وهو نقلا عن محيط المحيط ،  
«ظل اكثر ما يسقط بخراسان وما وراء النهر ، واكثر وقوعه على  
الحاح (كذا) ويجمع كالمن ، واجوده الابيض ، (وهو) فارسي ،  
معناه غسل رطب ، وهو في الخواص قريب من خيار شنبر ، وشرح  
(Dozy : Supp. Dict Ar) ذلك اللفظ بالآتي ونصه : (genet  
'Eespagne a fleurs jaunes, odorantes) اي رتم له زهرة  
اصفر ذو رائحة طيبة ، ومواطنه اسبانيا .

(١٨) النيلوفر لفظ اعجمي - ويقال النينوفر ايضا - نبات ذو رائحة  
طيبة ، وهو ينبت في المياه الراكدة ، له اصل كالجزر ، وساق املس  
يطول بحسب عمق الماء ، فلذا ساوى سطحه الماء اوراق وازهر ،  
واذا بلغ يسقط عن راسه ثمر داخله بذر اسود (محيط المحيط)  
ويقابله في الانجليزية (Nenuphar) .

الى درهم فلوسا ، والخيارة الواحدة الى درهم (فلوسا<sup>(١٩)</sup>) ونصف . وابع الفروج الواحد بسبعة وثلاثين درهما فلوسا وابع فى تركة ماوطتان<sup>(٢٠)</sup> غسيلتان من قطن بألفى درهم ومائتى درهم واربعين (درهما<sup>(٢١)</sup>) (فلوسا وبقية المبيعات بهذه النسبة فمن نظر الى اثمان المبيعات باعتبار (ص ١٢٥ أ) الفضة والذهب لا يجدها قد غلت<sup>(٧)</sup> الا شيئا يسيرا ، وأما باعتبار ما دهمى الناس من كثرة الفلوس فأمر لا اشنع من ذكره ، ولا افزع من هوله فسدت به الأمور واختلت به الأحوال وآل امر الناس بسببه الى العدم والزوال ، واشرف من اجله الأقليم على الدمار والاضمحلال ، ولكن الله يفعل ما يشاء .

\* \* \*

---

(١٩) اضيف ما بين الحاصرتين من ك فقط (٤٧ ب) .  
 (٢٠) الملوطة - والجمع ملايط وملوطات - كلمة يونانية الاصل تسربت الى العربية عن طريق اللغة القبطية وهي حسبما ورد فى (Dozy : Dict. Vetments. pp. 412 - 413) ثوب واسع يلبس فوق غيره من الملابس (un ample Vetement de dessus) ، او ملبوس واسع الأكمام ، وكان من ملابس المماليك بمصر (le vetement de desons des Mamlouks Les manches tres-amplés)

(٢١) اضيف ما بين الحاصرتين من م (٤٠ أ)

(٢٢) فى و ، قلت ، والرسم المثبت هنا من م (٤٠ ب)

## فصل فيما يزيل عن العباد هذا الداء ويقوم لمرض الزمان مقام الدواء

واذ قد تقدم من القول بيان الاسباب التي حصلت منها  
هذه المحن ، فبقى ان يتعرف من فتق الله ذهنه ، وازال  
غشاء بصره ، كيف العمل فى ازالة ما بالناس من هذه  
البليات ، لتعود احوالهم الى مثل ما كانت عليه من قبل ،  
فنقول : أعلم ارشدك الله الى صلاح نفسك ، والهمك  
مراشد ابناء جنسك ، ان النقود المعتبرة شرعا وعقلا  
وعادة انما هى الذهب والفضة فقط ، وما عداهما لا يصلح  
ان يكون نقدا وكذلك لا يستقيم امر الناس الا بحملهم على  
الأمر الطبيعى الشرعى فى ذلك ، وهو تعاملهم فى اثمان  
مبيعاتهم واعواض قيم اعمالهم بالفضة والذهب لا غير ،  
وذلك يسير على من يسره الله له ، وهو ان الفضة  
الخالصة - التى لم تضرب ولم تغش - سعر كل مائة درهم  
منها خمسة مثاقيل من الذهب ، وتحتاج بدار الضرب فى  
ثمان نحاس ومكس للسلطان وثمان حطب واجرة صناع  
ونحو ذلك - بحكم سعر هذا الوقت - الى ربع دينار  
فتصير بهذا العمل وزن مائة وخمسين درهما معاملة ،  
(عنها من الذهب كما مر انفا خمسة<sup>(١)</sup> مثاقيل وربع مثقال )  
فبحكم ذلك يكون صرّف<sup>(٢)</sup> كل مثقال من الذهب المختوم  
(١) اضيف ما بين الحاصرتين من ك فقط (٤٨ ا) ، ويلاحظ ان صيغة  
م هنا (٤٠ ب) ينقصها عبارة «من الذهب» .  
(٢) فى و «ضرب» والرسم المثبت هنا من م فقط (٤٠ ب) .

بأربعة وعشرين درهماً من الفضة المعاملة ، والمثقال من الذهب الآن يؤخذ فيه عن صرفه من النحاس الأحمر المضروب قطعاً المسمى فلوساً ثلاثة وعشرون رطلاً وثلاث رطل ، حسابها بزعمهم مائة وأربعون درهماً فلوساً ، وهو صرف الدينار بالفلوس لعهدئذ (٣) .

فإذا وفق الله تعالى من إليه امر الرعية ان يأخذ (ذلك القدر) في ضرب فضة المعاملة ، فإنه يؤول (٤) امر الناس ان شاء الله تعالى الى زوال هذا الفساد ، وعودهم الى رجوع اسعار المبيعات وقيم الأعمال على ما كانت عليه قبل هذه المحن ، فإنه تبين كما ذكر ان المثقال من الذهب يصح (ص ٢٥ ب) بأربعة وعشرين درهماً من الفضة المعاملة ، ويؤخذ بالاربعة والعشرين درهماً (من) الفضة ثلاثة وعشرون رطلاً وثلاث رطل من الفلوس التي تعد في كل درهم من الفضة المعاملة منها نحو مائة وأربعين فلساً ، تصرف في محقرات المبيعات ونفقات البيوت ، فيعظم النفع بها ، وتنحط الاسعار ، وعما قليل لا تكاد توجد لضرب الناس لها اوانى ، وفي ذلك من صلاح (٥) الأسور واتساع الأحوال ، ووفور النعم وزيادة الرقة ، ما لا حد له والله يعلم وانتم لا تعلمون .

\* \* \*

(٣) في و (لعهدته، او ،لعمدته، والرسم المثبت هنا من م فقط (١٤١)

(١)

(٤) في و «لايول، والرسم المثبت هنا من م فقط (١٤١) (١)

(٥) في «مصلح، والرسم المثبت هنا من م فقط (١٤١) .

## فصل فى بيان محاسن هذا التدبير العائد نفعه على الجم الغفير

اعلم جملك الله بالمناقب ، وصانك من شين المعاييب ،  
ان من ملكته العوائد ، واسترقتة المألوفات ، وقيدته  
ارعونات نفسه حتى وقف على ما عهد ، ولم يتراء الى  
معرفة ما غاب عنه ، ولا تصور سوى ما أحس ، فإنه  
يقول : « لا فائدة فى اتعاب فكرك وإطالة كدك وتضريب  
راى نفسك وتخطيك فعل غيرك ، والحال بعد طول العناء  
افضى الى كون الذهب والفلوس على مثل ما كانا عليه  
سواء ، من غير تغيير شىء من حالها بغير زيادة <sup>(١)</sup> فى  
سعرهما ولا نقصان منه البتة » . فنقول ، صدق الله  
العظيم (حيث) قال : هل يستوى الذين يعلمون والذين لا

---

(١) فى و «زيادة» والرسم المثبت هنا من م (٤١ ب) .

يعلمون ، فانه لا شك (أن) فيما ذكرنا فائدتين جليلتين :  
 احدهما رجوع احوال العامة الى مثل ما كانت عليه من  
 قبل هذه المحن في امور الاسعار واحوال المبيعات ،  
 والفائدة الأخرى بقاء ما بأيدي الناس من الذهب  
 والفلوس - اللذين هما النقد الرائج الآن - على ما هما  
 عليه من غير زيادة ولا نقص ، مع رد الأحوال والرّفه  
 والرخص الى ما كانت عليه اولا قبل هذه المحن .  
 ولعمري لا يجهل قدر هاتين <sup>(٢)</sup> الفائدةين الجليلتين ،  
 ويجحد <sup>(٣)</sup> حق هاتين النعمتين ، العظيمنتين من له اقل  
 حظ من تمييز ، وأنزر نزر من شعور ، الا من قصد ان  
 يخون <sup>(٤)</sup> عهد الله وامانته فيما استرعاه من امور عبادته ،  
 بإظهار الفساد واهلاك العباد والله لا يهدى كيد  
 الخائنين ، فاقول وبالله استعين فهو المعين :  
 وما فاتنى نصركم باللسا

ن اذا هو قد فاتنى باليد  
 اعلم وفقك الله الى (ص ٢٦ ١) الاصغاء الى الحق ،  
 وألهمك نصيحة الخلق ، انه قد تبين بما تقدم ان الحال  
 في فساد الأمور انما هو سوء التدبير لاغلاء الاسعار . فلو  
 وفق الله من اسند اليه امر عبادته حتى رد المعاملات الى  
 ما كانت عليه قبل من المعاملة بالذهب خاصة ، ورد قيم

(٢) في جميع النسخ «هذين» .

(٣) في و «يجهل» والرسم المثبت هنا من م فقط (٤١ ب) .

(ج) في و «يكون» والرسم المثبت هنا من فقط (٤١ ب)



ائسلم وعوض الاعمال كلها الى الدينار - او الى ما حدث  
بعد ذلك من المعاملة بالفضة المضروبة ، (ورد قيم  
الاعمال<sup>(٥)</sup>) واثمان المبيعات الى الدرهم) ، لكان فى ذلك  
غياث الأمة وصلاح الأمور ، وتدارك هذا الفساد المؤذن  
بالدمار .

وبيان ذلك ان النقد اذا عاد الى ما كان عليه اولاً ،  
وصار من يأتية<sup>(٦)</sup> مال من خراج ارض او اجرة عقار ، او  
معلوم سلطان او من وقف او قيمة عمل ، فإنما يتناول ذلك  
ذهبا او فضة بحسب ما يراه من يلى من أمور العامة ،  
فيفصرف ذلك فيما عساه يحتاج اليه من مأكول (ومشروب)  
او ملبوس او غيره . فعلى ما نزل بنا الآن من اختلاف  
الأحوال ، اذا عمل ذلك لا يجد من صار اليه شىء من  
النقدين على ما تقرر غينا<sup>(٧)</sup> البتة ، لأن الاسعار حينئذ  
اذا نسبت الى الدرهم او الدينار لا يكاد يوجد فيها تفاوت  
عما كنا نعهد قبل هذه المحن البتة ، الا اشياء معدودة  
سبب غلائها احد امرين : الأول فساد نظر من اسند اليه  
النظر فى ذلك ، وجهله بسياسة الأمور ، وهو الاكثر فى  
الغالب ، والآخر الجائحة<sup>(٨)</sup> التى اصابته ذلك الشىء

---

(٥) اضيف ما بين الحاصرتين من م (٤١ ب) .  
(٦) فى و «وصار» من ياتية من مال او خراج ارض .. والصيغة  
المثبتة هنا من م (٤١ ب) .  
(٧) فى و «غيره» ، وفى م (٤١ ب) «غين» .  
(٨) فى و «الحاجة» والرسم المثبت هنا من م (٤٢ أ) .

حتى قل ، كما حصل فى لحوم الايقار بالموت الذريع الذى ،  
نزل بها فى سنة ثمان وثمانمائة<sup>(٩)</sup> ، وما حصل فى السكر  
من قلة زراعة قصبة واعتصاره فى سنتى سبع وثمان  
(وثمانمائة) ، وهذا يسير بالنسبة الى الأول . ومع ذلك فلو  
وجد من اوتى توفيقا والههم راشدا ، لكان الحال غير ما  
عليه الآن بخلاف الحال فى هذه المحن ، فأن المال  
الواصل الى كل احد من خراج أو غيره ، إنما هو فلوس  
منسوبة الى الأرطال كما تقدم ، والذهب والفضة وسائر  
المبيعات كلها من مأكول وملبوس أو غيره نعم ، وخراج  
الأرضين إنما ينسب الى الفلوس فيقال كل دينار بكذا  
وكذا درهما من الفلوس ، والفضة كل درهم منها بكذا  
وكذا درهما (ص ٢٦ ب) من الفلوس ، والثياب والسلع  
كلها ، والخراج فى الأقليم كله ، كل كذا من كذا بكذا  
وكذا درهما من الفلوس . وبالضرورة يدرك كل ذى حس ،  
وإن بلغ فى الجهل الغاية من الغباوة أن المال إنما يؤخذ  
غالبا عن خراج الأراضى ، أو اثمان المبيعات أو قيم  
الأعمال ، أو من وجوه البر والصلات ، وأنه لا بد وأن  
يصرف فى الأمور الحاجية وسائر الأغراض البشرية ،  
إما على وجه اقتصاد<sup>(١٠)</sup> ، أو فى سبيل السرف  
والتبذير . فإذا صار الى احد مبلغ ما من هذه الفلوس ،  
وانفق فى سبيل من سبل اغراضه ، فإنه يجد من الغبن  
مالا غاية وراءه .

(٩) هنا دليل مادي آخر للبرهان على ان هذا الكتاب كتب فى سنة

٨٠٨ .

(١٠) فى و «الافساد» والرسم المثبت هنا من م (٤٢) (١)

وبيان ذلك ان السلطان اذا وصل الى ديوانه ستون  
الف درهم من الفلوس ، فإنما يقبض منها متولى ذلك  
الديوان مائة قنطار من الفلوس ، او ذهباً بحسابه ، فإن  
كان مثلاً انما وردت الى ديوان الوزارة ، فإن الوزير لما  
يحتاج اليه من اللحوم السلطانية يشتري بهذه الستين  
الف درهم ، التي وزنها مائة قنطار من الفلوس وعنها من  
الذهب (بحسابه<sup>(١١)</sup>) ما زنته من اللحم ستة وستون  
قنطاراً وثلاث قنطار ، حساباً عن كل قنطار سبع مائة  
درهم ، وقبل هذه المحن كان يشتري بالستين ألف درهم  
الف قنطار وخمس مائة قنطار من اللحم حساباً عن كل  
قنطار أربعين درهماً ، وفرق عظيم وغبن فاحش ما بين  
الأول والثاني . واعتبر ذلك في سائر الأموال السلطانية  
ووجوه مصارفها ، وتنزل الى أموال الأمراء ، ثم الى من  
دونهم من رؤساء الدولة ، كالوزراء والقضاة واعيان  
الكتاب ومياسير التجار وغيرهم فانك تجد مثلاً الواحد من  
اهل الطبقة الوسطى اذا كان معلومه في الشهر ثلاث مائة  
درهم حساباً عن كل يوم عشرة دراهم فانه كان قبل هذه  
المحن اذا اراد النفقة على<sup>(١٢)</sup> عياله يشتري لهم من  
هذه العشرة دراهم (الفضة) مثلاً ثلاثة ارطال لحم من  
لحوم الضأن بدرهمين ، ولتوابلها مثلاً درهمين ، ويقضى

---

(١١) بياض في و . وكذلك م (٤٢ ب) .  
(١٢) في و ، الى ، والرسم المثبت من م (٤٢ ب)

غداء ولده وأهله ومن عساه يخدمه بأربعة دراهم . واليوم  
 انما تصير اليه العشرة فلوسا زنتها عشرون اوقية . فادا  
 اراد ان (ص ٢٧ ١) يشتري ثلاثة أرطال لحم فإنما  
 يأخذها بسبعة وعشرين درهما فلوسا ، ويصرف في  
 توابلها (و) ما يصلح شأنها على الحالة الوسطى عشرة  
 دراهم ، فلا يتأتى له غداء ولده وعيالاته الا بسبعة  
 وثلاثين درهما فلوسا ، وأنى يستطيع من متحصله عشرة  
 ان يتفق سبعة وثلاثين في غداء واحد ، سوى ما يحتاج  
 اليه من زيت وماء واجرة مسكن ومثونة دابة وكسوة وغير  
 ذلك ، (مما يطول <sup>(١٢)</sup> سرده ويكفى فيه تساوى العالم  
 من الحاضرين بمعرفته) . فهذا هو سبب زوال النعم التي  
 كانت بمصر ، وتلاشى الأحوال بها ، وذهاب الرفه ،  
 وظهور الحاجة والمسكنة على الجمهور ، ولو شاء ربك ما  
 فعلوه .

فلو وفق الله تعالى من أسند اليه امور العباد الى رد  
 النقود على ما كانت عليه اولا ، لكان صاحب هذه العشرة  
 دراهم اذا قبضها فضة رأها على حكم اسعار وقتنا هذا  
 تكفيه وتفضل عته ، فإن الغداء الذى قلنا ان قيمته الآن  
 سبعة وثلاثون درهما من الفلوس يدفع فيه الآن ستة  
 دراهم وسدس درهم من الفضة المعاملة حسابا عن كل  
 درهم من الفضة خمسة دراهم من الفلوس التي زنتها

---

(١٢) اضيف ما بين الحاصرتين من م (٤٢ ب)

عشرة أواق ، فإنّ ليس بالناس غلاء ، إنّما نزل بهم سوء  
التدبير من الحكام ، ليذهب الله غناء الخلق ويبتليهم  
بالقلة والذلة ، جزاء بما كسبت أيديهم وليذيقهم بعض  
الذى عملوا ولعلمهم يرجعون .

وهذان المثالان فيهما كفاية لمن أزال الله الطمع<sup>(١٤)</sup>  
عن قلبه ، وهدهاه الى اغاثة العباد وعمارة البلاد والله الأمر  
من قبل ومن بعد .

قال المؤلف رحمه الله تعالى : تيسر لى ترتيب هذه  
المقالة وتهذيبها فى ليلة واحدة من ليالى المحرم سنة  
ثمان وثمانمائة ، والله يهدى من يشاء ، والحمد لله  
وحده ، وصلى الله على من لا نبي بعده .

ووافق الفراغ من تسويدها فى اليوم التاسع عشر من  
شعبان المكرّم سنة ١١٠١ (هـ) على يد أفقر العباد  
محمد الشهير بالقطزى ، امام جامع الوزير وخطيبه ،  
بيندر جدة المحروس .

---

(١٤) فى و «الطبع» والرسم المثبت هنا من م (٤٣) (١) .

## كشاف أبجدي عام

- الأمير (الخليفة الفاطمي) : ١٥ ، ٢٧  
إبراهيم بن وصيف شاه : ٧ ، ٨  
ابن أبي زيد (انظر أبو القاسم)  
ابن الخليلي (انظر فخر الدين)  
ابن رزيق (انظر الصالح طلائع)  
ابن رسته : ١٥  
ابن رقاعة (انظر عبد الملك)  
ابن سعيد (محمد) : ٦٨  
ابن سيرين : ٥٨  
ابن الشيخي (انظر فاضل الدين)  
ابن عساكر : ٤٧  
ابن عمار (انظر أبو محمد الحسن)  
ابن فاتك (انظر أبو عبد الله)  
ابن ممتي : ٢١  
ابن هرجيب بن شهلوف : ٨  
ابن وصيف شاه (انظر إبراهيم)  
أبو البركات (الوزير) : ١٨  
أبو بكر (الخليفة) : ٥١



ابو جعفر المنصور (ال خليفة العباسى) : ٥٩  
 ابو الطاهر المحلى : ٦٧  
 ابو عبدالله بن فاتك (المأمون البطائحي ،  
 الوزير) ١٥ ، ٢٧  
 ابو القاسم بن ابي زيد : ٦٧  
 ابو محمد الحسن بن علي بن عبدالرحمن  
 البازورى (الناصر لدين الله ، الوزير) :  
 ١٨ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢  
 ابو محمد الحسن بن عمار : ١٤  
 ابو المسك كافور الاخشيد : ١٢ ، ١٣  
 ابو النجا شعيا اليهودى : ٣٣  
 ابو هريرة : ٦٢

اتريب بن مصرم : ٨ ، ٩  
 اتريب (مدينة قديمة) : ٨  
 اجناد الحلقة : ٧٢ ، ٧٥  
 الاحنف بن قيس : ٥١  
 ارباب الجهات : ٢٦  
 ارباب المعاش : ٧٢ ، ٧٤  
 ارباب المهن : ٧٢ ، ٧٥  
 الارتفاع : ٢٢ ، ٢٣

اردب : ١٠  
 ارفخشذ بن سام : ٩ ، ٤٨  
 اسامة بن زيد التتوخى : ١٥  
 الاستادار (انظر محمود بن علي)  
 اسفل الارض (الوجة البحرى ، الارض  
 السفلى) : ٢٣ ، ٣٠  
 الاسكندرية : ١٥ ، ٦٥ ، ٦٩ ، ٧١  
 ٧٢ ، ٧٦ ، ٧٨  
 اصحاب البز (انظر ارباب المعاش)  
 اصحاب الستائر : ١٦  
 ١٤١

- اصحاب الفلاحة والحرث : ٧٢ ، ٧٤  
 افروس بن مناوش : ٨  
 الافضل بن وحش (الوزير) : ٢٨  
 الاعوان : ٢٩  
 الطنيفا المساحي (انظر فخر الدين) .  
 الامين (محمد ، الخليفة العباسي) : ٦١  
 الانتبار : ٥٩  
 الاندلس : ٤٧  
 الاهراء : ٢٨ ، ٣١ ، ٣٣  
 اهل الخصاصة والمسكنة : ٧٣ ، ٧٥  
 اهل الدولة : ٧٢ ، ٧٣ ، ٧٤  
 اهل الستر : ٣٠  
 الأوقية : ٤٩  
 اونوجور (ابو القاسم بن الاخشيدي) .  
 ١١ ، ١٢  
 باب البحر : ١٧  
 باب زويلة : ٢٥ ، ٣٥  
 البالشيت : ٦٨  
 البراطيل والحمايات : ٣٧ ، ٧٠  
 برقة : ٣٢ ، ٣٣  
 برقوق (السلطان الظاهر) : ٣٧ ، ٤٢  
 ٤٤ ، ٤٥ ، ٧١  
 البصرة : ٥١ ، ٦١  
 بعلبك : ٣٨  
 بغداد : ٥٩ ، ٦٠ ، ٦٧ ، ٦٨  
 البقاع : ٣٨  
 بلاد الروم والترك : ٦  
 بنها : ٨  
 بيت المال : ١٥ ، ٢٣ ، ٣٨ ، ٦٠ ، ٦٤

البيدر ج . بيادر : ٢١  
البيكار ج . بواكر : ٣٤  
الترنجبين : ٧٩  
تروجة (بلدة) : ٧٨  
التليس : ١٦  
التوارة : ١٠

الجامع الأزهر : ١٥  
جامع راشدة : ١٧  
الجامع العتيق : ١١ ، ١٢ ، ١٥ ، ١٨ ، ٢٨  
جبه عسال (بالشام) : ٢٨  
جدة : ٨٦  
الجريب : ٥١ ، ٦٣

جستنيان الثاني (الامبراطور) : ٥٣  
الجسر ج . جسور : ٤٦  
جعفر بن يحيى بن خالد اليرمكى : ٥٩ ، ٦٠  
جنكز خان : ٦٨  
الجهيز : ٢١  
جوهر (القائد الفاطمى) : ١٣  
الجيزة : ٣٠

حارة الديلم : ٣٥  
الحاكم بأمر الله (ال خليفة الفاطمى) : ١٤ ،  
١٧ ، ١٨ ، ٦٤  
الحافظ لدين الله (ال خليفة الفاطمى) : ٢٨  
الحجاج بن يوسف الثقفى : ٥٣ ، ٥٤ ،  
٥٥ ، ٥٧  
الحجاز : ٢٤ ، ٤١  
حران : ٥٩

الحسن بن سهل : ٦٠  
الحسن بن عبدالله بن طفيح : ١٢  
الحسنى (قصر ببغداد) : ٦٠  
حلب : ٣٤

حلى بنى يعقوب : ٣٤  
الحمايات (انظر البراطيل)  
الحوائج خاناه : ٣٣

خالد بن عبدالله القسرى : ٥٨  
خالد ابن زيد بن معاوية : ٥٣ ، ٥٤  
خالد بالقي : ٦٨  
الخبز المكرج : ٦٧  
خرسان : ٧٩  
الخروبة : ٦٦  
الخرطة (الخزانة) : ٦٠

الدار الأمرية : ١٥  
دار الضرب : ١٥ ، ٦٤ ، ٧١ ، ٨٠  
دائق ج . دوانيق : ١٠ ، ٤٩ ، ٥٠  
الدراهم البغلية : ٤٩ ، ٥٠  
الدراهم البيض : ٥٧ ، ٥٨  
الدراهم الجدد : ١٥ ، ١٦ ، ٦٥  
الدراهم الجوارقية : ٤٨ ، ٥٠  
الدراهم الجواز : ٥٠  
الدراهم الخالدية : ٥٩  
الدراهم الزايدة (انظر الدراهم المزاييدة)  
الدراهم الزيوف : ٦٢ ، ٦٧  
الدراهم الستوقة : ٦٢  
الدراهم السوداء (السود) : ٤٨ ، ٥٢ ،  
٥٥ ، ٥٦ ، ٦٥  
الدراهم الطبرية (العتق) : ٤٨ ، ٤٩ ،  
٥٥ ، ٥٦

الدراهم العتق (انظر الدراهم الطبرية)  
 الدراهم الغطريفية : ٦٠  
 الدراهم الغلة : ٦٤  
 الدراهم القطع (انظر الدراهم المزايمة)  
 الدراهم الكاملية : ٦٥ ، ٧٠  
 الدراهم الكسروية (الفارسية) : ٥١  
 دراھم الكيل : ٥٧  
 الدراهم المبهرجة (النبهرجة) : ٦٢ ، ٦٧  
 الدراهم المحمدية : ٥٩  
 الدراهم المدورة : ٥٣  
 الدراهم المزايمة : ١٤ ، ١٥ ، ٦٤ ، ٦٥  
 الدراهم المسودة : ٦٥  
 الدراهم المعاملة : ١٤ ، ٧٧ ، ٨١ ، ٨٦  
 الدراهم المصيبية : ٦٠  
 الدراهم المكروهة : ٥٧  
 الدراهم النقرة : ٦٥  
 الدراهم الهاشمية : ٥٩  
 الدراهم الهبيرة : ٥٨ ، ٩٥  
 الدراهم الوافية : ٥٠ ، ٥٦  
 الدراهم الوريق : ٦٥ ، ٦٧  
 الدراهم اليوسفية : ٥٩  
 الدراهم (وزن) : ٤٩ ، ٥٢ ، ٥٤ ، ٥٥  
 ٥٧ ، ٦٦ ، ٧٠ ، ٧١  
 دمشق : ٢٨ ، ٤٩  
 دمياط : ٢٩  
 دنانير الخريطة : ٦٠  
 الدنانير القيصرية : ٤٨  
 الدنانير الهاشمية : ٦١  
 الدينار : ٥٠ ، ٥٢ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٦٦ ،  
 ٨٢ ، ٨٣  
 الدينار المبهرج : ٦٧  
 دينار معاوية : ٥٢

ذهب مختوم ٨٠

رأس البغل اليهودي : ٤٩

الرباعي (درهم ، ودينار) : ١٩

الرطل : ٤٩ ، ٥٧ ، ٧٦

الرملة (بلدة) : ١٣

الروزنامج : ٢١

الريان بن الوليد : ١٠

الزعار : ٤٥

زقاق القناديل (بالفسطاط) : ٢٤

زياد ابن ابيه : ٥٢

الزياد : ١٨

سعيد بن المسيب : ٥٤

السفاح (ابو العباس الخليفة العباسي) : ٥٩

السكة : ٥٥ ، ٦٠ ، ٦١

السكة العباسية : ٥٩

السكة المدورة : ٥٩

سليمان بن عبد الملك (الخليفة الاموي) : ٥٨

سليمان بن عزة (المحتسب) : ١٤

السمسرة : ٧٧

سمير اليهودي : ٥٤ ، ٥٥

السندي بن شاهر : ٦٠٠

سوق السيوفيين (بالقاهرة) : ٣٥

سيف الدين حسين : ٢٩

الشام : ٢٢ ، ٢٤ ، ٤١ ، ٤٧ ، ٤٨ ،

٦٢ ، ٦٥ ، ٦٦

الشاهد ج. شهود : ٧٥

الشدة العظمى : ٢٧



شعبان (السلطان الاشرف) : ٤٠

التواهي : ٥١ ، ٦١

الشوبك : ٣٤

الشون (انظر الامراء)

شيخون (الامير) : ٣٧

الشير خشك : ٧٩

صابر بن مصريم : ٩

صاحب السبيل : ٢٥

الصاع : ٥٧

الصالح طلائع بن رزيك (الوزير) : ٢٨ ، ٢٧

صلاة العتمة : ١١

صور (مدينة) : ١٥

الصين : ٦٩

طبرستان : ٤٧

طبرية (مدينة) : ٤٨

العادل ابو بكر بن ايوب (السلطان) :

٢٩ ، ٣١

العادل كتيبا (السلطان) : ٣٢ ، ٧٠

العباس بن الفضل بن الربيع : ٦١

عبدالله بن الزبير : ٥٣

عبدالله بن عامر : ٦١

عبدالله بن عبدالمك بن مروان : ١١

عبدالله بن مروان : ٥٣

عبدالمك بن رفاعة : ١٥

عبدالمك بن مروان (الخليفة الاموي) :

٤٩ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٦

٥٧ ، ٥٨ ، ٦٨

عبيد الله بن زياد : ٦١

عثمان بن حنيف : ٦٣

عثمان بن عفان (ال خليفة) : ٥٢

العراق : ٢٥ ، ٤١ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥ ،

٦٢ ، ٥٨

عريف : ١٨

العزیز محمد بن صلاح الدين الايوبي (السلطان)

٣٧

عسقلان : ١٥

العشاي : ١٦

علي بن ابي طالب (ال خليفة) : ٥٢

علي بن الاخشيد : ١٢

العمالقة : ١٠

عمر بن الخطاب (ال خليفة) : ٤٩ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٦٣

عمر بن عبدالعزيز (ال خليفة الاموي) : ٥٨

عمر بن هبيرة : ٥٨

عمرو بن العاص : ٦٣

الغارة : ٦ ، ٢٤

الغرد : ٢٤

فالح بن غابر : ٤٨

الفائز (ال خليفة الفاطمي) : ٢٨

فرعان بن مسعود : ٨

فخر الدين بن الخليلي (الوزير) : ٣٧ ، ٧٠

فخر الدين الطنبغا المساحي (الامير) : ٣٦

فرج بن برقوق (السلطان الناصر) : ٣٧ الفسطاط : ١٢ ، ١٧ ، ٢١

الفضل بن الربيع : ٦٠

الفلس ج . فلوس : ٣٧ ، ٤٧ ، ٦٦ ،

٦٧ ، ٦٩ ، ٧٠ ، ٧١ ، ٧٤ ،

٧٦ ، ٧٧ ، ٧٨ ، ٧٩ ، ٨١ ،

٨٢ ، ٨٤

القاهرة : ١٣ ، ١٧ ، ١٨ ، ٢٠ ،

٢٢ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٩ ، ٣٠ ،

٢٣ ، ٢٥ ، ٤٢ ، ٦٥ ، ٧١ ،

٧٦ ، ٧٨

القيط : ١٠ ، ٤٧ ، ٦٣

القدس : ٢٣ ، ٢٤

القرامطة : ١٣

قرة بن شريك : ١٥

القفيز : ٥٢ ، ٦٢

قوس : ١٥

القيراط ج . قراريط : ٦٨

كافور الاخشيدي (انظر ابو المسك)

الكامل محمد بن العادل (السلطان) : ٦٥ ،

٦٧ ، ٦٩

الكرك : ٣٤

الكودة : ٦٩

الكوفة : ٥٢

المامون البطاحي (انظر ابو عبدالله)

المامون (عبد الله ، الخليفة العباسي) : ٦١

مالك (الامام) : ٥٧

المتجعلون : ٢٩

متحصل المواريث : ٣٨

المتوكل (الخليفة العباسي) : ٦١

متولى الستر : ١٦

المتقال : ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٥٢ ، ٦٦ ،

٧٠ ، ٧٢ ، ٧٦ ، ٧٧ ، ٨١

المحتسب : ١٤

محمد (رسول الله) : ٥١ ز ٥٢ ز ٥٥ .  
٥٦ . ٦٢ . ٦٣

محمد بن عطا (عتاب) الكندي : ٥٩  
محمد بن قلاوون (السلطان الناصر) : ٢٩ . ٧٧  
محمد بن هارون الرشيد : ٦١  
محمد القطري : ٨٦  
محمود بن علي الاستادار : ٧١  
المخازن السلطانية : ١٨ ز ٢١  
مختوم (انظر ذهب مختوم) .  
المد : ٥٧

المدينة : ٥١ . ٥٤

مروان بن محمد (الخليفة الأموي) : ٥٩  
المسيحي ، (الأمير المختار عز الملك محمد بن عبيد الله بن أحمد) : ٦٤  
المنتصر (الخليفة الفاطمي) : ١٨ . ٢٣ . ٢٤ . ٢٥ . ٢٦  
مسعود الصقلي : ١٦

مصر : ٦ . ٧ . ٩ . ١٠ . ١١  
١٢ . ١٣ . ١٧ . ١٨ . ٢٢ .  
٢٤ . ٢٥ . ٢٧ . ٢٨ . ٣٠ .  
٣١ . ٣٢ . ٣٣ . ٣٥ . ٣٦ .  
٣٩ . ٤٠ . ٤١ . ٤٢ . ٤٧ .  
٤٩ . ٦٢ . ٦٣ . ٦٤ . ٦٥ .  
٦٦ . ٦٧ . ٦٩ . ٧٠ . ٧٢ .  
٧٦ . ٨٥

مصعب بن الزبير : ٥٢  
الدارق جـ . مطارق : ٢٩  
المعاملين : ٢٠

معاوية بن أبي سفيان (الخليفة الأموي) : ٥٢  
المعتصم (أبو إسحاق - الخليفة العباسي) : ٦١  
المعز لدين الله الفاطمي (الخليفة) : ١٢

مقل بن يسار : ٥١  
المكرج (انظر الخبز)  
مكة : ٢٤ ، ٣٥ ، ٤٩ ، ٥١ ، ٥٣  
الملوطة جـ ملاليط ، ملوطات : ٧٩  
المناخ : ٣١  
المهدي (الخليفة العباسي) : ٥٩  
مياسير التجار : ٧٢ ، ٧٤ ، ٨٥

تابلس : ٢٨  
ناصر الدين بن الشيخ : ٧٧  
الناصر محمد بن قلاوون (انظر محمد)  
النش : ٤٩

النواة : ٤٩ ، ٥١  
لائو بن سام سام : ٩

النيلوفر : ٧٩  
الهادي (الخليفة العباسي) : ٥٩  
هارون الرشيد (الخليفة العباسي) : ٥٩ ، ٦٠  
هشام بن عبد الملك (الخليفة الأموي) : ٥٨  
الهند : ٤٠ ، ٦٩

الواثق (الخليفة العباسي) : ٦١  
واسط : ٥٨ ، ٥٩

الوصمي : ٢٢  
الوليد بن عبد الملك (الخليفة الأموي) : ٥٨  
الوليد بن يزيد : ٥٩  
الوزيرية : ٣٥

الويبة : ١٢  
البارودي (انظر ابو محمد الحسن)  
يزيد بن عبد الملك (الخليفة الأموي) : ٥٨  
اليمن : ٢٤ ، ٤٧ ، ٥٢  
يوسف بن عمر الثقفي : ٥٨ ، ٥٩

## فهرس

صفحة	
٧	تقديم .....
١٨	اسماء المراجع المتداولة فى الحواشى .....
	المقرىزى كتاب إغاثة الأمة بكشف الغمة
	فصل فى ذكرى مقدمة حكمية تشتمل على قاعدة
٢٩	كلية .....
	فصل فى ايراد ما حل بمصر من الغلوات وحكايات
٣٢	يسيرة من أنباء تلك السنوات .....
٧٨	فصل فى بيان الأسباب التى نشأت عنها هذه المحن
١٠٧	فصل .....
١٢٠	فصل فى ذكر أقسام الناس وأصنافهم .....
١٢٥	فصل فى ذكر نبذ من أسعار هذا الزمن .....
١٣١	فصل فيما يزيل عن العباد هذا الداء .....
١٣٣	فصل فى بيان محاش هذا التدبير .....
١٤٠	كشاف أبجدى عام .....

## الاشتراكات

قيمة الاشتراك السنوي ( ١٢ عددا ) في جمهورية مصر العربية واحد وعشرون جنيها وفي بلاد اتحادى البريد العربى والأفريقى والباكستان سبعة عشر دولارا أو ما يعادلها بالبريد الجوى وفي سائر أنحاء العالم خمسة وعشرون دولارا بالبريد الجوى .  
والقيمة تسدد مقدما لقسم الاشتراكات بدار الهلال في ج . م . ع نقدا أو بحوالة بريدية غير حكومية ، وفي الخارج بشيك مصرفى لأمر مؤسسة دار الهلال ، وتضاف رسوم البريد المسجل على الاسعار الموضحة عالية عند الطلب

## ● وكلاء اشتراكات مجلات دار الهلال

الكويت : السيد / عبدالعال بسيوني زغلول ، الصفاة - ص ب رقم ٢١٨٣٣  
للحصول على نسخ من كتاب الهلال اتصل بالتلکس : 92703 Hilal.V.N

رقم الايداع : ٣٣١٥ / ١٩٩٠



## هذا الكتاب

كتاب « إغاثة الأمة بكشف الغمة » من أهم كتب المقرئزى رغم صغر حجمه ، والمقرئزى أحد أهم المؤرخين المصريين منذ العصور الوسطى وحتى اليوم ..

وقد كتب المقرئزى هذا الكتاب بعد المجاعة التى وقعت سنة ٧٩٦ هـ ، وربما أثر عليه وفاة ابنته الوحيدة سنة ٨٠٦ هـ ، بالطاعون الذى أعقب تلك المجاعة .

ويتناول المقرئزى فى هذا الكتاب تاريخ المجاعات التى نزلت بمصر منذ أقدم العصور وحتى سنة ٨٠٨ هـ ، سنة تأليف هذا الكتاب .

ويحتوى الكتاب على رؤية اجتماعية واقتصادية ثاقبة تبحث عند تدوينه لأخبار المجاعات أسبابها ويقترح علاجها وليس ذلك غريبا فقد كان المقرئزى معاصرا للعلامة ابن خلدون وليس غريبا تقسيمه للمجتمع المصرى الى طبقات ودراسة دور كل منها .

# عالم الأجهزة الكهربائية تحت اسم واحد... أولمبيك الإلكترونيك



**OLYMPIC**



المصنع : شركة القاهرة للصناعات الخفيفة - القاهرة - طاش ت : ٧٤١٤٨٢ / ٧١ - الوكالة الوحيدة : شركة المنتجات الهندسية والتوكيلات  
٢٢ شارع سوف الدين المهران - ميدان وموسى ت : ٩٠٨٨٤٤ - ٧٧٢ - ٩ - فاكس : ٩١١٦٦٠ - تليفون : ٢٢٥١٠ OLYMPIC مصرية K.A. التليفون